



كلية التجارة وإدارة الأعمال
برنامج الدكتوراه المهنية

تأثير التغيرات الاقتصادية على ربحية شركات تأمينات الممتلكات المصرية
باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر

The Impact of Economic Changes on the Profitability of
the Egyptian Non-life Insurance Companies Using Early
Warning Indicators

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه المهنية في إدارة الأعمال DBA

إعداد الباحثة

مرفت أحمد السيد شفي

إشراف

د. سلطان محمد هبيرة

أ.م. د. نجوى محمد البهيري

مدرس إدارة الأعمال

أستاذ الإحصاء التطبيقي والتأمين المساعد

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

كلية للتجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

الرسالة هالتي لسه
بجوه اليب
١٦ / ١٩ / ٢٠٢٣




كلية التجارة وإدارة الأعمال
برنامج الدراسات العليا المهنية
برنامج الدكتوراة المهنية (DBA)

تقييم مناقشة البحث التطبيقي لنيل درجة الدكتوراة المهنية في إدارة الأعمال (DBA)

اسم الباحثة : مرفت أحمد سيد علي

بغوان:

تأثير التغيرات الإقتصادية على ربحية شركات تأمينات
الممتلكات المصرية باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر
لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة :

أ.د/ هند عبدالغفار عودة  رئيساً

أستاذ الإحصاء التطبيقي ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

أ.م.د/ نجوى محمد السيد البحيري  مشرفاً

أستاذ الإحصاء التطبيقي المساعد ومنسق برنامج
الدراسات العليا المهنية كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

د/ محمود محمد سماحة  عضواً

رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة
على شركات التأمين بالهيئة العامة للرقابة المالية

يعتمد وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث أ.د / هند عودة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	مُلخَّص البحث
١	مُلخَّص البحث باللغة العربية
٣	مُلخَّص البحث باللغة الإنجليزية
٥	المَقْدِمة
١٣	الباب الأول: الإطار النظري للتأمين وواقع السوق المصري
١٤	الفصل الأول: أساسيات حول التأمين
١٤	١٠١٠١: تعريف ونشأة التأمين
١٧	٢٠١٠١: أسس التأمين وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية ودوره في حماية الاقتصاد الوطني
١٩	٣٠١٠١: العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له والمبادئ القانونية للتأمين
٢٩	الفصل الثاني: شركات التأمين
٢٩	١٠٢٠١: المفهوم والشروط الواجب توافرها في شركات التأمين
٣٠	٢٠٢٠١: أنواع شركات التأمين
٣٢	٣٠٢٠١: وظائف شركات التأمين
٣٤	الفصل الثالث: سوق التأمين في جمهورية مصر العربية
٣٤	١٠٣٠١: هيكل سوق التأمين المصري
٣٦	٢٠٣٠١: المنشآت التي لها حق مزاولة التأمين وإعادة التأمين
٣٩	٣٠٣٠١: المهنة المرتبطة بالتأمين
٤٥	الباب الثاني: العوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية
٤٥	الفصل الأول: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة في ربحية الشركات
٤٥	١٠١٠٢: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة في استقرار شركات التأمين
٤٨	٢٠١٠٢: مداخل تعظيم ربحية الشركات
٥٠	٣٠١٠٢: العوامل المؤثرة في عدم قدرة الشركات على الاستمرار

رقم الصفحة	الموضوع
٥٢	الفصل الثاني: المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين
٥٢	١٠٢٠٢: التحليل المالي والأدوات المستخدمة فيه
٦٠	٢٠٢٠٢: المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين
٦٦	الفصل الثالث: الدراسات السابقة
٦٦	١٠٣٠٢: الدراسات السابقة العربية
٧١	٢٠٣٠٢: الدراسات السابقة الأجنبية
٧٦	الباب الثالث: الدراسة التطبيقية
٧٧	الفصل الأول: منهجية الدراسة ومؤشرات المالية للإنذار المبكر والمطبقة في أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري ومؤشرات الاقتصاد الكلي
٧٧	١٠١٠٣: منهجية الدراسة
٨٣	٢٠١٠٣: المؤشرات المالية للإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي
٩٥	٣٠١٠٣: نتائج المؤشرات المالية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية خلال السنوات محل الدراسة
٩٧	الفصل الثاني: النموذج الإحصائي المقترح لتفسير العلاقة بين كلٍ من مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي وبين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية
٩٧	١٠٢٠٣: نتائج التحليل الإحصائي للنموذج المقترح
١٢٠	٢٠٢٠٣: النتائج
١٢٢	٣٠٢٠٣: التوصيات ونقاط البحث المستقبلية
١٢٤	المراجع
١٢٤	قائمة المراجع العربية
١٢٧	قائمة المراجع الأجنبية
١٣١	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٨	تطور كلاً من الأقساط المباشرة وصافي الدخل من الاستثمارات لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)	-
٤٦	الفرق بين الربح والربحية	(١-٢)
٥٤	مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر	(٢-٢)
٦٤	الرموز المستخدمة لتصنيف شركات التأمين	(٣-٢)
٨٠	متغيرات البحث	(١-٣)
٩٨	نتائج التحليل الإحصائي: القيمة الصغرى والعظمى والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث	(٢-٣)
١٠٠	التحقق من وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار (VIF)	(٣-٣)
١٠١	مصفوفة ارتباط بيرسون لتوضيح قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من ناحية وبين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض من ناحية أخرى	(٤-٣)
١٠٧	نتائج اختبار Hausman Test لتحديد النموذج المستخدم (التأثير الثابت أم التأثير العشوائي) في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	(٥-٣)
١٠٨	النتائج الإحصائية لتحليل مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج GMM Regression Model للشركات والسنوات محل الدراسة	(٦-٣)
١٠٩	ملخص نتائج النموذج الإحصائي لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	(٧-٣)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٣٤	هيكل سوق التأمين المصري	(١-١)
٣٦	الأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون التأمين ويديرون ويساعدون ويقدمون تسهيلات في العملية التأمينية	(٢-١)
٤٠	أشخاص طبيعيين واعتباريين ذوي صلة بالعمليات التأمينية	(٣-١)
٥٠	أهمية نشاط الاستثمار لشركات التأمين	(١-٢)
٦١	مجموعة مؤشرات استاندر آند بورز	(٢-٢)
٨١	متغيرات الدراسة	(١-٣)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
١٣١	المؤشرات المالية للإنذار المبكر والمطبقة في أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري للشركات والسنوات محل الدراسة	(١)
١٤٢	الأشكال البيانية لمتوسطات المؤشرات المالية للإنذار المبكر للشركات والسنوات محل الدراسة	(٢)
١٤٨	نتائج التحليل الإحصائي	(٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

سورة يوسف (آية ٧٦)

لجنة المناقشة والحكم

(رئيساً ومناقشاً داخلية)

الأستاذ الدكتور/ هند عبد الغفار عودة

أستاذ الإحصاء التطبيقي ووكيل الكلية للدراسات العليا بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

(مشرفاً)

الأستاذ الدكتور/ نجوى محمد البحيري

أستاذ الإحصاء التطبيقي المساعد بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

(مناقشاً خارجياً)

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد سماحة

رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأمين - الهيئة العامة للرقابة المالية

شكر وتقدير

أتوجه أولاً بالحمد لله عز وجل وأسجد له شكراً أن أعانني ووفقني لإتمام هذا البحث، وبعد:
لا يسعني بعد توفيق الله سبحانه وتعالى إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل،
للأستاذ الدكتور/ **هند عبد الغفار عودة** أستاذ الإحصاء التطبيقي ووكيل الكلية للدراسات العليا بكلية
التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، على تفضل سيادتها بالموافقة على المشاركة في لجنة
المناقشة والحكم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **نجوى محمد البحيري** أستاذ الإحصاء التطبيقي
المساعد والتأمين بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، فجزاها الله خيراً على ما أتاحت لي
من وقت وجهد وعطاء وسعة صدر، راجية من الله أن يجعله في ميزان حسناتها، فاللهم اجزها عني
خير الجزاء.

كما أتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **حنان محمد عبيه** مدرس إدارة الأعمال
بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، لما قدمته لي من مساعدة في مجال البحث، فاللهم
اجزها عني خير الجزاء.

كما أتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير للدكتور/ **محمود محمد سماحة** رئيس الإدارة المركزية
للإشراف والرقابة على شركات التأمين - الهيئة العامة للرقابة المالية، على تفضل سيادته بالموافقة
على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم.

كما أتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير إلى زوجي **دكتور/ مصطفى أحمد خليل** مدير عام الفحص
الفني لشركات التأمين - الهيئة العامة للرقابة المالية، لما قدمه لي من مساعدة في مجال البحث،
فاللهم اجزه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم لكل زملائي الأفاضل بالهيئة العامة للرقابة المالية
لمساعدتهم المخلصة لي في إتمام رسالتي ووقوفهم المستمر بجانبني وتقديم كل الدعم لي، معترفاً
بفضل زملائي الذين كان لهم دور في إنجاز هذه الرسالة حتى ظهورها للنور وأخص بالذكر الأستاذ
فتحي عبد الفتاح مدير عام فحص خبراء المعاينة وتقدير الأضرار، سائلةً المولى عز وجل قبول
هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إلى والدي العزيز (رحمه الله)

إلى والدي وحببتي صاحبة الفضل

إلى حمائي وحماتي أصحاب الفضل

إلى زوجي رفيق دربي وسندي

إلى أبنائي الكرام وقرّة عيني

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زملائي وزميلاتي بالعمل

حفظكم الله لي جميعاً

إلى كل هؤلاء أهدي رسالتي

الباحثة

مرفت أحمد سيد

ملخص الدراسة

تسعى كافة المؤسسات إلى تحقيق الربحية من أجل أداء مالي أفضل، وتُعدُّ الربحية والأداء المالي من أهم الأهداف التي تضمن بقاء واستمرار شركات التأمين في أداء دورها الهام في حماية الاقتصاد القومي وكذا لتحقيق المنفعة لمساهميها. كما تسعى الجهات الرقابية في مختلف البلدان إلى التحقق من كفاية المراكز المالية لشركات التأمين من خلال قياس الأداء المالي وتقييم موقف الربحية لضمان حماية حقوق حملة الوثائق، وقد اهتم الباحثون في دراساتهم السابقة بتحليل وتقييم الأداء المالي والربحية لشركات التأمين وذلك بتحديد العوامل الداخلية المتعلقة بأداء عمل هذه الشركات أو العوامل الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تؤثر في الأداء المالي لهذه الشركات.

وبناءً عليه فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة العوامل والمحددات التي تؤثر في الربحية والأداء المالي لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية وذلك من خلال بناء نموذج انحدار إحصائي Regression Model، حيث تم تحديد معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع باعتباره مقياس لربحية شركات التأمين، وتم تحديد عدد إثني عشر متغيراً مستقلاً منهم تسعة متغيرات تمثل عوامل داخلية خاصة بهذه الشركات تتمثل فيما يلي: (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، حجم أصول الشركة، عُمر الشركة، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حملة الوثائق)، حيث تم اختيار تلك المتغيرات لتتوافق مع مؤشرات الإنذار المبكر التي يتم تطبيقها من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية على شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات تمثل مؤشرات خاصة بالاقتصاد الكلي وهي معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وقرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

حيث تم الأخذ في الاعتبار قياس تأثير قرار محافظ البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ على ربحية الشركات خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) مقارنةً بالفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) وهي الفترة اللاحقة لقرار تحرير أسعار الصرف وذلك لتحديد أهم الاختلافات في تلك المحددات على الأداء المالي وربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية.

وقد تم تطبيق المنهج الكمي وتصميم البحث التوضيحي وأخذ العينات الهادفة وذلك لتطابق شرط الفترة الزمنية على العينة المختارة، حيث تم تجميع البيانات الأولية من عدد (١٧) شركة تمارس تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري من إجمالي عدد (٢٣) شركة تمارس حالياً نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات في مصر وذلك خلال الفترة الزمنية من (٢٠١٢ - ٢٠٢١).

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تأثرت ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات تأثيراً معنوياً إيجابياً بقرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) بعد صدور قرار محافظ البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ مقارنةً بالفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) قبل صدور القرار، وذلك نتيجة زيادة حجم إيرادات الشركة متأثرة بزيادة قيمة الأقساط الناتجة عن ارتفاع قيمة الأصول المؤمن عليها.
- وجود تأثير معنوي إيجابي لمعدل التضخم كأحد محددات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين، وبالتالي فإنه مع زيادة معدل التضخم تزداد ربحية شركات التأمين لوجود علاقة طردية، كما تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي إيجابي للمحددات الداخلية (ربح العام السابق، عُمر الشركة) على ربحية شركات التأمين أي أن هناك علاقة طردية فيما بينهما.
- وجود تأثير معنوي سلبي لمحددات العوامل الداخلية بالشركة (معدل المصروفات التشغيلية، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، حجم الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية "حقوق حملة الوثائق") على ربحية شركات التأمين أي هناك علاقة عكسية فيما بينهما مما يعني أنه كلما ازداد أي من هذه المحددات فإن ذلك سيؤثر سلباً على الربحية.
- عدم وجود تأثير معنوي للمحددات الداخلية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات الممثلة في (نسبة الاستثمار، معدل نمو الأقساط، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل إعادة التأمين، ربح العام قبل السابق) على ربحية شركات التأمين، كما تبين عدم وجود تأثير معنوي للمحدد الخارجي الخاص بمؤشر الاقتصاد الكلي معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي على ربحية شركات التأمين.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة قيام شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات العاملة في جمهورية مصر العربية على انتقاء الأخطار واتباع الأسس الفنية والاكثوارية السليمة للتسعير وتكوين المخصصات الفنية مع تخفيض مصروفات الاستحواذ علي العمليات التأمينية مثل العمولات وتكاليف الإنتاج وكذا المصروفات العمومية والإدارية من أجل تحقيق معدلات ربحية أفضل وتحسين الأداء المالي لها، ومن ناحية مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد أوصت الدراسة أن اتباع النظام المالي لسياسة مرونة سعر الصرف التي تتناسب مع قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية يحقق الاستقرار النوعي في المراكز المالية لشركات التأمين، ومن ناحية صانعي السياسات فقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع الهيئة العامة للرقابة المالية أساليب التطوير المستمر للأنظمة الرقابية لكي تتناسب مع التغيرات المستمرة في المخاطر وبما يتوافق مع الأساليب الرقابية الدولية المستحدثة، وبشكل خاص تطوير نظام مؤشرات الإنذار المبكر المعمول بها من قبل الهيئة منذ ٢٠٠٨ وخاصة مع التزام شركات التأمين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المستحدثة والتي ستلزم كافة شركات التأمين بإعداد قوائمها المالية بناءً على المخاطر.

Abstract

All institutions seek to achieve profitability in order to achieve better financial performance. Profitability and financial performance are considered most important goals that guarantee the survival and continuity of insurance companies in performing their important role in protecting the national economy as well as for the benefit of their shareholders. Regulatory authorities in various countries also seek to verify the adequacy of the financial positions of insurance companies by measuring financial performance and evaluating the position of profitability to ensure the protection of the rights of policyholders or external macroeconomic factors affecting the financial performance of insurance companies.

Accordingly, this research aims to study the factors and determinants that affect the profitability and financial performance of the Egyptian property and liability insurance companies, by building a statistical regression model, where the rate of return on property rights was determined as a dependent variable as a measure of the profitability of insurance companies, and a number of 12 were determined. An independent variable, including 9 variables representing internal factors specific to these companies, represented as follows: (investment ratio, premium growth ratio, loss ratio, expense ratio, reinsurance ratio, size assets of company, age of company, Uncollected Premium to Gross Premium ratio, Capital and reserves of company, Reserve Development to Policyholders' Surplus ratio) as these variables were chosen to comply with the early warning indicators that are applied by the Financial Supervisory Authority to the Egyptian property and liability insurance companies, in addition to 3 variables that represent macroeconomic indicators, which are the gross domestic product rate and the inflation rate And the decision to liberalize exchange rates.

Where the impact of the decision of the Governor of the Central Bank of Egypt to liberalize foreign exchange rates against the Egyptian pound in November 2016 on the profitability of companies during the period (2012-2016) was taken into consideration compared to the period (2017-2021), which is the period following the decision to liberalize exchange rates, in order to determine the most important Differences in these determinants of financial performance and profitability of Egyptian property and liability insurance companies.

The quantitative approach, illustrative research design, and purposive sampling were applied in order to match the time period condition on the selected sample. The primary data were collected from (17) companies practicing property and liability insurance in the Egyptian market out of a total of (23) companies during the time period specified by the study. It is (2012-2021).

The study resulted in the following:

- The profitability of property and liability insurance companies was affected positive, significant impact of changing the foreign exchange rate from during the period (2017-2021) after the issuance of the decision of the Governor of the

Central Bank of Egypt to liberalize exchange rates in November 2016 compared to the period (2012-2016) before the decision was issued, as a result of the increase in the volume of The company's revenues are affected by the increase in the value of the premium resulting from the increase in the value of the assets subject to the insurance.

- There is a positive significant effect of the macroeconomic determinant, the rate of inflation, on the profitability of insurance companies, i.e. the higher the inflation rate is, the higher the profitability. In addition, there is a positive significant effect of the internal determinants of the company (earnings of previous years, age of the company) on the profitability of insurance companies, i.e. there is a direct relationship between them.
- There is a negative significant effect of the determinants of the company's internal factors (loss ratio, expense ratio, size assets of company, Capital and reserves of low to Reserve Development to Policyholders' Surplus ratio) on the profitability of insurance companies, i.e. there is an inverse relationship between them, which means that the greater these determinants are, the more negatively effect on profitability.
- There is an insignificant relationship for the internal determinants of property and liability insurance companies represented in (investment ratio, premium growth ratio, reinsurance ratio, Uncollected Premium to Gross Premium ratio) on the profitability of insurance companies.
- Also, there is an insignificant relationship for the external determinant of the macroeconomic indicator, the rate of change in domestic product, on the profitability of insurance companies.

The study recommended the need for property and liability insurance companies operating in the Arab Republic of Egypt to select risks and follow sound technical and actuarial bases for pricing and forming technical provisions while reducing acquisition expenses on insurance operations such as commissions and production costs as well as general and administrative expenses in order to achieve better profitability rates and improve financial performance In terms of macroeconomic indicators, the study recommended that the financial system's adoption of a flexible exchange rate policy that is commensurate with the forces of supply and demand for foreign currencies achieves qualitative stability in the financial positions of insurance companies. for control systems in order to suit the continuous changes in risks and in accordance with the developed international control methods, in particular the development of the early warning indicators system in force by the Authority since 2008, especially with the commitment of insurance companies to apply the updated international accounting standards, which will oblige all insurance companies to prepare their financial statements based on Risks.

المقدمة

يُعَدُّ نشاط التأمين أحد أهم الأنشطة المالية التي لها دورٌ مهم في المجتمعات سواء المتقدمة منها أو الناشئة لأنه يوفر الحماية من الخسائر المالية التي قد تلحق بالمؤسسات والأفراد، حيث يقوم النشاط التأميني بتعويض قيمة الخسائر المادية للمشروعات بهدف إعادة الشيء موضوع التأمين إلى نفس الحالة التي كان عليها قبل حدوث الحادث ووقوع الخسارة. حيث تظهر أهمية شركات التأمين في حماية الاقتصاديات بشكل عام فضلاً عن دورها الفعال في زيادة حجم الأموال المستثمرة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يزيد من درجات استقرارها.

لشركات التأمين فوائد اقتصادية واجتماعية في المجتمعات منها تعويض الخسائر المالية المترتبة على حدوث الحوادث وبالتالي خفض درجات القلق والخوف من المستقبل، كما أن للتأمين دور اجتماعي فعال في شأن زيادة العمالة وتخفيض معدلات البطالة، والمشاركة في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية وللتأمين دوراً فعالاً في توفير الاستقرار المالي من خلال السماح للشركات الصغيرة والكبيرة بالعمل معاً على تقليل مخاطر الفشل المالي الذي يمثل عدم قدرة الشركات على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق. فمن الأهمية بمكان أن تكون هناك قدرة على التحول والانتقال إلى تنمية الاقتصادات وتطوير وإعطاء غطاء موثوق به للمخاطر على المواطنين سواء في ممتلكاتهم أو أشخاصهم. (Olumuyiwa & Taiwo, 2014)(32)

ويُعَدُّ سوق التأمين في مصر من أقدم أسواق التأمين في المنطقة العربية وعلى الرغم من التاريخ الطويل لنشاط التأمين في مصر وإظهار درجة من المرونة في السنوات الأخيرة ولا سيما بعد يناير ٢٠١١ إلا أن سوق التأمين في مصر له مساهمة محدودة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي لا تتجاوز نسبة الـ ١٪ (Daily News Egypt)(39).

ويُعَدُّ مفهوم تحليل الأداء المالي وربحية الشركات من المفاهيم الصعبة سواء من حيث التعريف أو القياس الكمي، حيث قدم الباحثون في علم الإدارة مجموعة متنوعة من النماذج التي يمكن استخدامها لتحديد محددات لمعايير الأداء المالي والربحية بشكل عام.

ويعتبر مفهوم الربحية الخاص بشركات التأمين من أهم المفاهيم التي يهتم بها الباحثون والعاملون بالصناعة وذلك لأهمية ما يقدمه التأمين من حماية للاقتصاديات القومية ولأن صناعة التأمين هي أحد مكونات النظام المالي.

كما تُعَدُّ الربحية أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها شركات التأمين وذلك لضمان بقائها واستمرارها في الأجل القصير والطويل، حيث يقاس نجاح إدارة الشركة بحجم الأرباح التي يتم تحقيقها.

وقد اهتم الباحثون في دراساتهم السابقة بتحليل وتقييم الأداء المالي والربحية لشركات التأمين وذلك بتحديد العوامل المؤثرة في الربحية سواء على المستوى الجزئي وهي العوامل الداخلية الخاصة بالشركة أو بصناعة التأمين أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

وقد حدد اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة عام ١٩٧٣ **National Association of Insurance Commissioners (NAIC)** مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية الرقابية لاستخدامها في تقييم الوضع المالي لشركة التأمين وذلك بهدف تطوير نظام المعلومات الخاص بالرقابة على التأمين **Insurance Regulatory Information System (IRIS)**، ويطلق على هذه المؤشرات مؤشرات الإنذار المبكر **Early Warning Ratios (E.W.R)** ويقصد بها مجموعة من المؤشرات المالية التي تربط بين البنود الواردة بالقوائم المالية وذلك بهدف مقارنتها بالمعدلات النمطية لكل مؤشر بناءً على خبرة الشركة السابقة، ويتم تحديد مواطن الانحرافات الكمية والنوعية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب كإنذار مبكر للشركات قبل تعرضها لخطر التعثر المالي والإفلاس.

وتنقسم المؤشرات المالية للإنذار المبكر في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات إلى أربع مجموعات رئيسية، تستخدم كل مجموعة منها لقياس كفاءة جانب من جوانب النشاط في شركة التأمين وهي: -
المجموعة الأولى مؤشرات تقيس النشاط الكلي للشركة بصفة عامة أو ما تسمى بمجموعة أخطار المحفظة التأمينية، والتي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، وترتبط بكلٍ من حجم الأقساط وترتيبات إعادة التأمين.

المجموعة الثانية مؤشرات تقيس الربحية.

المجموعة الثالثة مؤشرات تقيس السيولة.

المجموعة الرابعة مؤشرات تقيس الاحتياطات الفنية.

وتتكون هذه المجموعات الأربع من نظام الإنذار المبكر **E.W.R** من ثلاث عشرة نسبة في عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ وفقاً لاتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة **(IRIS)**. (Balbin E.P.,2008,P.3)(37)

ويُعدُّ استخدام مؤشرات الإنذار المبكر في عملية تحليل ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية من الأمور المفيدة للمستثمرين والباحثين والمحللين الماليين والهيئات الرقابية في عملية اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية في إدارة الشركة.

دراسة استطلاعية (Pre Test)

أصدر البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قراراً بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري لتحقيق العديد من الأهداف التي تعمل على تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري وتحقيق الاستقرار النقدي منها إعطاء المرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية أو القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي. إلا أن ذلك القرار كان له تبعات تضخمية نظراً لوجود خلل كبير في عجز الميزان التجاري بصفة خاصة وعجز ميزان المدفوعات بصفة عامة، وقد تبع ذلك القرار العديد من قرارات السياسة النقدية مثل رفع أسعار الفائدة السائدة بالبنوك من أجل التخفيف من حدة الآثار التضخمية وتم طرح منتجات مالية جديدة مثل شهادات الاستثمار بمعدلات فائدة مرتفعة للأفراد والمؤسسات لآجال سنة ونصف السنة لشهادات الأفراد بمعدل فائدة سنوي ٢٠% وثلاث سنوات بمعدلات فائدة تتراوح من ١٦ إلى ١٦,٢٥% للأفراد والمؤسسات.

وقد تزامن مع قرار البنك المركزي بتحرير أسعار الصرف ورفع معدلات الفائدة العديد من القرارات الأخرى التي تتعلق بالسياسة المالية مثل بدء الرفع التدريجي للدعم وخاصة دعم المنتجات البترولية وإجراء تعديلات على النظام الضريبي ولا سيما فرض ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات وذلك بهدف وضع منظومة إصلاح هيكلية متكاملة للمالية العامة والذي يتم تنفيذه حتى الآن.

وكان لتلك الحزمة من الإصلاحات النقدية والمالية المتكاملة تأثيرٌ على أداء شركات التأمين وبالتالي ربحية كافة القطاعات المالية سواء المصرفية أو غير المصرفية. وتعتبر المتغيرات الاقتصادية من العوامل التي لها العديد من التأثيرات على نشاط التأمين باعتباره أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية، وقد قامت الباحثة بتتبع بعض المؤشرات المنشورة بالكتاب الإحصائي الذي تصدره الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال إجراء بعض التحليلات المالية لعناصر الإيرادات والمتمثلة في الأقساط التأمينية وكذلك الاستثمارات والعوائد المتحققة منها وذلك لنشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

ويوضح الجدول التالي تطور كلٍ من الأقساط المباشرة وصافي الدخل من الاستثمار لتأمينات الممتلكات والمسئوليات ومعدل التغير لكلٍ منهما خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) قبل وبعد صدور قرارات الإصلاح الاقتصادي:

تطور كلٍّ من الأقساط المباشرة وصافي الدخل من الاستثمارات

لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية

خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)

صافي الدخل من الاستثمار		الأقساط المباشرة		البيان السنوات
معدل التطور (%)	القيمة (بالألف جنيه)	معدل التطور (%)	القيمة (بالألف جنيه)	
				قبل قرار تحرير أسعار الصرف
١١,٥	١١٨٣٦٦١	٧,٦	٦.٨٨٨٩٨	٢٠١٢/٢٠١١
(٠,٧)	١١٧٤٨٢٤	١٤,٢	٦٩٥٣٢٥	٢٠١٣/٢٠١٢
٤,٥	١٢٢٧٤٧٧	٨,٥	٧٥٤٦٧١٠	٢٠١٤/٢٠١٣
٣,١	١٢٦٥٠٣٠	٧,٦	٨١١٧٩٨٠	٢٠١٥/٤٠١٤
٦,٢	١٣٤٤٠٨٧	١١,٠	٩٠٠٩٣٩١	٢٠١٦/٢٠١٥
				بعد قرار تحرير أسعار الصرف
٣١,٧	١٧٧١٠٥٦	٣٦,٨	١٢٣٢٨٦٢١	٢٠١٧/٢٠١٦
٢٣,١	٢١٨٠٧٠٣	٢٦,٧	١٥٦٢١٤٣٥	٢٠١٨/٢٠١٧
١٨,٤	٢٥٨١٠٠٠	١٦,٢	١٨١١٣٠٠٠	٢٠١٩/٢٠١٨
٤,٦	٢٦٩٦٤٧٠	١٢,٣	٢٠٢٩٠٤٩	٢٠٢٠/٢٠١٩
(٩,٣)	٢٤٤٦٢٥٩	٨,٦	٢١٩٨٩٦٨١	٢٠٢١/٢٠٢٠

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية، للأعوام (من ٢٠١٢/٢٠١١ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠).

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

- ١- تزايد الأقساط المباشرة (وبالتالي الإيرادات) لإجمالي شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات بشكل كبير وملحوظ بعد صدور قرار تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، حيث بلغت معدلات تطور الأقساط المباشرة (٣٦,٨%، ٢٦,٧%، ١٦,٢%، ١٢,٣%، ٨,٦%) وذلك خلال أعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) على التوالي، مقارنةً بمعدلات تطور قبل صدور قرار تحرير أسعار الصرف حيث بلغت (٧,٦%، ١٤,٢%، ٨,٥%، ٧,٦%، ١١,٠%) خلال أعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) على التوالي.
- ٢- تزايد صافي الدخل من الاستثمار بشكل كبير وملحوظ بعد صدور قرار تحرير أسعار الصرف، حيث حققت معدلات تطور صافي الدخل من الاستثمار (٣١,٧%، ٢٣,١%، ١٨,٤%، ٤,٦%، -٩,٣%) في السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) على التوالي مقارنةً بمعدلات تطور قبل

صدور قرار تحرير أسعار الصرف بلغت (١١,٥%، -٠,٧%، ٤,٥%، ٣,١%، ٦,٢%) خلال أعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) على التوالي.

ومما سبق عرضه يتضح وجود تطورات ملحوظة وكبيرة في نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ولا سيما في ظل تزايد إيرادات الأقساط وعوائد الاستثمار، ولتحقيق تلك المؤشرات تم طرح بعض من الأسئلة على بعض من مسؤولي شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية والتي تمثل أهمية نسبية كبيرة بسوق التأمين في مصر، وذلك بهدف معرفة تأثير قرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري على أداء وربحية تلك الشركات، حيث تم صياغة الأسئلة التالية:

- س١- كيف أثر ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية على إيرادات الشركة من الأقساط؟
- س٢- كيف أثر ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار الفائدة وانعكاس ذلك على عوائد الاستثمار المحققة؟
- س٣- كيف أثرت التغيرات الاقتصادية بشكل عام على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات بشكل عام؟

ووردت الإجابات على تلك الأسئلة على النحو التالي:

- ج١- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري بعد القرار المعلن من البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ أدى إلى ارتفاع قيم الأصول المؤمن عليها لدى شركات التأمين وبالتالي ارتفاع قيم مبالغ التأمين مما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في حجم الأقساط التأمينية سواء للمدد التأمينية المتبقية أو عند التجديدات لهذه الوثائق.
- ج٢- زيادة معدلات الفائدة بالبنوك المصرية عقب قرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كبيرة في عوائد الاستثمار، ولا سيما في ظل توجه معظم شركات التأمين إلى الاستثمار في أدوات الدخل الثابت (أذون خزانة - سندات خزانة - شهادات استثمار).
- ج٣- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية أدى إلى تحقيق أرباح ناتجة عن فروق تقييم الأصول والالتزامات تم احتجازها - لحين استقرار أسعار الصرف - في احتياطي خاص لا يتم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى الهيئة العامة للرقابة المالية.

مشكلة الدراسة

نظراً للدور الهام والحيوي الذي يلعبه نشاط التأمين في حماية المجتمعات بصفة عامة واقتصاديات الدول بشكل خاص وهو تعويض قيمة الخسائر المالية للمشروعات الناتجة عن وقوع الحوادث بهدف إرجاع الأصول موضوع التأمين إلى نفس الحالة التي كانت عليها قبل وقوع الحادث أو تحقق الخطر ووقوع الخسائر، وبالتالي ضمان استقرار الاقتصاديات القومية، فضلاً عن دور شركات التأمين في تقليل مخاطر الفشل المالي وذلك بشكل عام في مصر. على الرغم من أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لا زالت لم ترتقِ إلى المستويات العالمية أو الإقليمية حيث بلغت ١% إلا أن لشركات التأمين في مصر دور كبير وفَعَال أثناء فترة التحولات السياسية من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤، حيث تحملت شركات التأمين عبء كبير في سداد تعويضات كبيرة عن الأضرار المادية والخسائر التي لحقت بالمشاريع القائمة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مما كان له كبير الأثر في حماية واستقرار النشاط الاقتصادي في مصر.

وبناءً على ما سبق عرضه؛ يتضح أن قطاع التأمين له مساهماته في حماية ونمو اقتصاديات الدول ويؤثر ويتأثر بالمتغيرات البيئية المحيطة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما شجّع الباحثة على أهمية دراسة العوامل المؤثرة في أداء وربحية شركات التأمين لضمان استقرارها واستمرار قيامها بدورها الفعال في حماية ونمو الاقتصاد القومي، خاصةً في ظل التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر منذ نوفمبر ٢٠١٦. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما هي المحددات المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية في نوفمبر ٢٠١٦ باستخدام كلٍّ من مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي؟"

صياغة فروض الدراسة

تهدف الباحثة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في ربحية وأداء شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي تعمل في مصر فضلاً عن تأثير تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية عام ٢٠١٦ كمتغير اقتصادي على ربحية شركات التأمين، حيث تم تحديد معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع باعتباره مقياس لربحية شركات التأمين، وتم تحديد عدد ١٢ متغير مستقل منهم ٩ متغيرات تمثل عوامل داخلية خاصة بهذه الشركات تتمثل فيما يلي: (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، حجم أصول الشركة، عُمر الشركة، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلَة الوثائق)، حيث تم اختيار تلك المتغيرات لتتوافق مع مؤشرات الإنذار المبكر التي يتم تطبيقها من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية على شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية للحكم على أداء تلك الشركات، بالإضافة إلى متغيرين مستقلين يعبران عن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهما (معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) وكذا

متغير مستقل أخير عبارة عن متغير صوري (Dummy Variable) لتحديد تأثير تحرير أسعار الصرف عام ٢٠١٦ على ربحية شركات التأمين قبل وبعد صدور القرار، لذا تم صياغة فروض البحث وفقاً لما يلي:

الفرضية الأولى: عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كلٍّ من مؤشرات الإنذار المبكر (نسبة الاستثمار إلى الأصول، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل النمو في الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حملة الوثائق، عُمر الشركة، حجم الشركة)، ومؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف)، وبين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الثانية: عدم وجود تأثير معنوي لكلٍّ من مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي، على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الثالثة: عدم وجود اختلاف معنوي بين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية) قبل وبعد قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

وقد تم استخدام المتغير الصوري (Dummy Variable) كمتغير مستقل لقياس مدى تأثير ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية) بعد صدور قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ (كمتغير اقتصادي).

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحديد عوامل نجاح شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية التي تساعد في صياغة السياسات الإدارية والمالية التي تحقق الربحية وبالتالي أداء مالي أفضل من خلال العناصر التالية:

- ١- تحديد عوامل الربحية المتعلقة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية ذاتها.
- ٢- تحديد عوامل ومحددات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
- ٣- التعرف على العوامل و المحدات (المتغيرات المستقلة) الأهم تأثيراً في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (المتغير التابع) محل التحليل.

أهمية الدراسة

نظراً لاختلاف طبيعة عمل الشركات بالقطاع التأميني عن طبيعة عمل الشركات التي تنتمي إلى قطاعات مالية أخرى، حيث يتسم التحليل المالي لعمل هذه الشركات من خلال مؤشرات الإنذار المبكر

بخصوصيات ومعايير معينة، ونظراً لتأثير التغيرات الاقتصادية خلال السنوات الخمسة الماضية (٢٠١٧-٢٠٢١) على طبيعة العمل التأميني داخل جمهورية مصر العربية. فتظهر أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) نتيجة التغيرات الاقتصادية الناتجة عن قرار تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ مقارنةً بالفترة قبل صدور القرار (٢٠١٢-٢٠١٦)، وذلك باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر، لكونه مؤشراً له دور هام في مساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في صنع واتخاذ القرارات.

طرق جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر الثانوية لتجميع البيانات حيث تم تجميع كافة البيانات الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات موضوع الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة والمُعَدَّة من قِبَل تلك الشركات، وقد تم الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية للهيئة العامة للرقابة المالية وكذا البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط وذلك لوضع الإطار التطبيقي للدراسة، وقد اشتملت مصادر البيانات على ما يلي:

- البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية، حيث تم تجميع البيانات من القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لميزانيات الشركات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي المُعَدَّ من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية عن نشاط الشركات المُختارة في عينة البحث خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، وقد قامت الباحثة باحتساب المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل شركة.
- بيانات معدلات التضخم والخاصة بمحددات الاقتصاد الكلي تم الحصول عليها من خلال التقارير عن معدل التضخم المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري المتوفرة عبر شبكة الإنترنت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) وبيانات معدل الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليها من خلال التقارير المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١).

اختيار عينة الدراسة

تم اختيار جميع شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية التي توافرت لديها كافة البيانات المالية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) وعددها (١٧) شركة تأمين من إجمالي عدد (٢٣) شركة، حيث تم تأسيس جميع هذه الشركات والترخيص لها بمزاولة النشاط من قِبَل الهيئة قبل هذه الفترة. أما بالنسبة للشركات المتبقية وعددها (٦) شركات فهي شركات حديثة مقارنةً بال (١٧) شركة الأولى، ولذا فلا تتوافر لدى أيٍّ منها كافة البيانات المالية عن جميع السنوات محل الدراسة (١٠ سنوات).

الباب الأول الإطار النظري للتأمين

مقدمة:

دائماً ما يتعرض الأفراد أو المؤسسات إلى العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيار رؤوس أموالهم مما يتسبب في حدوث تعثر مالي لهم سواء كان ذلك بشكل جزئي أو بشكل كلي، لذا فقد يلجأ الإنسان إلى مواجهتها أو تفاديها أو إلى وسائل متنوعة كأن يلجأ إلى الوسائل الوقائية لمنع وقوع الأخطار حيث يقوم بالإكثار من مراكز الحماية المدنية لمواجهة الحرائق، وحيث أن هذه الوسائل الوقائية ليس من شأنها منع الأخطار منعاً باتاً لذا فقد فكر الإنسان في اللجوء إلى وسائل أخرى قد تمنحه قدرأً كافياً من الحماية ومنها طلب العون والمساعدة من الغير إلا أنها وسيلة غير مأمونة نظراً لاحتمالية إحجام الغير عن تقديم المساعدة عند وقوع الكوارث. لذلك فكر في وسيلة أخرى أكثر أمناً وضمناً ووصل إلى الادخار الأمر الذي يجعله يعتمد على نفسه لمواجهة الأخطار وذلك بما يدخره من مصادره الحالية لحاجته المستقبلية، إلا أن وسيلة الادخار قد لا تكون فعالة في بعض الاحيان إذ أن مواجهة الأخطار بالادخار يتوقف على مدى كفاية المدخرات لإزالة آثار هذه الأخطار أو التخفيف منها، ومنها تبين للإنسان أنه لا يمكن الاعتماد على الوسائل الوقائية أو مساعدة الغير أو الادخار لمواجهة الخسائر والأخطار التي قد تعترض الإنسان، لذا فقد كان على الإنسان أن يفكر في وسيلة فعالة وأكيدة من شأنها أن توفر له الأمان والضمأن إلى أن هداه تفكيره إلى التأمين، والتأمين يكفل للإنسان الحصول على ما يزيل الأخطار المؤمن ضدها عند وقوعها.

وفي هذا الفصل نتطرق إلى الإطار العام للتأمين من خلال ما يلي:

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين

الفصل الثاني: شركات التأمين

الفصل الثالث: سوق التأمين في جمهورية مصر العربية

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين

يُعدُّ التأمين ضرورة مُلِحَّة تحمي الأفراد والمؤسسات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الحوادث، فهو يُعدُّ في مفهومه البسيط الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين لتفادي نتائجه الضارة أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن.

كما يُعدُّ التأمين من أهم الخدمات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني إذ يساهم بدور مهم في الحياة الاقتصادية من خلال تجميع أقساط التأمين واستثمارها في مجالات مختلفة، أما في الحياة الاجتماعية فيعمل على تأمين الاستقرار والرفاهية، لذا فهو يُعدُّ من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة، وأصبح يُؤدِّي كمهنة طبقاً لأسس وقواعد علمية دقيقة.

نستعرض في هذا المبحث نشأة التأمين وماهية التأمين ومفهومه وأسس التأمين والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية له ودور التأمين في حماية الاقتصاد الوطني، كما نورد العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له.

١.١.١: تعريف ونشأة التأمين

للتأمين دور هام في المجتمعات الحديثة بالإضافة إلى حماية الاقتصاد التي يوفرها الكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

أولاً: نشأة التأمين

لم تكن نشأة التأمين على يد المُشرِّع بل نتيجة التطور ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

نشأت فكرة التأمين من فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات وذلك بتوزيع ومشاركة الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة. (سليمة طبائبية، ٢٠١٠، ص ٧٠ - ميلود زهور وحلال نسمة، ٢٠١٥، ص ٣)(١٤)(٣٤)

فعدت البابليين ورد في القانون حمورابي ٢٢٥٠ ق. م. أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته سَتُسَيِّدُ له أخرى بدلاً منها، وانتقلت هذه الفكرة إلى إنجلترا على يد الإيطاليين في القرن الرابع عشر وأقاموا تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم كتعزيز مركزهم المالي وقد أضفى قانون التأمين البحري سنة ١٧٤٥ م صفة الشرعية على هذا النوع من الجمعيات، فازدادت بذلك أهمية تلك الجمعيات التأمينية، ومن أبرز تلك الجمعيات جماعة اللويدز "LIYDS" في بريطانيا التي تمارس نشاطها في كافة أنحاء العالم، ويبدو الشكل القانوني لهذه الجماعة وكأنه اتحاد أو هيئة تقوم على تنظيم الأعضاء حيث يعملون في جماعة صغيرة Syndicates تتكون كل منها من ١٠ أو ٢٠ عضواً أو أكثر يقومون بتغطية خطر معين

وهناك مجلس إدارة يتولى تسيير أعمالها. وتتميز بمتانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأمين في العالم. (منير هندي، ١٩٩٩، ص ٤٠٨) (٣٣)، (عمر موساوي، ٢٠٠٦، ص ٧٠) (٢٠)

وقد ظهر التأمين البري في القرن ١٧ م في أول صورة والتي تتمثل في التأمين على الحريق الذي شب في إنجلترا بعد حريق لندن الشهير عام ١٦٦٦ الذي دمر ٨٥% من مباني المدينة وعقب هذا الحريق قامت شركات التأمين البحري بضم التأمين البري إلى عملياتها العادية (التأمين ضد الأخطار) وفي نفس الوقت نشأت عدة شركات للتأمين ضد الحريق في فرنسا وإنجلترا وباقي الدول الأوروبية. (سليمة طبائية، ٢٠١٠، ص ٧٠ - ميلود زهور وحلال ونسمة، ٢٠١٥، ص ٣) (١٤) (٣٤)

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت التأمينات على المسؤولية وحوادث العمل وعلى الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات وذلك بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها، أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته بسبب تعقد الحياة الحديثة كزيادة المخاطر فيها فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب كالنقل الجوي والتأمين ضد حوادث وتحطم الآلات مثل التأمين على الديون والمسئولية المدنية.

ثانياً: ماهية التأمين ومفهومه

يتعرض الإنسان عادةً في حياته وأثناء ممارسته العمل والنشاط اليومي للعديد من الأخطار، فإذا وقع الخطر أدى ذلك إلى خسارة مادية أو معنوية، ونتيجة تزايد أعباء الأخطار التي يتعرض لها الإنسان تزايدت أهمية الوسائل التي تواجه هذه الأخطار. ومن أهم الوسائل التي تواجه الأخطار هي التأمين حيث أن التأمين هو أحد أنواع التعاون لتغطية خسارة متوقعة يمكن أن تقع في المستقبل ويتم توزيعها على مجموعة من الأفراد بالتضامن فيما بينهم لكي يتم تخفيف الأثر الواقع على المتضرر منهم، ويتم فيه نقل الخطر الذي يتعرض له الشخص الطبيعي أو الاعتباري إلى شركة التأمين التي تقوم بدورها بتعويض المؤمن لهم عن بعض أو كل الخسائر التي تلحق بهم. (جديدي معراج، ٢٠٠٤، ص ٥) (٦)

وفيما يلي بعض من أهم تعريفات التأمين

التعريف اللغوي للتأمين: تأمين على وزن تفعيل مصدر أصله (أَمَّنَ) بتشديد عينه أي الميم، وأَمَّنَ فعل ماضٍ من (أَمِنَ) وله معانٍ كثيرة في اللغة، منه بمعنى الأمان والاطمئنان وهو ضد الخوف ويقال أَمَّنَهُ أي دخل في أمانه، وأَمِنَ بمعنى وفرة الأمان ونقول منه: أَمَّنَ فلان تأميناً، ومن ذلك قوله تعالى (أمنهم من خوف). (جديدي معراج، ٢٠٠٤، ص ٥) (٦)

التعريف القانوني للتأمين: "هو عقد يلزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو راتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له لشركة التأمين خلال فترة زمنية معينة". (حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ٢٠١٠، ص ٣٤) (٧)

التعريف الاقتصادي للتأمين: هو الآلية التي يتم بموجبها تحويل خطر معين أو خسارة اقتصادية معينة عن المؤمن له، كان من المفترض أن يقوم هو نفسه بتحملها. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ١٥) (٣٥).

كما يمكن تعريفه بأنه أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية. ومن ثم يمكن لصاحب الشيء موضوع التأمين الاشتراك بنصيب في ذلك الخطر. (ميلود زهور وحلال ونسمة، ٢٠١٥، ص ٥) (٣٤)

التعريف الفني للتأمين: عرّف الأستاذ هيمار التأمين على أنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر المؤمن بمقتضاه يدفع الأخير أداءً معيناً عند تحقيق خطر معين وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء" (ميلود زهور وحلال ونسمة، ٢٠١٥، ص ٥) (٣٤)

التعريف المالي للتأمين: هو عبارة عن ترتيبات مالية تسعى إلى إعادة توزيع تكاليف الخسائر غير المتوقعة، وذلك بجمع أقساط من كل مشترك في النظام التأميني **Insurance System** وإعطاء المشترك وعداً بدفع مطالبته في حالة وقوع خسائر مغطاة بالنظام. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ١٥) (٣٥)

يتضح من كل تعريف التأمين السابقة من وجهة نظر الباحثة ما يلي:

- ١- التأمين نظام اجتماعي حيث يقوم الأفراد أو الهيئات بالتعاون فيما بينهم أو مساعدة أنفسهم وبعضهم البعض عن طريق قبولهم لخطر صغير نسبياً وهو دفع القسط المطلوب المؤكد الحالي، مقابل خطر كبير نسبياً محتمل ومستقبلي (وهو تحقق الخطر وبالتالي الخسارة المحتملة).
- ٢- التأمين يتطلب قيام مجموعة كبيرة من الأشخاص بتحويل أخطارهم المتجانسة. أي أننا بصدد مجموعة كبيرة من الأفراد لديهم خطر متماثل أو متجانس (قانون الأعداد الكبيرة).
- ٣- التأمين يسمح لكل شخص طبيعي أو اعتباري يدخل في نظام التأمين بأن يحول خطره للمجموعة ككل.
- ٤- يشتمل نظام التأمين على تجميع المدخرات والتنبؤ الإحصائي بالخسائر وحساب الأقساط.
- ٥- يقوم نظام التأمين بالتعويض ودفع الخسائر حسب الشروط المذكورة في عقود التأمين. حيث أن عقد التأمين يوضح العلاقة القانونية بين المؤمن له والمؤمن من جميع نواحيها.
- ٦- يوفر التأمين تغطيات تأمينية على أخطار كثيرة (أخطار مرتبطة بالأشخاص، وأخطار مرتبطة بالامتلاكات، وأخطار المسؤولية المدنية) مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، والتوسع في مجالاتهم الإنتاجية الحالية دون تردد لعلمهم المسبق بالحماية الموفرة لهم في حال حدوث أي أخطار مؤسفة على أموالهم وأشخاصهم مما يزيد الإنتاج والقدرة الإنتاجية وبالتالي تتوسع دائرة الائتمان **Credit**.
- ٧- التأمين نظام اقتصادي اجتماعي يقوم بتحويل حالة عدم التأكد من تحمل خسارة كبيرة نسبياً (قيمة الشيء المعرض للخطر) إلى حالة التأكد من تحمل خسارة صغيرة نسبياً (قسط التأمين).

٢.١.١: أسس التأمين والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام التأمين ودور التأمين في

حماية الاقتصاد الوطني

فيما يلي سوف نوضح الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتأمين ودور التأمين في حماية الاقتصاد الوطني.

أولاً: أسس التأمين

اختلف الفقهاء في تبيان أسس التأمين فمنهم من يركز على الأسس الاقتصادية ومنهم من يركز على الأسس القانونية ومنهم من يركز على الأسس الفنية وسنوضح ذلك في النقاط التالية: (حساني حسين، ٢٠٠٧، ص ٥٠ - ميلود زهور وحلال ونسمة، ٢٠١٥، ص ٥)(٨)(٣٤)

- **الأسس الاقتصادية للتأمين:** تعتمد على نظريتين تختلفان حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة والبعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان، فأصحاب فكرة الحاجة يرون أن التأمين ناتج عن الحاجة والحماية والأمن، أما أصحاب فكرة الضمان فيرون أن الخطر يسبب للأفراد حالة عدم ضمان اقتصادية والتأمين هو الذي يحقق ذلك من الناحية المادية لضمان حماية المركز الاقتصادي المهدد.
- **الأسس القانونية للتأمين:** البعض من أنصار هذا المذهب يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه ضرر والذي يسببه الخطر، فالتأمين هو نظام للحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل. بينما يرى البعض الآخر بأن الهدف من التأمين هو التعويض أو مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر وتحقق الخسارة المادية للشيء موضوع التأمين.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتأمين ودور التأمين في حماية الاقتصاد الوطني

تتلخص الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام التأمين فيما يلي:

(١) إعادة توزيع الدخل بين المؤمن لهم من خلال:

- إزالة الفوارق المادية نسبياً بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنتمين لهذا النظام.
- توفير الاستقرار العائلي عبر حماية العائلات من المعاناة التي قد تتعرض لها نتيجة الخسارة غير المتوقعة.
- يعمل على ضمان حسن سير العمل للعائلات والمنشآت بعد حدوث الخسارة المادية الناتجة عن وقوع خطر بصورة أفضل مما لو لم يكن هناك تأمين. (هشام جبر، ٢٠٠٢، ص ١٥٩ - نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ١٥)(٣٦)(٣٥)
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للمؤسسات التأمينية التابعة للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية

الإلزامية وذلك للحد من التضخم **Inflation** أو التخفيف من آثاره التي تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال في أيدي المستهلكين مع نقص السلع لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي إلى زيادة السعر وفي حالة الكساد تعمل على زيادة مستوى إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب ولا تقوم شركات التأمين الخاصة بهذه الإجراءات كونها تسعى إلى الربح **Profit**. (حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ٢٠١٠، ص ٤٩) (٧)

• زيادة الادخار على المستوى القومي وتحويل المدخرات إلى أسواق المال وتنشيطها مما يسهم بشكل فعال في تنشيط الخطط الاقتصادية كما أنه يحد من الاستهلاك. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ٢١) (٣٥)

٢) التنمية الاقتصادية

من خلال زيادة الإنتاج إذ يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة بسبب توفير الحماية لهم، ويعمل التأمين على حفظ الثروة المستغلة من خلال قيام شركات التأمين بتعويض المتعاملين معها فيما لو تضرروا نتيجة تعرضهم لخطر ما، ويسهم أيضاً في خلق رؤوس الأموال والاستفادة من هذا الرصيد في استثمارات ببناءة والذي يمكن توجيهه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية لتولد أموالاً جديدة. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ٢١) (٣٥)

٣) عامل من عوامل الائتمان

حيث يوفر التأمين على مستوى الأفراد للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض من الدائن. (سليمة طبابية، ٢٠١٠، ص ٧١ - ميلود زهور وحلال ونسمة، ٢٠١٥، ص ٧) (١٤) (٣٤)

٤) التنمية الاجتماعية

وذلك بتخفيف آثار الآفات الاجتماعية (المرض، البطالة، العجز،) مما يخلق جواً من الراحة والطمأنينة. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ٢١) (٣٥)

٥) تحسين وضع ميزان المدفوعات

يُعدُّ التأمين من أهم بنود قطاع الخدمات في ذلك الميزان وتعزيزه بحاصل فوائض عمليات التأمين، إذ أن توازن ميزان المدفوعات يؤثر بشكل مؤكد على كسب ثقة العالم الخارجي في حالة البلد. (نور الحميدي، ٢٠١٣، ص ٢٢) (٣٥)

٣.١.١: العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له والمبادئ القانونية للتأمين

فيما يلي نستعرض العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له والمبادئ القانونية للتأمين والممثلة في بعض الشروط العامة لعقد التأمين. والعلاقة التعاقدية بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له.

أولاً: عناصر التأمين

١) **الخطر المؤمن منه:** يقصد بالخطر في عقد التأمين الحادث الاحتمالي المستقبلي ومعنى كون الحادث احتمالياً أنه قد يقع وقد لا يقع دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوقفاً على إرادة أحد المتعاقدين بل إن

ذلك موكول إلى القدر وحده وذلك كموت المؤمن على حياته أو بقاءه على قيد الحياة إلى وقت معين أو غرق البضاعة أو حريق المنزل المؤمن عليه. كل هذه الأمور احتمالياً قد تحدث وقد لا تحدث وهو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين. (حساني حسين، ٢٠٠٧، ص ٥ - ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ٧)(٨)(٣٤)

يعرف الخطر في القانون المدني بكل ما يهدد الإنسان من أحداث ضارة كالسرقة أو الحريق أو الإصابة الجسدية، كذلك يمكن أن ينظر للخطر في مجال التأمين على أنه حادث محتمل الوقوع ويكون سعيداً كالزواج وبقاء المؤمن له على قيد الحياة.

(٢) **المؤمن:** وهو يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد المؤمن بدفع المبلغ (مبلغ التأمين أو قيمة التعويض) إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر. (سليمة طبائبية، ٢٠١٠، ص ٧١ - ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ٧)(١٤)(٣٤)

(٣) **المؤمن له:** وهو الطرف الذي يكتتب لدى المؤمن والذي يتعرض لخطر ما في ماله أو في شخصه. (عمر موساوي، ٢٠٠٦، ص ٦)(٢٠)

(٤) **المستفيد:** وهو الشخص الذي يحصل على قيمة التعويض أو المطالبة حال تحقق الخطر المؤمن منه ويتم تحديده من قبل المستأمن في عقد التأمين وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو نفسه المستفيد. (ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ٨)(٣٤)

(٥) **مبلغ التأمين:** هو محل التزام شركة التأمين فتتعهد بمقتضاه بأن تدفع للمؤمن عليه أو للمستفيد الذي يعينه المؤمن عليه مبلغ التأمين أو التعويض عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن منه في مقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن عليهم لشركة التأمين (المؤمن) ومن ثم كان عقد التأمين عقداً ملزماً للجانبين.

(٦) **قسط التأمين:** هو محل التزام المؤمن عليه وهو العوض (القسط) الذي يدفعه لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع أو تحقق الخطر.

(٧) **وثيقة التأمين:** هو العقد التي تصدره شركة التأمين وتتمثل في نموذج كتابي يتم إبرامه بين شركة التأمين والمؤمن له ويعتبر الوسيلة لإثبات هذا العقد وتنظيم هذا الاتفاق فيما بينهم ويجب أن يتوافر في العقد أو بوليصة التأمين البيانات الأساسية التالية (أطراف العقد - الأداء المالي - موضوع التأمين - مدة التأمين). (زهرة مختاري، ٢٠١١، ص ١٧)(١٣)

ثانياً: الأخطار القابلة للتأمين فنياً

- لا بد أن يكون هناك عدد كبير وكاف من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر لإمكانية التنبؤ بالخسائر بدقة.
- يجب أن تكون الخسارة تصادفية أو عرضية أو مستقلة أي أن الخسارة يجب أن تخضع لعنصر الصدفة بمعنى أن تكون الخسارة محتملة أي غير أكيدة أو غير مستحيلة الوقوع.

- يجب ألا تكون الخسائر كارثية فيجب عدم قبول التأمين ضد خسائر يتوقع أن تصيب عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر في وقت واحد.
- (٨) يجب أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها محددة وقابلة للقياس، حيث يجب أن تكون الخسارة من النوع الذي يصعب التدليس أو الغش فيه، أو من السهل تحديد مكان وزمان وقوع الخسارة وتحديد قيمتها. (ميلود زهور وحلال نسيمة، ٢٠١٥، ص (٨) (٣٤))

يتضح مما سبق أن هناك ثمة متطلبات في الأخطار التي يمكن التأمين عليها من قبل شركات التأمين (المؤمن) والتي تتمثل في المبادئ الفنية للتأمين وترى الباحثة إيجازها فيما يلي:

- (١) توافر عدد كبير من الوحدات المتجانسة.
- (٢) الخسائر يجب أن تكون عرضية.
- (٣) ألا يكون تحقق الحادث في شكل كارثة.
- (٤) إمكانية تحديد الخسارة مادياً ومكانياً وزمانياً.
- (٥) إمكانية تحديد التوزيع الاحتمالي الذي تتبعه الخسائر المادية المستقبلية.
- (٦) حتى يكون التأمين ذي جدوى اقتصادية للمؤمن له يجب أن يكون حجم الخسائر المحتملة معنوي للمستأمن وتكلفة التأمين يجب أن تكون صغيرة مقارنة بقيمة الشيء محل التأمين.

ثالثاً: المبادئ القانونية للتأمين (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٥١:٢٤٩) (٢٨)

تتطلب هذه المبادئ أن يكون كلاً من طرفي التعاقد في التأمين على علم تام بطبيعة العقد فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الواردة به لكي تقل الخلافات والمنازعات التي تنشأ عادةً بسبب عدم المعرفة الكافية بطبيعة عقد التأمين وعدم معرفة المؤمن لهم لمثل هذه الأمور ولا سيما إذا تعرض أحدهم لوقوع حادث ترتب عليه خسارة ومطالبة بالتعويض.

ونظراً لأهمية هذه المبادئ القانونية في مجال التأمين فقد اهتم المشرعون في كل دول العالم بأن يتضمن القانون المدني لكل دولة نصوصاً قانونية توضح ماهية هذه المبادئ القانونية وأثارها والجزاء المترتبة على مخالفتها وذلك لحفظ حقوق كل من شركات التأمين والمؤمن لهم على حد سواء.

يمكن تقسيم مجموعة المبادئ القانونية التي تحكم العلاقة التعاقدية بين طرفي التعاقد في التأمين إلى مجموعتين فرعيتين تطبق إحداها على عقود التعويض فقط بينما تطبق الأخرى على جميع عقود التأمين سواء كانت عقود تعويض أو عقود محددة القيمة مسبقاً، حيث يمكن أن نطلق على المجموعة الأولى مجموعة المبادئ القانونية الخاصة للتأمين، بينما نطلق على الأخرى مجموعة المبادئ القانونية العامة للتأمين.

مجموعة المبادئ القانونية الخاصة بالتأمين: (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٥٢، ٢٥٣) (٢٨)

(١) مبدأ التعويض "Indemnity Rule"

بمقتضى هذا المبدأ يجب على المؤمن عند تحقق الخطر المغطى بموجب وثيقة التأمين أن يعرض المؤمن له عن الخسائر الفعلية فقط حتى لا يتحقق الثراء للمؤمن لهم على حساب التأمين، مما يعني ضرورة وضع المؤمن له في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل تحقق الحادث ووقوع الخسائر المادية، ويطبق هذا المبدأ على تأمينات الممتلكات والمسئوليات (التأمينات العامة) فقط، حيث تكون الخسائر في هذا النوع من التأمين إما كلية أو جزئية وهي الغالبة ويكون من السهل تقديرها ثم تعويضها، لذا يتم التأمين على أخطار الممتلكات بموجب عقود تعويض.

وفي التأمين على الممتلكات يرتبط التعويض المستحق للمؤمن له بوقوع الحادث المؤمن منه مع تحقق خسارة مادية، وبشرط أن يكون وقوع الحادث المؤمن منه خارجاً عن إرادة المؤمن له، أما في تأمينات المسؤولية المدنية فيرتبط التعويض المستحق للغير بوقوع ضرر مادي في ممتلكات الغير أو إصابتهم بإصابات بدنية قد تؤدي إلى الوفاة أو حالة من حالات العجز وذلك بسبب تقصير من جانب المؤمن له.

أهداف مبدأ التعويض:

- ١- الحد من مسببات الأخطار الشخصية الإرادية الخاصة بحالات تعمد المؤمن له أو تحريضه على افتعال الحادث المؤمن منه أو إهماله الجسيم فيما يتعلق بصيانة الممتلكات المؤمن عليها أو في إجراءات الوقاية والتحكم في الخسائر.
- ٢- الحد من تحوّل التأمين من وسيلة لحماية الأشخاص من الأخطار المعرضين لها إلى عامل مساعد للخطر، بمعنى تحوّل التأمين من عمل مشروع إلى عمل غير مشروع باعتباره عملاً يؤدي إلى زيادة الدوافع والنوايا السيئة الكامنة لدى المؤمن مما يؤدي إلى إهدار ثروة المجتمع.

تعويضات الخسائر المباشرة "Direct Loss Claims"

يتم حساب التعويض وفقاً لقيمة الهلاك أو الخسائر المادية الكلية أو الجزئية في الممتلكات المؤمن عليها، ووفقاً لدرجة كفاية التأمين عند وقوع الحادث المؤمن منه، ويتم تحديد قيمة الخسائر التي تعرضت لها الممتلكات المؤمن عليها عن طريق خبراء تسوية الخسائر لتحديد قيمة الخسارة المباشرة، كما يتم معرفة درجة كفاية التأمين عن طريق مقارنة مبلغ التأمين بقيمة الممتلكات المؤمن عليها عند وقوع الحادث المؤمن منه.

وهناك ثلاث حالات توضح درجة كفاية التأمين وهي:

- أ- تأمين كافي "Sufficient Insurance"
- ب- تأمين فوق الكفاية "Over Insurance"
- ج- تأمين دون الكفاية "Under Insurance"

ويمكن استخدام أكثر من طريقة لحساب التعويض المستحق للمؤمن له وفقاً لما يتبين من درجة كفاية التأمين كما يلي:

♦ إذا كان التأمين كافي أو فوق الكفاية؛ يحسب التعويض كما يلي:

التعويض = الخسارة المباشرة

وذلك نظراً لأن المؤمن له قد سدد قسط تأمين يتساوى على الأقل مع قيمة الممتلكات المؤمن عليها عند الحادث.

♦ إذا كان التأمين دون الكفاية؛ يطبق شرط النسبية حيث يحسب التعويض كما يلي:

$$\text{قيمة التعويض} = \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

شرط النسبية

يقضي شرط النسبية بعدم أحقية المؤمن له في الحصول على تعويض كامل من الخسارة التي لحقت به ما لم يكن مبلغ التأمين مساوياً أو يزيد عن قيمة الشيء موضوع التأمين قبل وقوع الخسارة مباشرة، وينظر إلى شرط النسبية على أنه النسبة بين مبلغ التأمين مقارنة بقيمة الشيء موضوع التأمين عند تحقق الحادث، فإذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء موضوع التأمين عند الحادث اعتبر التأمين دون الكفاية، ويتطلب الأمر تطبيق شرط النسبية، حيث يحصل المؤمن له في هذه الحالة على تعويض يقل عن قيمة الخسارة المباشرة نظراً لأنه يعتبر مؤمناً لدى نفسه بالفرق بين قيمة الشيء موضوع التأمين وبين مبلغ التأمين وعليه أن يتحمل بجزء من الخسارة المباشرة بسبب وجود هذا الفرق. (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٥٢: ٢٥٥) (٢٨)

(٢) مبدأ الحلول في الحقوق "Subrogation Rule"

في تأمينات الممتلكات وبموجب هذا المبدأ يحق للمؤمن أن يحل محل المؤمن له في كافة حقوقه تجاه الغير المتسبب في الضرر بشرط قيام المؤمن بسداد التعويضات المستحقة للمؤمن له والحصول منه على مخالصة تفيد هذا، وذلك عن طريق رفع دعوى قضائية على الغير المتسبب في الضرر، وأية مبالغ تحصل عليها شركة التأمين نتيجة رفع الدعوى تكون من حق الشركة في حدود التعويض الذي سددته الشركة للمؤمن له وإذا زادت هذه المبالغ عن التعويض المسدد من جانب الشركة فتكون الزيادة من حق المؤمن له صاحب الضرر الأصلي، والهدف من هذا المبدأ هو منع حصول المؤمن له على أكثر من تعويض من أكثر من مصدر عن الحادث الواحد طبقاً لمبدأ التعويض وحتى لا يصبح التأمين سبباً للكسب غير المشروع، وأيضاً لكي يتحمل الغير المتسبب في الضرر كافة التعويضات المقررة من قبل المحكمة نتيجة لما تسبب فيه من خسائر للمؤمن له.

والجدير بالذكر أن المبالغ التي يحصل عليها المؤمن عن طريق مقاضاة الغير المتسبب في الضرر قد تساهم في تقليل معدل التعويضات الخاص بكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات، الأمر الذي يترك أثره الإيجابي في تخفيض أسعار التأمين بشكل مباشر في السنوات اللاحقة.

وفي حالة تنازل المؤمن له عن حقه في التعويض مع الغير المتسبب في الضرر فإن المؤمن له يفقد أو يسقط حقه في مطالبة شركة التأمين بالتعويض، باعتباره قد ساعد على تعطيل استخدام هذا الحق، كما أنه أحياناً في بعض الحالات لا يتم التصالح أو التنازل من قبل المؤمن له إلا من خلال سداد مبالغ بشكل ودي بين المؤمن له والغير المتسبب في الضرر، مما يتضح معه سوء نية المؤمن له في الحصول على أكثر من تعويض من أكثر من مصدر عن الحادث الواحد مع ضياع حقوق المؤمن وتحويل الكسب غير المشروع الذي لا يقره القانون بأي حال من الأحوال. (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٧٤:٢٧٦)(٢٨)

٣) مبدأ المشاركة في التأمين "Contribution Rule"

في حالة وجود عدة تأمينات كلها تغطي نفس الخطر ونفس الشيء موضوع التأمين وكلها سارية المفعول، فبمقتضى هذا المبدأ يتم توزيع الخسارة على جميع المؤمنين المشتركين في تغطية الحادث المؤمن منه بحيث لا يتحمل أي مؤمن من تعويض الخسارة بأكثر من حصته التي اكتتب فيها حتى لا يتحقق الثراء على حساب التأمين، كما أن الأخذ بهذه القاعدة سوف يقلل من المسببات الشخصية للأخطار التي تؤدي إلى الاستفادة غير المشروعة من التأمين.

ويطبق مبدأ المشاركة في التأمين على عقود التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات) فقط لأنها عقود تعويض، وطبقاً لمبدأ المشاركة يكون للمؤمن له الحق في مطالبة أحد المؤمنين بكامل التعويض ويكون للمؤمن الذي يقوم بسداد كامل التعويض الحق في مطالبة باقي المؤمنين بحصصهم عند تسوية الخسائر، ويطبق شرط المشاركة في التأمين عادةً في وثائق التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات)، وفقاً للشروط الآتية:

- أ- أن يكون هناك تعدد مؤمنين لنفس الشيء موضوع التأمين.
- ب- أن يكون هناك تعدد مؤمنين لنفس الخطر المؤمن ضده.
- ج- أن تكون هذه التأمينات سارية المفعول عند تحقق الحادث المؤمن منه.
- د- أن تكون جميع عقود التأمين لمصلحة شخص معين أو أشخاص معينين.
- هـ- ويمكن توزيع الخسائر بين المؤمنين طبقاً لشرط المشاركة وشرط النسبية في التأمين وفقاً للقاعدة الآتية:

$$\frac{\text{مبلغ التأمين لدى هذا المؤمن}}{\text{قيمة الشيء موضوع التأمين}} \times \text{الخسارة المباشرة} = \text{التزام المؤمن في التعويض}$$

كما يمكن تحديد نصيب كل مؤمن في التعويض المستحق وفقاً لقاعدة المشاركة في التأمين وأيضاً ما يتحمله المؤمن له من خسارة كما يلي:

- ١- تحديد قيمة التعويض المستحق وفقاً لمبدأ التعويض.
- ٢- تحديد نصيب كل مؤمن (شركة التأمين) في التعويض المستحق وفقاً لقاعدة المشاركة في التأمين عن طريق ضرب التعويض المستحق في نسبة معينة وهي نسبة مبلغ التأمين لدى هذا المؤمن إلى مجموع مبالغ التأمين لدى جميع المؤمنین.
- ٣- ما يتحمله المؤمن له من خسارة = الخسارة المباشرة - التعويض المستحق. (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٦١:٢٦٣)(٢٨)

مجموعة المبادئ القانونية العامة للتأمين:

(١) مبدأ المصلحة التأمينية **Insurable Interest Rule**

وهي العلاقة القانونية المادية المشروعة التي تربط بين المؤمن له والشيء موضوع التأمين بحيث إذا تحقق الخطر للشيء موضوع التأمين يكون المؤمن له في وضع المتضرر وإذا لم يتحقق الخطر يكون المؤمن له في وضع المستفيد، وبموجب هذا المبدأ لا يجوز لأي شخص أن يطلب التأمين على ممتلكات مملوكة لغيره من الأشخاص لأن هذا الطلب يكون غير مشروع أصلاً لانقضاء وعدم وجود المنفعة المادية، ولأن مثل هذه الأمور تزيد من فرص وقوع الحوادث والخسائر بشكل واضح.

ويطبق هذا المبدأ على جميع أنواع عقود التأمين دون استثناء سواء كانت عقود تعويض أو عقود محددة القيمة مسبقاً، حيث يتم التأكيد على ضرورة أن يكون للشخص طالب التأمين منفعة مادية مشروعة في وحدة الخطر موضوع التأمين.

ويقع على عاتق شركة التأمين ضرورة التأكد من توفر المنفعة المادية المشروعة لطالب التأمين في وحدة الخطر موضوع التأمين عند التعاقد في التأمين وذلك من خلال البيانات التي ترد في طلب التأمين وعلى مسئولية طالب التأمين، بالإضافة إلى المستندات التي تطلبها لتأييدها، وعلى سبيل المثال؛ للدائن منفعة مادية مشروعة في حياة مدينه لذا يجوز للدائن أن يؤمن على حياة المدين بقدر مبلغ الدين أو القرض باعتباره صاحب منفعة مادية مشروعة في بقاء المدين المؤمن عليه على قيد الحياة حتى يتم الوفاء بمبلغ الدين، فتستطيع البنوك أو شركات التمويل والتسهيلات أن تتفق مع شركات التأمين على ذلك على أن يكون مبلغ التأمين متناقص سنوياً بقدر المبلغ المسدد من قيمة القرض أو الدين حتى يستنفذ القرض بالكامل بانتهاء مدة التأمين.

أهداف مبدأ المصلحة التأمينية:

- ١- تحديد من لهم الحق في إبرام التعاقد على التأمين من عدمه فإذا ثبت لشركة التأمين عند التعاقد توافر المصلحة المادية المشروعة في الشيء موضوع التأمين يتم قبول طلب التأمين من طالب التأمين، وإذا انتفت هذه المصلحة عند التعاقد على التأمين يتم رفض طلب التأمين من جانب شركة التأمين.
- ٢- الحد من تحوُّل التأمين من عمل مشروع إلى عمل غير مشروع حيث أن وجود المصلحة التأمينية تقلل من رغبة الأشخاص ذوي النوايا السيئة في المبالغة عند تحديد مبلغ التأمين بهدف افتعال الحادث المؤمن منه والحصول على تعويضات تفوق مصلحتهم المادية في وحدة الخطر موضوع التأمين.
- ٣- إمكانية تحديد مبلغ التأمين بما يتوافق مع المصلحة التأمينية لطالب التأمين في وحدة الخطر موضوع التأمين وبما يسمح لشركة التأمين من سهولة حساب أقساط التأمين عند التعاقد في التأمين أو عند حساب التعويض حال تحقق الحادث المؤمن منه، حيث أن قسط التأمين في أبسط صورة يمكن حسابه كالتالي:

$$\text{قسط التأمين} = \text{مبلغ التأمين} \times \text{سعر التأمين} \times \text{مدة التأمين}$$

كما أن التعويضات تتوقف على معرفة الخسارة الفعلية ومبلغ التأمين وقيمة الممتلكات المؤمن عليها عند وقوع الحادث كما سبق الإشارة إليه عند تناول مبدأ التعويض.

- ٤- إبعاد عقود التأمين من نطاق عقود المقامرة والرهان والحد من المسببات الشخصية للأخطار، حيث أن وجود المصلحة المادية المشروعة لطالب التأمين في موضوع التأمين قد يجعله يحافظ على الشيء موضوع التأمين للانتفاع به، وقد يهتم بوسائل الوقاية والمنع والحد من الخسائر بغرض استمرار الاستفادة منه لمعرفة أن وقوع أي أضرار في الشيء موضوع التأمين سوف يصيبه أولاً بخسائر مادية كما في تأمينات الممتلكات والمسئوليات، بخلاف الخسائر المعنوية التي قد تصيبه كما هو الحال في تأمينات الأشخاص.

- ٥- تحديد الحد الأقصى للتعويض، حيث أنه من المعلوم أن عقود تأمينات الممتلكات والمسئوليات تغطي خسائر المؤمن له الفعلية التي يتوقف تحديدها على مصلحته التأمينية في الشيء موضوع التأمين، فإذا أمَّن شخص على سيارته التي اشتراها بالتقسيط بمبلغ معين وعند تحقق الحادث تبين أنه قد سدد فقط ٥٠% من قيمة السيارة ولم يتم سداد الجزء الباقي من قيمة السيارة إلى الشركة البائعة، فهنا يتم توزيع التعويض الذي يحصل عليه المؤمن له من المؤمن (شركة التأمين) مناصفة بين المؤمن له وبين الشركة البائعة للسيارة وذلك طبقاً لمبدأ المصلحة التأمينية. (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٨٣:٢٨٦)(٢٨)

٢) مبدأ السبب القريب Proximate Cause Rule

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية العامة لعقد التأمين حيث يتوقف عليه قرار المؤمن في تعويض المؤمن له أو في سداد مبلغ التأمين للمستفيد على حسب نوع التأمين، فإذا تحقق الحادث المؤمن

منه فإن التزام شركة التأمين في تعويض الخسارة يتوقف على معرفة السبب القريب أو المباشر لوقوع الحادث، فإذا كان من مجموعة المسببات المستثناة في وثيقة التأمين فإن شركة التأمين لا تلتزم بالتعويض، أما حال وقوع الحادث ناشئاً عن غير هذه الاستثناءات فيتعين على شركة التأمين الالتزام بالتعويض للمؤمن له، والأمثلة على ذلك كثيرة نورد منها على سبيل المثال ما يلي:

إذا تسبب المؤمن له بفعله أو بتحريض منه أو بإهماله الجسيم في وقوع حادث الحريق المؤمن منه فتمتتع شركة التأمين عن أداء التعويض للمؤمن له، لأن السبب القريب والمباشر هو مجموعة المسببات التي تقع ضمن الاستثناءات المطلقة التي ترد عادةً ضمن الشروط العامة لوثائق تأمين الحريق، كذلك لا تلتزم شركة التأمين نحو تعويض المؤمن له إذا تبين أن السبب القريب أو المباشر لوقوع حادث الحريق في الشيء موضوع التأمين هو انهيار أو تصدع في المبنى بسبب ظهور عيوب هندسية، لذلك فإن شركة التأمين تمتنع عن سداد التعويض للمؤمن له باعتبار أن السبب القريب للحادث نتيجة استثناءات صريحة وواضحة ضمن الشروط العامة في وثائق تأمين الحريق. (محمد السباعي الفقي، ٢٠١٧، ص ٢٩٣: ٢٩٤) (٢٨)

٣) مبدأ مُنْتَهَى حُسْنِ النِّيَّةِ Utmost Good Faith Rule

يقصد بهذا المبدأ أنه يجب على طرفي عقد التأمين (المؤمن والمؤمن له) أن يدلي كل منهما إلى الآخر بكافة البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بعملية التأمين برمتها بكل صراحة ووضوح لضمان إبرام واستمرار عقد التأمين في صورة قانونية واضحة المعالم لا تترك مجالاً للمنازعات أو الخلافات، والتي تؤثر في قرار قبول التأمين أو رفضه، بمعنى أن يدلي المؤمن له للمؤمن بكافة البيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالشيء موضوع التأمين كتابياً في طلب التأمين بكل أمانة ودقة وألا يخفي أية بيانات جوهرية أو مستندات من شأنها أن تجعل شركة التأمين تتحفظ في قبول التأمين بالأقساط والشروط العادية أو الإضافية أو تمتنع عن قبول التأمين كلياً أو تتردد في سداد التعويضات.

كل هذه الحقائق والمعلومات من شأنها أن تكون فكرة جيدة لدى المؤمن عن الخطر المراد تغطيته حتى يستطيع أن يقرر قبول التأمين أو رفضه، كما يدلي المؤمن للمؤمن له بكافة المعلومات والأمر الجوهرية التي تتعلق بالتأمين وطبيعة العقد وشروطه وأحكامه وتغطياته واستثناءاته حتى يستطيع المؤمن له أن يَكُون فكرة جيدة عن نظام التأمين الذي يرغب في الانضمام إليه لكي يأخذ قراره بالاستمرار في هذا النظام بالرضا والقناعة الكاملين أو لا، وتعتبر مكاتب التأمين بالعمولة مسؤولة أيضاً في هذا المجال مسؤولية شركات التأمين.

يعتبر هذا المبدأ ملزماً لكل من المؤمن وطالب التأمين خلال إجراءات التعاقد على التأمين، كما يستمر الالتزام به بين المؤمن والمؤمن له خلال كافة المراحل التأمينية الأخرى بما يقع خلالها من أحداث إلى أن ينتهي التأمين بانتهاء مدته أو استنفاد مبلغ التأمين نتيجة استحقاق تعويضات متلاحقة خلال مدة التأمين أيهما أسبق وقت توافر مبدأ مُنْتَهَى حُسْنِ النِّيَّةِ، يمكن أن نوضح ذلك من خلال التقسيم المتعارف عليه بالنسبة لعقود التأمين كما يلي:

عقود التعويض Indemnity Contracts: يجب أن يلتزم المؤمن له بإخطار أو إبلاغ شركة التأمين عن أية تعديلات جوهرية يجريها بمعرفته في وحدة الخطر موضوع التأمين خاصة إذا كانت تتعلق بزيادة درجة الخطر، فإذا وقع الحادث المؤمن منه بفعل أحد التعديلات التي يجريها المؤمن له في وحدة الخطر موضوع التأمين نتيجة استخدام أدوات أو معدات كهربائية في الوقت الذي لم يلتزم فيه بإبلاغ شركة التأمين عن رغبته في إتمام هذه التعديلات فإن شركة التأمين تكون غير ملزمة بسداد التعويض للمؤمن له. أما إذا التزم المؤمن له بإبلاغ شركة التأمين فيما يتعلق بمثل هذه التعديلات في حينها فإنه يكون قد التزم بمبدأ مُنْتَهَى حُسْن النِيَّة من جانبه، ويستمر عقد التأمين ساري المفعول دون أي خلافات قد تظهر عند تحقق حادث معين يؤدي إلى خسارة، خاصة فيما يتعلق بحسن أو سوء النية للمؤمن له في إبلاغ شركة التأمين بهذه التعديلات. ومن هنا يتضح مدى أهمية أن يكون المؤمن له ملتزماً بهذا المبدأ خلال مراحل التعاقد في التأمين لضمان كافة حقوقه تجاه شركة التأمين.

١- **العقود محددة القيمة مسبقاً Valued Policies Contracts:** تلجأ شركات التأمين إلى إجراءات الكشف الطبي على المؤمن عليه للوقوف على الحالة الصحية التي يكون عليها عند التعاقد والتي تعطي مؤشراً هاماً في تحديد معدلات الوفاة وبالتالي تحدد قسط التأمين المطلوب من المؤمن له، فإذا ازداد سوء الحالة الصحية للمؤمن عليه خلال مدة التأمين مقارنةً بالحالة الصحية عند التعاقد فلا تقع أية مسؤولية على عاتق المؤمن له في ضرورة إبلاغ شركة التأمين بمثل هذه الأمور ولا يعتبر عدم الإبلاغ هنا إخلالاً من جانب المؤمن له فيما يتعلق بوجود هذه الانحرافات الصحية، بل يستمر عقد التأمين كما هو بنفس الأقساط والشروط خلال مدة سريان التأمين، فما يصلح للتطبيق في مجال تأمينات الأشخاص لا يصلح بالضرورة للتطبيق في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات لاختلاف طبيعة الخطر في كل منهما. **الإخلال بمبدأ مُنْتَهَى حُسْن النِيَّة:** يقصد به عدم الالتزام بما يجب أن يكون من جانب كل من المؤمن له أو المؤمن أو كلاهما في نقل الحقائق والمعلومات الجوهرية اللازمة لسلامة إبرام عقد التأمين وضمان استمراره من الناحيتين الشكلية والموضوعية. والإخلال إما أن يكون من جانب طالب التأمين أو المؤمن له خلال مراحل إجراءات التعاقد في التأمين أو خلال مرحلة سريان عقد التأمين، وإما أن يكون من جانب شركة التأمين خلال تلك المراحل المشار إليها.

الإخلال بمبدأ مُنْتَهَى حُسْن النِيَّة من جانب المؤمن له:

يمكن تقسيم الإخلال من جانب المؤمن له إلى نوعين:

١- **إخلال إيجابي:** وهو أن يأخذ المؤمن له موقفاً إيجابياً مع المؤمن عن طريق إعطاء المؤمن معلومات وبيانات عن الشيء موضوع التأمين ولا يخفي عنه أي شيء، لكنها بيانات كاذبة بغرض الغش أو التضليل، وإذا كان هذا الإدلاء بالبيانات الكاذبة بسوء نية فيكون ذلك إخلالاً جسيماً بمبدأ مُنْتَهَى حُسْن النِيَّة ويكون

عقد التأمين باطلاً بطلاناً مطلقاً، أما إذا كان هذا الإدلاء بالبيانات الكاذبة بحسن نية فيكون عقد التأمين قابلاً للبطلان.

٢- **إخلال سلمي:** وهو أن يخفي المؤمن له عن المؤمن بعض البيانات أو المعلومات التي تتعلق بالشيء موضوع التأمين بمعنى أن يأخذ المؤمن له موقفاً سلبياً مع المؤمن ويخفي ولا يدلي ببعض البيانات عن الشيء موضوع التأمين - كما في حالات عدم إبلاغ أو إخفاء المؤمن له عن شركة التأمين إجراء ديكورات أو طلاء أو تغيير الأثاث في المبنى المؤمن عليه من الحريق خلال فترة سريان عقد التأمين فإن المؤمن يكون ملزماً بتعويض المؤمن له عن خسائر الحريق متى ما علم بوقوع الحادث المؤمن منه حيث أن هذه التغييرات أو التعديلات ليس من شأنها أن تؤدي إلى زيادة درجة الخطر، كما أنه لا يعقل أن يكون التأمين عائناً نحو رغبة المؤمن لهم في إجراء مثل هذه الأمور، أما في حالة إخفاء بعض المعلومات المتعلقة بتغيير النشاط مثلاً في مشروع تجاري ما فإن ذلك يعتبر إخلالاً جسيماً بالمبدأ بموجبه يكون عقد التأمين باطلاً بطلاناً مطلقاً، ويترتب على ذلك عدم استحقاق المؤمن له مبلغ التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه كما لا يحق له استرداد قيمة القسط أو الأقساط المسددة لشركة التأمين. ويقع على شركة التأمين (الطرف الآخر) عبء إثبات سوء نية المؤمن له في الإدلاء ببيانات جوهرية خاطئة في طلب التأمين أو إخفائه معلومات أساسية بقصد الغش والتضليل بغرض الحصول على التأمين بقسط أقل من القسط المناسب لدرجة الخطر أو الحصول على شروط تأمينية أفضل، فإذا تبين لشركة التأمين وجود إخلالاً جسيماً من طرف المؤمن له خلال أي من المراحل التأمينية تتوقف شركة التأمين عن تسوية المطالبة معه استناداً إلى أن عقد التأمين يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً في مثل هذه الحالات، كما يحق لها الاستيلاء على القسط أو الأقساط المسددة خلال مدة التأمين.

الإخلال بمبدأ مُنتَهَى حُسْن النِيَّة من جانب المؤمن: حيث أن الإخلال بمبدأ مُنتَهَى حُسْن النِيَّة يكون غالباً من جانب المؤمن لهم إلا أن ذلك لا يستثني المؤمن من الالتزام بالمبدأ وتطبيقه، ومن هنا لا يجوز للمؤمن أن يدلي للمؤمن له ببعض البيانات والمعلومات المضللة أثناء مرحلة التفاوض على التأمين بغرض التأثير عليه والتعاقد معه وإذا ثبت للمؤمن له ذلك فيحق للمؤمن له طلب فسخ عقد التأمين مع استرداد كافة حقوقه التأمينية.

الفصل الثاني: شركات التأمين

شركات التأمين نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي شركات تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها ويطلق عليها المؤمن. نستعرض في هذا الفصل المفهوم والشروط الواجب توافرها في شركات التأمين وأنواع شركات التأمين من الجانب الفني والقانوني وما هي وظائف شركات التأمين.

١.٢.١: المفهوم والشروط الواجب توافرها في شركات التأمين

فيما يلي سوف نقدم تعريف لشركات التأمين وأهم الشروط الواجب توافرها في هذه الشركات.

أولاً: تعريف شركات التأمين

اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين ومنها: (ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ٩-١٠) (٣٤)

يمكن تعريف شركات التأمين على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب. كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها مقابل تحقيق عائد. كما يُعرَّفها البعض على أنها هيئات تتكون من المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسئولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركة التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تَلْقِي أقساط من المؤمن لهم .. إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المحصلة من المؤمن لهم نيابةً عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو للمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

ثانياً: الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين التي تمارس خدمة التأمين من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى ولكن هناك شروط عامة مشتركة يجب توافرها في شركات التأمين تتمثل فيما يلي: (علي المشاقبة، محمد

العدوان، سظام العمرو، ٢٠٠٣، ص ٧١-٧٣) (١٩)

- **إجازة أو رخصة التأمين:** حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.
- **رأس المال:** يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات ألا يقل رأس مالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعاً لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به.
- **السجلات والدفاتر:** يشترط في شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط.
- **العمل على استثمار الأقساط:** تعتبر شركات التأمين وعاءً ادخارياً كبيراً كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال على هيئة أقساط من الأفراد والهيئات يجب عليها استثمارها إما مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقديمها إلى المستثمرين على شكل قروض.
- **الالتزام تجاه المؤمن لهم:** بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة لهم عند حدوث الخطر.
- **الوديعة:** وهي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حمايةً لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد والهيئات.
- **أن تعمل على نشر وتطوير الوعي التأميني داخل المجتمع، وهناك بعض الشروط الأخرى الواجب توافرها وهي:**
 - إدراج اسم الشركة في السوق المالي.
 - تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة مساهمة.
 - أن تهدف إلى تنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.

٢.٢.١: أنواع شركات التأمين

يتم تصنيف شركات التأمين بناءً على معيارين هما المعيار القانوني والمعيار الفني على النحو التالي: -

أولاً: الأشكال القانونية لشركات التأمين

يتم تصنيف شركات التأمين وفقاً لأشكالها القانونية إلى:

شركات المساهمة: حيث تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير أعمال الشركة حيث يعتبر هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها. ويضع الخطة التأمينية والاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها (منير هندي، ١٩٩٩، ص ٤٠٥-٤٠٦) (٣٣)، وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه الشركة حيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند

وقوع المخاطر المؤمن منها، ويتميز هذا النوع من الشركات بكبر رأس المال من خلال ضمها لعدد كبير من المساهمين.

شركات الصناديق (صناديق التأمين الخاصة): تشبه هذه الشركات إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهمها، إذا تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتوكل إدارتها إلى خبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير في تغطية ارتفاع تكلفة التأمين مقارنةً بشركات المساهمة. (حنفي عبد الغفار، ٢٠٠٠، ص ١٢٧) (١١)

الجمعيات التعاونية: يقصد بها الجمعيات المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أو يعملون لدى رب عمل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفقاً لقيمة الاشتراك المطلوب سداً منه.

ومن أبرز تلك الجمعيات جماعة اللويدز "LIYDS". (منير هندي، ١٩٩٩، ص ٤٠٨) (٣٣)

ويكمن الفرق بين هذه الأشكال في أن شركات المساهمة لها مجلس إدارة يتولى تسييرها، أما شركات الصناديق فإن إدارتها تتم عن طريق خبراء مختصين في مجال التأمين أما بالنسبة للجمعيات التعاونية فإن المشتركين فيها هم الذين يتولون إدارتها.

الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحروب والزلازل والبراكين ... إلخ، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع دخول الأفراد بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز. (ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ١٢) (٣٤)

تنقسم شركات التأمين وفقاً للشكل الفني إلى:

شركات التأمين على الحياة: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو عجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال. (ميلود زهور وحلال نسيم، ٢٠١٥، ص ١٢) (٣٤)

ومن بين أنواع المخاطر التي يغطيها هذا النوع من التأمين خطر الوفاة وخطر الحياة.

ويمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

شركات التأمين العام: عادةً ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسئولية المدنية تجاه الغير، وعادةً ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسئولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم. (منير هندي، ١٩٩٩، ص ٤٠٥) (٣٣)

شركة إعادة التأمين: تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها الاستيعابية فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزيع الخطر على عدة مؤمنين ويطلق على هذه العملية "إعادة التأمين".

ويلاحظ أن إعادة التأمين هي عملية داخلية بين شركات التأمين لا دخل للمؤمن له بها، ولذلك فإن المؤمن المباشر يلتزم بدفع التعويض إلى المؤمن له حتى لو لم يحصل المؤمن المباشر من الشركة المتنازل لها عن قيمة نصيبها في الخطر الذي قبلت التأمين عليه وذلك لأن المؤمن له لا يدخل طرفاً في عقد إعادة التأمين. (ميلاد زهور وحلال نسمة، ٢٠١٥، ص ١٢) (٣٤)

٣.٢.١: وظائف شركات التأمين

تتنوع وتتعدد شركات التأمين مما أدى إلى تنوع وظائفها حيث تقوم شركات التأمين بممارسة مجموعة من الأنشطة الرئيسية على النحو التالي:- (ميلود زهور وحلال نسمة، ٢٠١٥، ص ١٣-١٤) (٣٤)

١. **إدارة العمليات لشركة التأمين:** إن شركة التأمين هي منشأة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين ليبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة، فتشتمل إدارة العمليات على الجوانب التالية:

• **وظيفة الاكتتاب:** حيث تتحدد في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها وبذلك فهي تُعدُّ الوظيفة التي تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار العملاء، ولذا يبذل القائمون على تلك الوظيفة قصارى جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم متماشية مع فرصة تعرضهم للخسائر وبدون أية مبالغة.

• **خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط:** إن معظم شركات التأمين قد حققت نجاحات في مجال تخفيض تكاليف العمليات وسرعة تحصيل أقساط التأمين وبما يتيح فرصة استثمارها.

٢. **إدارة النشاط التسويقي:** تعتمد شركات قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ومنها التسويق المباشر (من خلال إدارة الشركة) والوكلاء والمنتجون، وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال

شركات التأمين الأخرى والتسويق الناجح للخدمة التأمينية إنما يشتمل على تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة ممكنة.

٣. **أنشطة تحديد احتمال الخطر:** يرتبط قسط التأمين ارتباطاً وثيقاً بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات مستقبلية يكون لها تأثير على المعدلات المستخدمة في حساب تكلفة التأمين.

٤. **إدارة الموجودات ومصادر الأموال (إدارة عملية الاستثمار):** تقوم إدارة شركة التأمين بإدارة عناصر موجوداتها ومكوناتها من محفظة استثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال، وتقوم أيضاً بدراسة وتحليل مصادر الأموال من حيث تكلفتها ومكوناتها والمرونة التي تتوفر فيها، وإن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس إيجابياً على تعظيم القيمة المالية للشركة، وفي هذا المجال فإنه يمكن استخدام مؤشرات مالية في تقييم أداة وكفاءة شركات التأمين.

الفصل الثالث: سوق التأمين في جمهورية مصر العربية

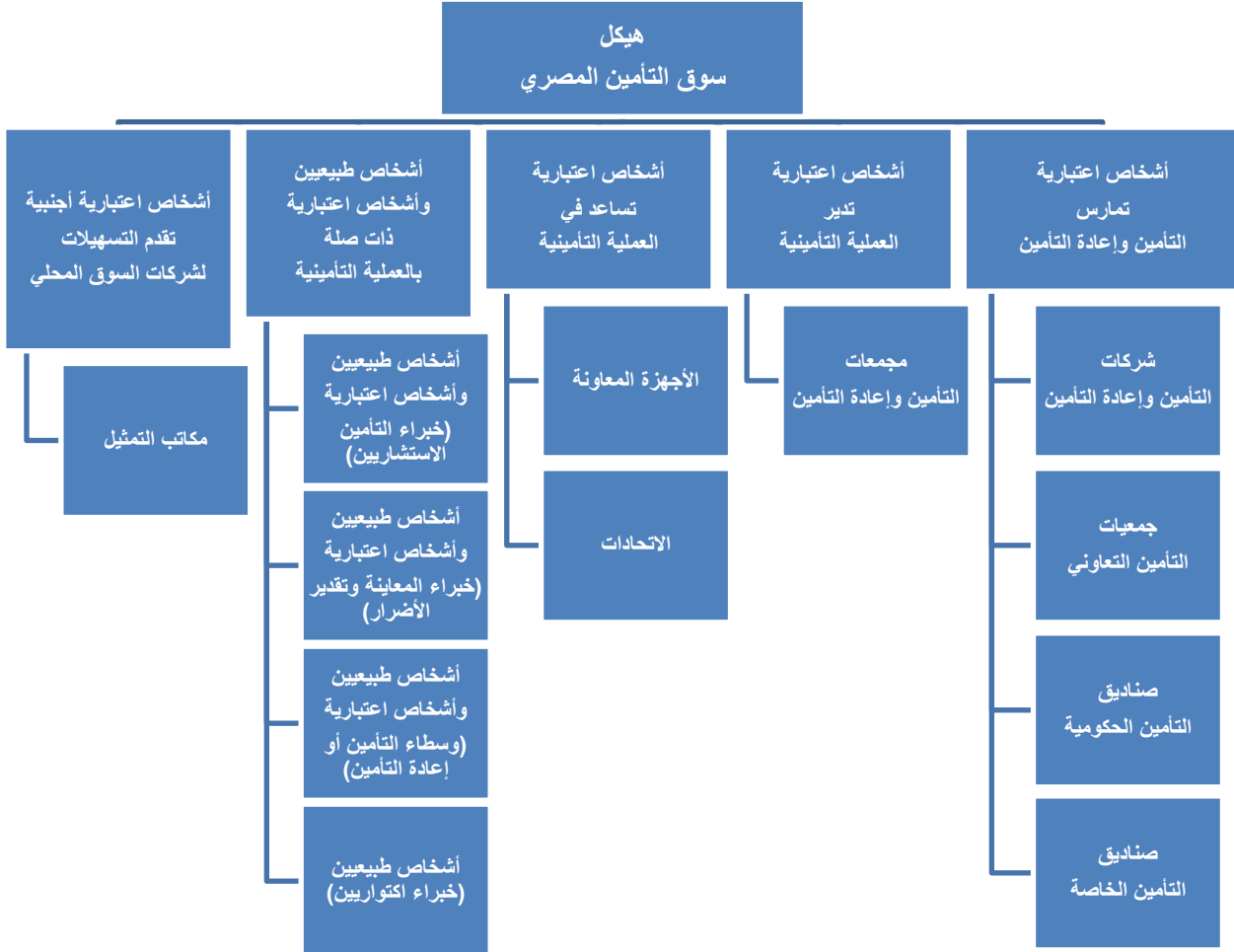
يقع على عاتق قطاع التأمين المصري تحديداً الهيئة العامة للرقابة المالية نظراً لكونها الجهة التي تشرف حالياً على قطاع التأمين في مصر والمنوط بها عبء فرض الآليات والتشريعات التي تساعد على حماية صناعة التأمين المصرية، عبء تهيئة الفرص لمواكبة المتغيرات المختلفة على الصعيدين القومي والدولي، ومن هنا كان الاهتمام بتشريعات الإشراف والرقابة على التأمين في مصر والاهتمام بأن يتوافر فيها الحد الأدنى من الضوابط اللازمة لتحقيق الأهداف القومية لصناعة التأمين ولضمان وجود كيانات قوية قادرة على المواجهة والتعامل مع مناخ السوق المفتوحة ودخول الشركات المشتركة.

نستعرض في هذا المبحث هيكل سوق التأمين المصري من واقع الهيئة العامة للرقابة المالية.

١.٣.١ هيكل سوق التأمين المصري

التقسيمات الرئيسية لسوق التأمين المصري وفقاً لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية - كما يلي :

الشكل رقم (١-١)



المصدر: إعداد الباحثة (من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية)

يتضح من الشكل السابق ووفقاً لما ورد في قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين ولائحته التنفيذية ما يلي:

أولاً: الهيئة العامة للرقابة المالية Egyptian Financial Supervisory Authority

صدر عن رئاسة الجمهورية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٨١ قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، ويمقتضى هذا القانون أنشأت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - شخصية اعتبارية مستقلة - تختص بالإشراف والرقابة على النشاط التأميني في جمهورية مصر العربية سواء عند الإنشاء أو أثناء المزاولة أو عند انتهاء الأعمال، مقرها القاهرة، ثم تلا ذلك إصدار القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية المصرفية، ودمج الهيئات الثلاث (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الهيئة العامة لسوق المال، الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري) في هيئة واحدة هي الهيئة العامة للرقابة المالية. وتكون لها شخصية اعتبارية عامة وتتبع الوزير المختص، وتختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف وتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق، وتحل هذه الهيئة محل أيّ من الهيئات الثلاث.

وفي ضوء ما تقضي به أحكام المادة (٦) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ تهدف الهيئة إلى تحقيق الآتي:

- حماية حقوق حَمَلَة وثائق التأمين والمستفيدين منها والغير.
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب.
- كفاءة سلامة المراكز المالية لوحدة سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينهم.
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في البلاد.
- تدعيم سوق التأمين المصري والعمل على تطويره.
- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى العربي والإفريقي والعالمي.
- الارتقاء بالمِهَن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات لشركات التأمين.

وفي سبيل قيام الهيئة بتحقيق الأهداف السابقة، تقوم بالضلع في أداء دورها فيما يخص الإشراف والرقابة على شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني وكافة الجهات التي تزاول عمليات التأمين وإعادة التأمين أياً كان شكلها تجاري أو تعاوني أو تكافلي ما دامت هذه العمليات تتم في مصر، بالإضافة إلى الإشراف والرقابة على المهَن المتصلة بصناعة التأمين ومنها وساطة التأمين والخبرة الاستشارية في التأمين وخبرة المعاينة وتقدير الأضرار والخبرة الاكتوارية.

واستكمالاً لدورها الرقابي في صناعة التأمين؛ تباشر الهيئة الإشراف والرقابة على مجتمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية المنشأة طبقاً لأحكام المادة (٢٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم

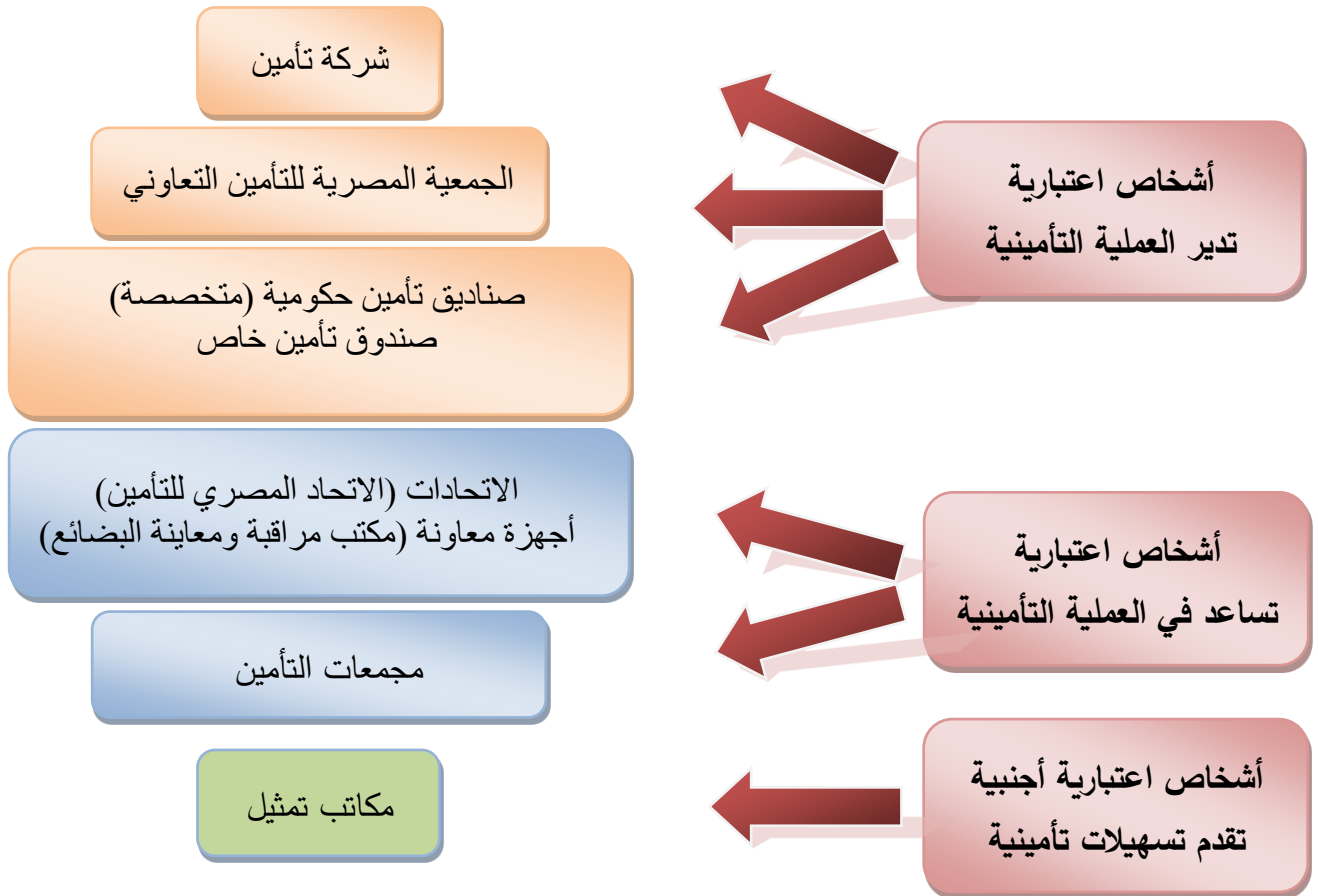
٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية، وكذا صناديق التأمين الخاصة المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

٢.٣.١: المنشآت التي لها حق مزاولة التأمين وإعادة التأمين

تنقسم المنشآت التي لها حق مزاولة التأمين وإعادة التأمين إلى ستة كيانات رئيسية كما جاء بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر.

ويوضح الشكل التالي الأشخاص الاعتبارية التي تمارس التأمين وتدير وتساعد وتقدم تسهيلات في العمليات التأمينية:

الشكل رقم (٢-١)



المصدر: إعداد الباحثة (من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية)

يتضح من الشكل السابق ووفقاً لما ورد في قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ما يلي:

١) شركات التأمين وإعادة التأمين

- يقصد بشركات التأمين وإعادة التأمين تلك الشركات المُرخَّص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين أياً ما كان سند أو أداة إنشائها، ويتكون سوق التأمين المصري من عدد ٤٠ شركة تأمين منها ٢٣ شركة تمثل تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ويجب توافر عدة شروط في شركة التأمين يمكن عرضها فيما يلي:
- ١- يجب أن تكون شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها عن ستين مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف.
 - ٢- يجب أن يتم سداد باقي رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة.
 - ٣- يجب أن تكون أسهم الشركة اسمية.

٢) جمعيات التأمين التعاوني

- يقصد بجمعية التأمين التعاوني تلك التي يتم تكوينها في إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاماً تأمينياً فيما بينهم، ويشترط ألا تقل أسهم أو حصص رأس مالها عند الإنشاء عن ٦٠ مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عن النصف.
- وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية تسجيل هذه الجمعيات والترخيص بمزاولة نشاطها والرقابة والإشراف عليها وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد قيدها في السجل المُعدّ لهذا الغرض لدى الهيئة، ويوجد في مصر جمعية تأمين تعاوني واحدة مسجلة لدى الهيئة وهي الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.
- وتخضع جمعيات التأمين التعاوني لجميع القواعد التنظيمية الخاضعة لها شركات التأمين وإعادة التأمين، وذلك على الرغم من أن الجمعيات لا تهدف إلى تحقيق ربح.

٣) صناديق التأمين الخاصة

- يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد تربطهم مهنة عمل واحدة أو أية صلة اجتماعية أخرى يتكون بغير رأس مال ويحول باشتراكات بغرض أن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقاً تأمينية في شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة.
- ويطبق في شأن هذه الصناديق أحكام قانون صناديق التأمين الخاصة.
- يعتبر الصندوق من صناديق التأمين الخاصة إذا كان حجم اشتراكاته السنوية ١٠٠٠ جنيه مصري أو أكثر، وبالنسبة للصناديق التي تقل اشتراكاتها عن ١٠٠٠ جنيه مصري سنوياً فهي تعتبر صناديق إعانات ومساعدات ولا تحتل المصروفات الإدارية اللازمة لإخضاعها للرقابة والإشراف.
- ويشترط لبدأ الصندوق نشاطه أن يتم تسجيله لدى الهيئة العامة للرقابة المالية حيث لا تتكون الشخصية الاعتبارية للصندوق إلا بالتسجيل المُعدّ لذلك.

٤) صناديق التأمين الحكومية

يقصد بصناديق التأمين الحكومي، الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها، وعلى أن يكون إنشاء صندوق التأمين الحكومي بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشائها.

ويوجد في سوق التأمين المصري ستة صناديق تأمين حكومية:

- ١- صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.
- ٢- صندوق التأمين التعاوني على مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.
- ٣- صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية.
- ٤- صندوق التأمين الحكومي لتغطية الأضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل مصر.
- ٥- صندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر.
- ٦- صندوق التأمين الحكومي على طلاب التعليم الأزهرى.

٥) الاتحادات والأجهزة المعاونة

ينشأ إتحاد يضم شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين الخاضعة لهذا القانون ويصدر بنظامه الأساسى قرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، ويتمتع الإتحاد بشخصية اعتبارية مستقلة ويسجل في سجل خاص بالهيئة، ويحل هذا الإتحاد محل الإتحاد فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وعلى كل شركة أو جمعية تأمين خاضعة لأحكام هذا القانون الانضمام إلى الإتحاد وتلتزم بمراعاة نظامه الأساسى،

حيث يتم إنشاء الاتحادات لتحقيق الأهداف التالية:

- ١- جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بالسوق المصري وأسواق التأمين العالمية.
 - ٢- المشاركة في أعمال منع وتقليل الخسائر في فروع التأمين المختلفة والتعاون مع الأجهزة المختصة وأسواق التأمين المختلفة في هذا المجال.
 - ٣- تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج.
 - ٤- العمل على رفع مستوى المهن التأمينية وتحديثها وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأميني والتشاور في المسائل المشتركة لتنظيم المنافسة بين الأعضاء.
 - ٥- دراسة الأسس الفنية والتعريفات والأسعار والشروط الخاصة بفروع التأمين المختلفة في ضوء نتائج وإحصائيات سوق التأمين المصري لمعاونة الأعضاء في تقدير الأخطار وتسعيرها وتسوية التعويضات.
- إنشاء الأجهزة المعاونة لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

(١) القيام بأعمال منع وتقليل الخسائر.

(٢) تنفيذ الأعمال المتعلقة بالنشاط التأميني باستخدام الحاسبات الآلية لتوفير البيانات والمعلومات لقطاع التأمين.

(٣) العمل على تنمية مهارات العاملين وتوفير الخبرات والكوادر الفنية في مجالات النشاط التأميني والأنشطة المتصلة به من خلال إنشاء مراكز تدريب ومعاهد تأمينية متخصصة بهدف مسايرة التطور العالمي في صناعة التأمين.

الاتحادات والأجهزة المعاونة في مصر كما يلي: -

(١) الاتحاد المصري للتأمين.

(٢) مكتب مراقبة ومعاينة البضائع بجمهورية مصر العربية.

(٣) معهد التأمين بمصر، وجميع المعاهد التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

ونلاحظ أن البند رقم (١) هو أحد الأمثلة على إنشاء الاتحادات داخل جمهورية مصر العربية، وبالنسبة للبند (٢)، (٣) فهما مثالين على الأجهزة المعاونة داخل جمهورية مصر العربية.

(٦) مجتمعات التأمين

مجتمع التأمين هي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني لإدارة فرع من فروع التأمين أو عملية بذاتها، ويضع الأعضاء المؤسسون للمجموعة النظام الأساسي لها. ويصدر بإنشاء المجموعة والتصديق على أنظمتها قرار من مجلس إدارة الهيئة، ويوجد في سوق التأمين المصري خمس مجتمعات هي:

١- المجموعة المصرية لتأمين المنشآت النووية.

٢- مجموعة التأمين من أخطار حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق.

٣- المجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء.

٤- المجموعة المصرية للتأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.

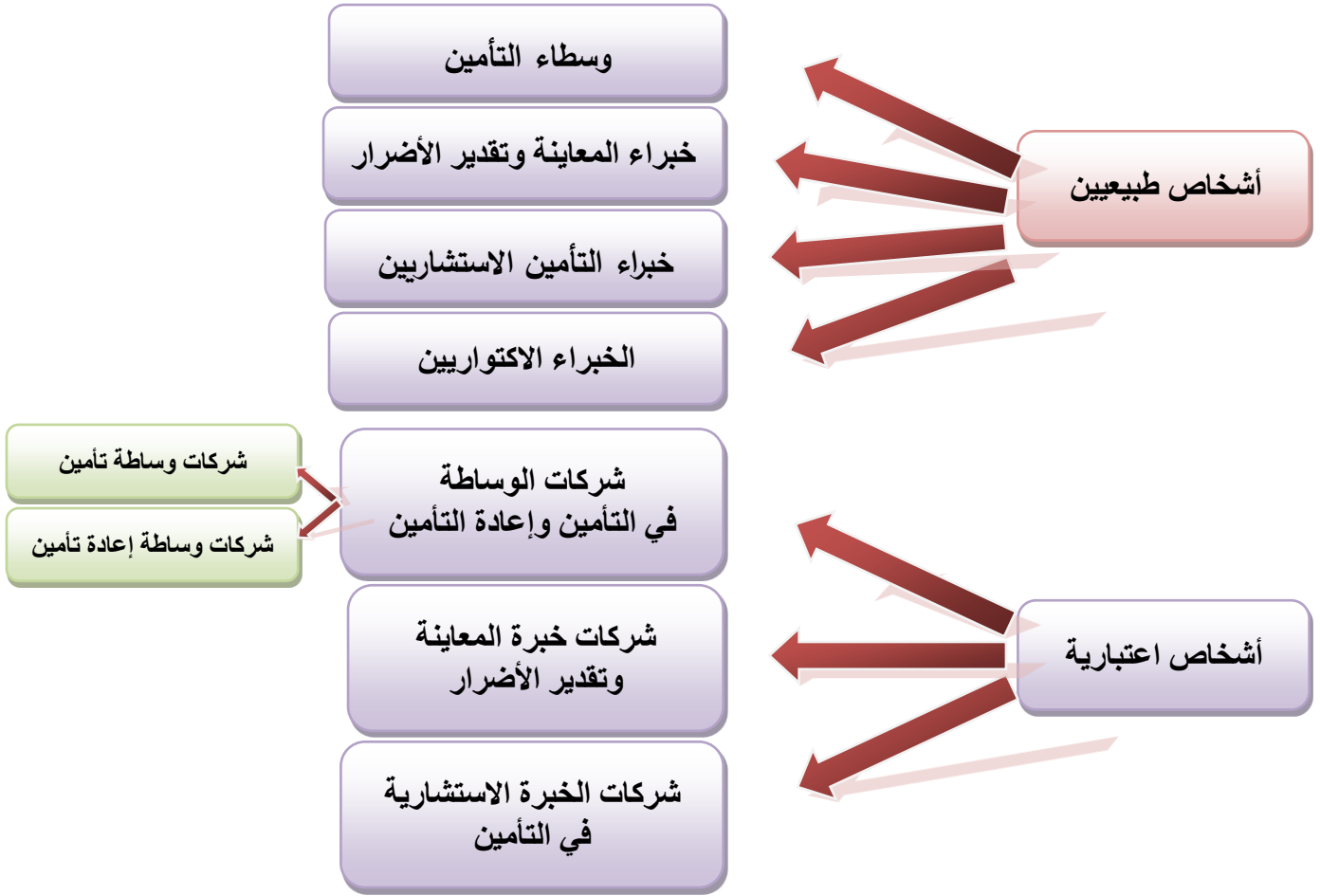
٥- المجموعة المصرية لتأمين السفر بالخارج.

٣.٣.١: المهن المرتبطة بالتأمين

يوجد بعض المهن اللازمة لإتمام العملية التأمينية على أكمل وجه وذلك تحت عنوان خبراء ووسطاء التأمين،

الشكل التالي يوضح أشخاص طبيعيين/اعتباريين ذات صلة بالعمليات التأمينية:

الشكل رقم (٣-١)



المصدر: إعداد الباحثة (من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية)

يتضح من الشكل السابق ووفقاً لما ورد في قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ما يلي:

(١) وسطاء التأمين

يمكن تعريف وسيط التأمين بأنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يتوسط في عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين" كما عرفه قانون الإشراف والرقابة على التأمين. وعلى ضوء التعريف السابق يعتبر العاملون بالجهاز الإنتاجي بشركات التأمين وإعادة التأمين من وسطاء التأمين وفقاً للقانون.

بمعنى آخر يقصد بالوسيط كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين لحساب هيئة شركة تأمين مسجلة وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أن يزاولوا عملهم ما لم تكن أسماؤهم مقيدة بناءً على طلبهم في سجل يعد لهذا الغرض بهيئة الرقابة المالية وتعطي الهيئة هؤلاء الأشخاص شهادة بذلك،

ويكون القيد أثره مدة ثلاث سنوات ويجب تجديده، وقد أوردت المادة رقم (٧٢) من قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين الشروط الواجب توافرها في الوسيط حتى يجوز تقييد اسمه في السجل تتمثل فيما يلي:

(أ) يشترط لقيد أو تجديد قيد الأشخاص الطبيعيين في سجل وسطاء التأمين أو إعادة التأمين ما يلي: -
١. أن يتوافر في طالب القيد الشروط المبينة في البنود من (٢) إلى (٥) من المادة (٦٣) من هذا القانون.

٢. أن تتوافر فيه شروط المؤهل أو الخبرة أو كليهما معاً وفقاً للقواعد التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٣. أن يكون قد أجتاز خلال الثلاث سنوات السابقة على تقديم طلب القيد أو التجديد إحدى الدورات التدريبية المعترف بها من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

٤. أن يجتاز الاختبار الذي تعقده الهيئة والمقرر لقيد أو تجديد وسطاء التأمين في السجل.

(ب) ويشترط لقيد أو تجديد قيد الأشخاص الاعتبارية في سجل وسطاء التأمين أو إعادة التأمين ما يلي: -

١. أن يتخذ الشخص الاعتباري شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأسمالها المصدر عن مليوني جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف. ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة.

٢. أن تقدم الشركة بعد تأسيسها طلباً للهيئة بتسجيلها والترخيص لها بمزاولة نشاطها مصحوباً بعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسى والسجل التجارى.

٣. أن تتوافر في المسئول عن الإدارة الفعلية أو العضو المنتدب للشخص الاعتباري جميع الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٤. أن يقتصر غرض الشركة على مزاولة أعمال الوساطة في التأمين أو إعادة التأمين".

٥. ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة، كما يتم شطب القيد بقرار منه إذا فقد الوسيط أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا لم يتم بتجديد قيده "أو إذا ثبت أنه قام بأعمال مخالفة لهذا القانون أو تنطوى على غش أو خطأ جسيم".

(٢) خبراء المعاينة وتقدير الأضرار

يقصد بخبير المعاينة وتقدير الأضرار، كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقديرها ودراسة أسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار، وكذلك تقديم المقترحات في شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين إذا طلب منه ذلك كما عرفه قانون الإشراف والرقابة على التأمين.

ولايجوز لشركات التأمين أن تستعين بخبراء للمعاينة وتقدير الأضرار من غير العاملين بها أو العاملين بمكتب مراقبة ومعاينة البضائع بمصر مالم يكونوا مقيدين بسجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار، وذلك فيما عدا الحالات التي تقضي خبرة فنية خاصة.

٣) خبراء التأمين الاستشاريين

هناك عدة شروط واجب توافرها في الشخص ليكون خبيراً استشارياً في التأمين وذلك كما أوردها قانون

الإشراف والرقابة كالتالي:

١. أن يكون حاصلاً على إحدى الدرجات العلمية أو الخبرات الآتية:

(أ) درجة زميل أو رفيق معهد التأمين القانوني بلندن.

(ب) درجة الدكتوراه في التأمين أو العلوم المتصلة بها من إحدى الجامعات المعترف بها.

(ج) درجة علمية مناظرة لدرجة زميل أو درجة الدكتوراه.

(د) مؤهل عال مع خبرة عملية في مجال النشاط التأميني.

٢. مع توافر المقومات اللازمة للنزاهة والأمانة والأهلية.

٤) الخبراء الاكتواريون

الخبير الاكتواري هو الشخص الذي يكون لديه قدرة فائقة على استخدام الرياضيات والإحصاء في إجراء عمليات التنبؤ اللازمة لحساب الأقساط في كافة فروع التأمين. كما عرفها قانون الإشراف والرقابة على التأمين. بمعنى آخر هو الشخص المنوط به دراسة احتمالات وحسابات رياضيات التأمين، وهو بمثابة محور الارتكاز الذي تعتمد عليه شركات التأمين في مزاوله نشاطها خاصة فيما يتعلق بتسعير الوثائق وشروطها باستخدام الجداول الإحصائية والرياضية والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة في معدلات المصروفات العمومية والإدارية ومعدلات العمولات وتكاليف الإنتاج ومعدلات العائد على الاستثمار، ويتأكد أهمية الدور الذي يؤديه الخبير الاكتواري فيما يقوم به من تقييم للاحتياجات الحسابية والالتزامات المستقبلية وصولاً إلى مصداقية إعداد الميزانيات والقوائم المالية للشركات ومدى تمثيلها لحقيقة المركز المالي.

ولذلك فقد اتسع نطاق دور الخبير الاكتواري بحيث أصبح أساسياً لشركات التأمين وقد فرض القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بموجب أحكام المادة (٤٩) من هذا القانون بأنه يتعين على شركة التأمين أن تقدم للهيئة تقريراً من خبير اكتواري بما يثبت أن المخصصات الفنية لعمليات التأمين قد تم تقديرها وفقاً للأسس الفنية المعتمدة.

والخبير الاكتواري وفقاً لتعريف جمعية الخبراء الاكتواريين الأمريكية هو الشخص الذي يقوم بتقييم الآثار المالية الناجمة عن المخاطر المختلفة التي تنشأ مستقبلاً مستخدماً علم الرياضيات والإحصاء لتقييم هذه المخاطر والعمل على تقليل الأثر المادي المترتب عليها.

وهو الشخص الذي يمتلك العلم والدراية والخبرة بعلم الرياضيات والإحصاء ويكون متخصص بكل جوانب عمليات شركة التأمين والتي تتمثل في التخطيط، التسعير، البحوث وهو الذي يقوم بتحديد أسعار وشروط التأمين، وللخبير الاكتواري دوراً فعالاً في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين لكونه يتصف بعدة صفات منها:

- امتلاك المؤهلات العلمية والتقنية الكفيلة بتقديم النصائح والملاحظات في قبول أو رفض المخاطر التأمينية.
- استقلالية الخبير الاكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين.
- مسئول أمام مجلس الإدارة وهيئات الإشراف على التأمين عن التقارير التي يقدمها ونتائج الدراسات والتحليل المقدمة منه.
- عنصر محايد في حساب المخاطر والتعويضات التي يمكن أن تكون مصدر تلاعب وتحايل من طرف إدارة الشركة.

وقد اشترطت المادة (٦٣) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بأنه لا يجوز للخبراء الاكتواريين أن يزولوا أعمالهم ما لم تكن أسماؤهم مقيدة في السجل المُعدّ لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل ما يلي:

أن يكون حاصلاً على أحد الدرجات أو الدبلومات التالية:
درجة الزميل أو الرفيق من أحد المعاهد الآتية:

- معهد الخبراء الاكتواريين بلندن.
- كلية الخبراء الاكتواريين باسكتلندا.
- جمعية الخبراء الاكتواريين بأمريكا.

مما سبق عرضه ترى الباحثة ما يلي:

شركات التأمين هي منشآت مالية تلعب دور هام في توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات وبالتالي حماية الاقتصاد القومي بشكل عام ضد المخاطر التي يتعرض لها وذلك من خلال قبول التأمين علي تلك الأخطار وتلقى أقساط التأمين واستثمارها، ومن ثم تقوم بسداد قيم الخسائر المالية التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات نتيجة تحقق تلك الأخطار، ومن الناحية المالية فإن مجموع الأقساط التي تتحصل عليها الشركة وعوائد الاستثمار لا بد أن تغطي كافة التكاليف والمبالغ التي تدفعها الشركة في صورة تعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين وبالتالي فإن تحقيق الربح الذي يحصل عليه مالكي الشركة يعتمد علي قدرة الشركة في إدارة العملية التأمينية والإستثمارية بشكل كفاء وفعال، ويكون ذلك من خلال قيام شركات التأمين بعدة وظائف أهمها:

وظيفة الإكتتاب وهي الوظيفة التي يتم فيها تحديد وتصنيف وقياس المخاطر التي يتعرض لها العميل والتي تقبل شركة التأمين تحمل العبء المالي أو إدارة العملية التأمينية نيابة عن العملاء، حيث يقوم مسؤولي الإكتتاب بالشركة بتلقي طلبات التأمين المقدمة من العملاء مع تحديد المخاطر التي يمكن قبول التأمين عليها ومن ثم تحديد قيم الأقساط التأمينية التي تتناسب مع طبيعة الأخطار التي يتم تغطيتها والتي ينبغي دفعها من

قبل العملاء لتحمل شركة التأمين هذا الخطر، وهي بذلك تعد الوظيفة التي تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار المخاطر وبذلك يبذل القائمون على تلك الوظيفة قصارى جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم متماشية مع فرصة تعرضهم للخسائر وبدون أية مبالغة، كما تقوم شركة التأمين أيضاً بتكليف خبراء المعاينة وتقدير الاضرار لمعاينة الأصول موضوع التأمين وإعداد تقرير بنتائج المعاينة وذلك للتأكد من أن العملاء قد قامت بإستيفاء البيانات الواردة بطلب التأمين بالعناية الكافية دون إخفاء أية بيانات تؤثر على قبول أو رفض العملية التأمينية من قبل شركات التأمين حيث أن إخفاء أية بيانات جوهرية من قبل العملاء يؤدي إلى بطلان عقد التأمين وإسقاط حق المؤمن له أو المستفيدين من التعويضات.

وظيفة الإستثمار حيث تعد وظيفة الإستثمار من الوظائف الأساسية والمؤثرة في ربحية شركات التأمين نظراً لطبيعة النشاط التأميني من حيث وجود فترة زمنية ما بين تحصيل الأقساط التأمينية من العملاء وسداد التعويضات بحيث يتم توجيه جزء كبير من أموال الأقساط الي الإستثمار في العديد من القنوات الإستثمارية التي تتفق مع طبيعة النشاط علي أن تتوفر عناصر الضمان والسيولة والربحية في القرارات الإستثمارية وبالتالي فإن القائمون علي تلك الوظيفة يقومون بوضع السياسة الإستثمارية التي تتفق مع طبيعة الإكتتاب التأميني وإستراتيجية الشركة نحو قبول المخاطر، وعادة ما تحدد قوانين الإشراف والرقابة حدود دنيا وعليا لنسب الإستثمار لأموال حملة الوثائق وهو المنهج التي وضعت التشريعات المنظمة للإستثمار في سوق التأمين المصري، ويمكن القول أن هذه الوظيفة ينبغي أن تتعكس إيجابياً على تعظيم قيمة الشركة المالية.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن استخدام مؤشرات مالية للإنداز المبكر في تقييم أداة وقياس كفاءة وربحية شركات التأمين بهدف البقاء وتعظيم مكانتها لمواجهة التقلبات المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر الاكتتاب والمخاطر التشغيلية.

الباب الثاني العوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات

مقدمة:

تُعد الربحية من أهم الأهداف التي تسعى إليها شركات التأمين حيث تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية، وذلك لضمان بقاءها واستمرارها في الأجل الطويل إذا أن نجاح إدارة الشركة بحجم الأرباح التي تحققها الشركة. وسوف نتناول في هذا الفصل مفهوم الربحية، العوامل التي تؤثر في عدم قدرة شركات التأمين على الاستمرار وأهم المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين. كما تقدم الباحثة في هذا الفصل مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وكذلك المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين مع تقديم الدراسات السابقة المتعلقة بها.

في الفصل الأول: سيتم تقديم مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات. وفي الفصل الثاني: نستعرض المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين. أما في الفصل الثالث: سيتم استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بمفهوم الربحية والعوامل المؤثرة عليها وكيفية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

الفصل الأول: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات

نستعرض في هذا الفصل مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على استقرار شركات التأمين وكذلك مداخل تعظيم ربحية شركة التأمين والعوامل التي تؤثر في عدم قدرة شركات التأمين على الاستمرار.

١.١.٢: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة على استقرار شركات التأمين

أولاً: مفهوم الربحية:

يوجد عدة تعريفات لربح شركات التأمين ومن أهمها ما يلي:

التعريف الأول (فرحات جمعة سعيد، ٢٠٠٠، ص.٦٣)(٢٢): الربحية تعكس مقدار المنظمة على توليد أرباح في مجموعها وليس لكل استثمار على حده.

التعريف الثاني (فهيم مصطفى الشيخ، ٢٠٠٨، ص. ٤١) (٢٣): الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح لذا نجد أن جهداً كبيراً يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

التعريف الثالث (محمد حسن الحصري، ٢٠١٣، ص. ١٥) (٣٠): الربح هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

ومن التعريفات السابقة يتضح أن هناك فرق بين كلمة ربح وربحية على الرغم من أن المصطلحين قريبين من بعضهما البعض إلا أنهما ليس لهما نفس المعنى وسوف يتم التفريق بينهما من حيث المفهوم والاستخدام وكيفية حسابهما.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين الربح والربحية:

جدول رقم (٢-١)

الفرق بين الربح والربحية

البيان	الربح	الربحية
التعريف	<ul style="list-style-type: none"> ◀ رقم مطلق يحدده حجم الدخل أو الإيرادات الفائضة عن التكاليف والنفقات في شركة ما. ◀ يكون هو الهدف الرئيسي لأي شركة دائماً أياً كان نشاطها أو حجمها. ◀ يظهر في بيان دخل الشركة. 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ معيار نسبي أو معدل يحدد نطاق أرباح الشركة بناءً على حجم النشاط التجاري. ◀ تمثل قدرة الشركة على تحقيق عائد عن طريق استثمار مواردها. ◀ تُعدُّ مقياساً لكفاءة الشركة، وعن طريقها يتم تحديد مدى نجاح الشركة من فشلها في النهاية. ◀ ترتبط الربحية بالربح كثيراً.
كيفية الحساب	<p>من خلال خصم إجمالي المصروفات أو النفقات من إجمالي الإيرادات (الفرق بين الإيرادات والمصروفات).</p> <p>الربح = الإيرادات - النفقات</p>	<p>بالنسبة المئوية أو المعدل بين الربح والإيرادات.</p> <p>الربحية = الربح / الإيراد</p>
مثال	<p>إذا بلغت إيرادات شركة ما ٢٠٠ ألف جنيه وبلغت نفقاتها ١٨٠ ألف جنيه، فإن:</p> <p>الربح = ٢٠٠.٠٠٠ - ١٨٠.٠٠٠</p>	<p>إذا بلغت إيرادات نفس الشركة ٢٠٠ ألف جنيه وبلغت أرباحها ٢٠ ألف جنيه، فإن:</p> <p>الربحية = (٢٠.٠٠٠ / ٢٠٠.٠٠٠) × ١٠٠</p>

البيان	الربح	الربحية
	= ٢٠٠٠٠ جنيهاً	= ١٠%
الاستخدامات	يمكن حساب الأرباح ببساطة واستخدامها بوجه عام للوقوف على أداء الشركة من أجل تحديد قيمة الاستثمار في الشركة، لا يمكن للمستثمرين الاعتماد على حساب الأرباح فقط، بل يجب أيضاً تحليل ربحية الشركة لفهم مدى كفاءتها في استغلال مواردها ومعرفة استثماراتها الأولية.	١- إذا كانت هناك شركة غير رابحة فهناك العديد من الوسائل لزيادة ربحيتها ونموها بوجه عام وذلك من خلال استكشاف مؤشر الربحية وتحديد أي من المشروعات تسبب في الفشل وأيهما يستحق تطويره مع تقييم جميع الاستثمارات بواسطة هذا المؤشر، ويمكن لإدارة الشركة تشكيل رؤية كاملة للتكاليف مقابل مزايا أحد المشروعات والعائد المستقبلي المتوقع منه. ٢- الربحية تبحث في العلاقة بين الإيرادات والمصروفات لمعرفة جودة أداء الشركة والنمو المحتمل في المستقبل للشركة. ٣- الربحية هي أحد أساسيات (ركائز) التحليل المالي بالإضافة إلى الكفاءة والملاءة المالية.

المصدر: إعداد الباحثة من (محمد حسن الحصري، ٢٠١٣، ص ١٥) (٣٠)

ونظراً لاختلاف طبيعة شركات التأمين عن باقي الشركات حيث أنها تقوم بتحصيل أقساط التأمين بمجرد إصدار الوثائق ويتم دفع المزايا التي تضمنها هذه الوثائق عند تحقق الخطر المؤمن منه. فمن الملاحظ أن شركات التأمين تحقق أرباحها من نشاطين أساسيين وهما؛ النشاط الاكتتابي والنشاط الاستثماري، وبالتالي يمكن تعريف الربحية في شركات التأمين على أنها:

"عبارة عن الدخل الذي يتم الحصول عليه من عمليات الاكتتاب والاستثمار"

- وهناك عدة عناصر تتداخل في تحديد ربحية الشركة ومنها ما يلي (عادل منير عبد الحميد، ٢٠١٥) (١٦)

١- الخطر المؤمن منه وطبيعة ودرجة خطورته وآليات قبول شركات التأمين له.

٢- كفاءة وفاعلية سياسة الاكتتاب والتسعير وتسوية التعويضات وإدارة الموجودات والأموال التي تمثل الوظائف الفنية لنشاط التأمين في الشركة.

٣- خصائص سوق التأمين وما يتصل به من مخاطر وحجم الطلب الإجمالي وقوانين الإشراف والرقابة.

٤- مدي كفاءة وفاعلية الوظائف الإدارية من حيث سياسة التسويق والاستثمار وإجمال المصرفيات المرتبطة بممارسة النشاط.

٢.١.٢: مداخل تعظيم ربحية شركة التأمين

- وتوجد عدة مداخل لتعظيم ربحية شركات التأمين مثل (الابتكار في المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة "وثائق التأمين" من أجل الحصول علي حصص سوقية أكبر وإستهداف عملاء جدد مع تدعيم وتوطيد العلاقة مع عملاء الشركات الحاليين من خلال جودة مستوي الخدمات وعدالة التسعر للوثائق التأمينية فضلاً عن تدعيم الشهرة والسمعة بالنسبة للشركة علي مستوي السوق لزيادة ثقة المتعاملين مع الشركة - زيادة حجم الإيرادات-تخفيض حجم المصرفيات-زيادة حجم الإيرادات وتخفيض حجم المصرفيات معاً- تنوع المحفظة الإستثمارية بهدف تحقيق اهداف الضمان والسيولة والربحية - التنوع في محفظة الاكتتاب لتشمل معظم فروع التأمين وبالتالي تنوع الأخطار التي تقبلها شركات التأمين) وكل هذه المداخل إذا تحققت فإنها تضمن نجاح وإستمرار عمل شركة التأمين ونموها. وبصفة عامة فإن شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات تحقق أرباحها من مصدرين أساسيين هما (نشاط الاكتتاب، ونشاط الاستثمار).

١- **نشاط الاكتتاب:** ويقصد به " دراسة وفحص الأخطار المعروضة على شركة التأمين وتقييمها لاتخاذ القرار بالقبول (سواء بالسعر العادي أو السعر الإضافي) أو بالرفض وذلك من خلال طلب التأمين الذي تم استيفاءه بواسطة العميل" ونشاط الاكتتاب له أهمية كبيرة في بقاء ونمو شركة التأمين. **وترجع أهمية هذا النشاط لشركات التأمين فيما يلي.** (محمد حسن الحصري، ٢٠١٣، ص.١٦٠)(٣٠)

■ **تحليل الخطر** حيث تقوم شركة التأمين بدراسة البيانات والمعلومات الواردة في طلب التأمين الذي تم استيفاءه بواسطة العملاء قبل قبول العملية التأمينية لتحديد درجة الخطورة من حيث أنها تمثل خطر جيد أو عالي الخطورة وتحليل الخطر أيضا يكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار الأخطار وعلى أساسها يتم تحديد القسط المناسب لإدارة هذا الخطر.

■ **تحديد قرار القبول أو الرفض وشروط القبول:** بعد قيام الشركة بتحليل الخطر تقوم بتحديد قرار القبول أو الرفض للعملية التأمينية أو وضع شروط للقبول حيث أنه إذا اتجهت شركة التأمين إلى قبول الأخطار الجيدة فقط فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الأقساط التأمينية لها، أما إذا اتجهت شركة التأمين إلى قبول الأخطار عالية الخطورة دون وضع شروط للقبول فسوف يؤدي

ذلك إلى زيادة حجم المخاطر التي تقبلها الشركة وبالتالي ارتفاع عدد وقيمة المطالبات بصورة أكبر من زيادة الأقساط مما يؤدي إلى تعرض الشركة للعسر المالي وبالتالي إلى الإفلاس وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء في المستقبل، لذا يجب على شركات التأمين العمل على إنتقاء الاخطار مع وضع شروط لقبول العمليات التأمينية متوسطة وعالية الخطورة.

■ **تحديد السعر المناسب في ضوء المخاطر المكتتب فيها:** حيث يجب أن يكون السعر الذي يتم تحديده كافياً بحيث يسمح لشركة التأمين بالاستمرار في الاكتتاب مع تحقيق هامش ربح معقول، حيث أن المبالغة في السعر تؤدي إلى هروب العملاء إلى الشركات المنافسة، بينما تخفيض السعر يؤدي إلى عدم كفاية سداد التعويضات وبالتالي تعرض شركات التأمين مع مرور الوقت للإفلاس.

٢- **نشاط الاستثمار:** يعد نشاط الاستثمار له أهمية كبيرة بالنسبة لشركات التأمين، حيث في بعض الأحيان تعتمد شركات التأمين على ربحية الاستثمار لتغطية خسائر الاكتتاب فضلاً عن تحقيق أرباح أو عائد على حقوق الملكية وتحسين نتائج القوائم المالية لشركات التأمين وتدعيم المراكز المالية بالاحتياجات والأرباح المحتجزة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

ويقصد بنشاط الاستثمار أنه " تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للمنشأة بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن ". (إبراهيم مرجان؛ شوقي سيف النصر، ١٩٩٢، ص. ٣٩٤) (٣) ويتضح من المفهوم السابق أنه بين الفترة الزمنية التي يتم فيها التحصيل الفوري لأقساط التأمين بعد خصم تكاليف التأمين والفترة التي يستحق فيها المزايا التأمينية يتجمع لدى شركة التأمين أموال ضخمة تقوم شركة التأمين باستثمار تلك الأموال بشكل يحقق أقصى ربح ممكن في ضوء القيود (أوجه الاستثمار) التي تفرضها هيئات الإشراف والرقابة على التأمين، وذلك للحفاظ عليها وتنميتها وضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

أهمية نشاط الاستثمار.

الشكل التالي يوضح أهمية نشاط الاستثمار والذي ينقسم إلى قسمين وهما بالنسبة لشركات التأمين والنسبة للاقتصاد القومي.

شكل رقم (٢-١)
أهمية نشاط الاستثمار

بالنسبة إلى
الاقتصاد القومي

تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في القطاعات الاقتصادية الهامة في الدولة مما يساعد في التغلب على العديد من المشاكل في المجتمع.

بالنسبة إلى
شركات التأمين

- 1- المحافظة على حقوق حملة الوثائق من خلال اتباع سياسات استثمارية سليمة، مما يؤدي لارتفاع معدل الربحية للشركات ومن ثم يعطي مؤشراً جيداً عن جودة أداء الشركة، ويؤدي ذلك إلى جذب المزيد من العملاء والمساهمين.
- 2- تدعيم المركز المالي والتنافسي للشركة وذلك من خلال تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة والاحتفاظ بالاحتياطيات.
- 3- تغطية الخسائر الناجمة عن عجز النشاط التأميني.
- 4- تغطية أية التزامات أو مصروفات عمومية أو إدارية مثل الأجور والمكافآت والعمولات.

المصدر: إعداد الباحثة من (مرجان، إبراهيم؛ سيف النصر، شوقي، ١٩٩٢، ص. ٣٩٤) (٣).

وبالتالي ترى الباحثة ما يلي:

عندما تحقق شركات التأمين مستوى ربحية معقول ومقبول من الاكتتاب التأميني في الأخطار دون مغالاة يدل ذلك على ملائمة الأسعار مع الأخطار المغطاة تأمينياً، أما الانخفاض المستمر في ربحية الاكتتاب سوف يؤدي إلى عدم ملائمة الأسعار مع الأخطار المغطاة وفي المقابل سوف تعتمد شركات التأمين على ربحية الاستثمار بصفة مستمرة لتغطية خسائر الاكتتاب دون تحقيق ربحية من النشاط الرئيسي لها عملية الاكتتاب.

وفي حالة وجود عجز في الاكتتاب التأميني واعتماد شركة التأمين على بشكل رئيسي علي ربحية الاستثمار فقط لفترات مالية طويلة يدل ذلك على احتياج شركة التأمين على المراجعة من قبل إدارة الشركة وهيئات الإشراف والرقابة على التأمين لاكتشاف الخلل الناتج من سياسة الاكتتاب التي تتبعها شركة التأمين ومحاولة وضع الحلول المناسبة لهذا الخلل أو القصور.

كما أن عملية الاكتتاب تعتبر من أهم الوظائف في شركات التأمين كما أنه يعد النشاط الرئيسي للشركة لأن نتائج أعمال الشركة وقدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها بنجاح يتوقف بحد كبير على كفاءة وفاعلية ومقدرة القائمين بعمليات الاكتتاب.

٣.١.٢: العوامل التي تؤثر في عدم قدرة شركات التأمين على الاستمرار:

١. حجم النشاط

يعد حجم النشاط أحد العوامل الهامة التي تؤثر في مدى قدرة شركات التأمين على الاستمرار سواء تم قياسه من خلال إجمالي أصول الشركة أو على أساس حصة الشركة من السوق ومدى قدرة توائم حجم النشاط مع القدرة على المنافسة.

٢. طبيعة النشاط

تختلف الأنشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية في مستويات المخاطر التي تتعرض لها مما قد يؤثر على قدرتها على الاستمرار، فمثلاً تزداد درجة المخاطرة كلما كانت دورة التشغيل تأخذ وقتاً طويلاً كما في حالة نشاط المقاولات، كما أن الاهتمام بمدى التعرض للمخاطرة يزداد كلما كانت مصادر التمويل الخارجية تفوق التمويل الداخلي كما هو الحال في الوحدات الاقتصادية المالية كشركات التأمين والبنوك.

٣. مدى النمو لشركة التأمين

من الطبيعي أن يكون الاتجاه المتوقع والمستهدف هو زيادة نمو شركة التأمين من سنة لأخرى سواء بتحقيق مزيد من الأرباح أو توسيع مجال أنشطتها وإصدار وثائق جديدة أو دخول أسواق جديدة، أما إذا كانت المؤشرات تدل على أن شركة التأمين لن تستطيع تحقيق ذلك خلال فترة معينة أو أنها لن تستطيع تطوير إنتاجها من سنة لأخرى، فإن هذا يدل على عدم قدرتها على الاستمرار.

ونمو شركات التأمين يتأثر بمجموعة من العناصر منها: -

- العائد المحقق ومدى تطوره خلال الفترات القادمة.
- البدائل المتاحة للاستثمار (الأموال المخصص للعملاء والأموال الحرة للمساهمين).
- درجة المخاطرة المتعلقة بالنشاط.
- العبء الضريبي على الاستثمار.

٤. مدى تطور واتجاه الأرباح ومبيعات الوثائق

يعد تطوير مبيعات شركات التأمين لوثائق التأمين مؤشراً هاماً يعبر عن مدى قدرة الشركة على إختراق الأسواق ومواجهة المنافسة مع الشركات الأخرى، وذلك بالتطوير المستمر في منتجاتها القائمة وتوفير منتجات تأمينية جديدة تتناسب مع إحتياجات العملاء وكل ذلك على مستوي العرض، أما في جانب الطلب ومن أجل

تتميته من قبل الشركات فإن التوجه دائما يكون في إطار فتح أسواق جديدة كقيام شركات التأمين بالإننتشار الجغرافي وفتح فروع للشركة تغطي معظم أو جميع مناطق الجمهورية. وكل ذلك يفسر أهمية توافر بيانات عن مدى تطور مبيعات الوثائق من فترة لأخرى وكذلك تحديد اتجاه هذا التطور، فإذا اتجهت مبيعات الشركة للانخفاض المستمر لإيرادات شركة التأمين بالتالي فإنه يؤثر على قدرة شركة التأمين على الاستمرار وكذلك مدى تطور أرباح الشركة، فالانخفاض المستمر في الأرباح وحوث خسائر متتالية مؤشر لقرب فشل الشركة، أما إذا اتجهت إلى الارتفاع فذلك يزيد من قدرتها التنافسية وبالتالي تحقيق أرباح.

٥. المشاكل المرتبطة بسياسات شركات التأمين

قد تؤدي السياسات التي تتبعها بعض الشركات إلى تعرضها للإفلاس، ومن أمثلة هذه السياسات:

- عدم الدقة في تقييم الأصول.
- عدم كفاية رأس المال.
- عدم الدقة في تكوين المخصصات الفنية.
- اتباع سياسات تسعير لا تأخذ في الاعتبار التكلفة الحقيقية.
- عدم كفاية ترتيبات إعادة التأمين.
- عدم كفاءة سياسات الاستثمار.
- عدم كفاية الأسعار لتغطية الأخطار المكتتبه.
- عدم الاهتمام باستخدام الطرق السليمة في ترويج مبيعات الشركة.
- الإهمال في تقديم الخدمة الجيدة للعملاء ومن أهمها العدالة والسرعة في تسوية التعويضات.
- عدم الاهتمام ببحوث الإنتاج والتطوير.
- عدم الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية والإدارية.

وبالتالي فإن استقرار واستمرار شركات التأمين يتطلب توافر مجموعة من العناصر منها:

- استقرار سياسي واقتصادي.
- وجود سياسة مالية سليمة تهدف إلى خلق ظروف مواتية للتوسع وتنمية الاستثمار.
- توافر رأس المال الكافي وحسن استغلاله وذلك من خلال إدارة جيدة للشركة، مما يؤدي إلى زيادة في السيولة لشركة التأمين.
- توافر سوق أوراق مالية جيدة.
- اتباع سياسات إعادة تأمين جيدة.
- توافر أسس فنية سليمة لتقدير الأصول والالتزامات.
- تنمية مهارات العاملين وذلك من خلال التدريب المستمر على أحدث الأساليب.

ويتضح مما سبق أن العوامل السابق ذكرها لها تأثير على ربحية الشركات.

الفصل الثاني: المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات

التأمين

تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير لتقييم الأداء المالي أو مستويات الملاءة المالية في شركات التأمين بصفه عامة. ويتم الحكم على مستوى الملاءة المالية للشركة باستخدام أدوات التحليل المالي.

١.٢.٢: التحليل المالي والأدوات المستخدمة في التحليل المالي

أولاً: التحليل المالي:

"دراسة وفحص وتحليل البيانات المالية المعروضة بالقوائم المالية أو أي بيانات أخرى متاحة دراستها والإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية بأسلوب انتقادي بهدف الوصول إلى مؤشرات ونتائج تفيد الأطراف المهتمة وذات العلاقة بالنشاط وذلك بمتابعة أنشطة المشروع وتقييم أدائه، وذلك من خلال دراسة سلوك واتجاه العديد من المتغيرات التي توضح معالم السياسات الإدارية وإبراز العلاقات المختلفة بين هذه المتغيرات، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية وآلية القوائم المالية وترشيد القرارات الإدارية في المستقبل وإلى تقييم القابلية للاستمرار، والاستقرار، والربحية. (غادة يحي مأمون بشير، ٢٠١٢) (٢١)

ثانياً: الأدوات المستخدمة في التحليل المالي:

١. نظام المعلومات المالية الخاص باتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الامريكية ويعتمد على:
 - مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر "Early Warning Ratio (E.W)"
 - مجموعة أدوات التحليل المالي لنظام الملاءة Financial Analysis Solvency Tools "FAST" (system)
 - نظام رأس المال على أساس المخاطر.
٢. المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، ومن أشهر هذه المؤسسات أو الوكالات ما يلي:

- مؤسسة ستاندرد آند بورز "Standard & Poor's"
- مؤسسة موديز "Moody's"
- مؤسسة فيتش "Fitch"
- مؤسسة "A. M. Best"

وفيما يلي نستعرض بالتفصيل هذه الأدوات على النحو التالي:-

١- مؤشرات الإنذار المبكر "Early Warning Ratio (E.W)"

يقصد بمؤشرات الإنذار المبكر (E.W): هي مجموعة من المؤشرات المالية تستخرج من خلال الربط بين البنود الواردة بالقوائم المالية بهدف مقارنتها بالمعدلات النمطية لكل مؤشر بناء على خبرة الشركة السابقة، على أن يتم تحديد مواطن الانحرافات الكمية والنوعية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب كإنذار مبكر للشركات قبل تعرضها لخطر التعثر المالي والإفلاس.

وقد قام اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة **National Association of Insurance Commissioners (NAIC)** عام ١٩٧٣ بوضع مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية الرقابية لتقييم الوضع المالي لشركة التأمين وذلك بهدف تطوير نظام المعلومات الخاص بالرقابة على التأمين **Insurance Regulatory Information System (IRIS)**، حيث قسم المؤشرات المالية في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات إلى أربعة مجموعات رئيسية تقيس كل مجموعة منها كفاءة جانب من جوانب النشاط في شركة التأمين وهم، المجموعة الأولى تقيس النشاط الكلي للشركة بصفة عامة أو ما تسمى بمجموعة أخطار المحفظة التأمينية والتي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وترتبط بكل من حجم الأقساط والتقلبات فيها، وترتيبات إعادة التأمين، المجموعة الثانية المؤشرات التي تقيس الربحية، المجموعة الثالثة المؤشرات التي تقيس السيولة للشركة، المجموعة الرابعة المؤشرات التي تقيس الاحتياطيات الفنية، وهذه المجموعات الأربعة من نظام الإنذار المبكر **Early Warning Ratios** تتكون من ثلاثة عشر نسبة في عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ (IRIS Manual, 2017, 2018) (37).

ويوضح الجدول التالي مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر (W.E):

جدول رقم (٢-٢)

مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر

المعدل النمطي	دلالة المؤشر	طريقة الحساب	المؤشر	المجموعة الرئيسية
ألا يتجاوز ٩٠٠%	يقيس مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر غير العادية دون الأخذ في الاعتبار نتائج عمليات التأمين أي قبل ترتيبات إعادة التأمين.	إجمالي الأقساط / حقوق المساهمين Gross Premium Written to Policyholders' Surplus ويقصد بـ 'Policyholders' Surplus حقوق المساهمين أو حقوق الملكية والتي تتمثل في (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة + الاحتياطات الحرة) وليس الفائض فقط أي بدون رأس المال المدفوع.	١- نسبة الملاءة عن الإجمالي	المجموعة الأولى مؤشرات الوضع العام Overall Ratios
ألا يتجاوز ٣٠٠%	يقيس مدى كفاءة وقدرة شركة التأمين على مواجهة الخسائر غير العادية بعد الأخذ في الاعتبار نتائج عمليات التأمين.	صافي الأقساط / حقوق المساهمين Net Premium Written to Policyholders' Surplus	٢- نسبة الملاءة المالية عن الصافي	
٣٣- : ٣٠+%	يقيس مدى استقرار نشاط الشركة من خلال معدل التغير في نشاط الاكتتاب الخاص بها.	(صافي الأقساط للعام الحالي - صافي الأقساط للعام السابق) / صافي الأقساط للعام السابق	٣- التغير في صافي الأقساط Change in Net Premium Written	

المعدل النمطي	دلالة المؤشر	طريقة الحساب	المؤشر	المجموعة الرئيسية
ألا يتجاوز ١٥%	يقيس مدى مساهمة معيدي التأمين في تمويل قيمة الفائض.	(عمولات إعادة التأمين الصادر / أقساط إعادة التأمين الصادر) × الأقساط غير المكتسبة من عمليات إعادة التأمين الصادر	٤ - نسبة مساعد الفائض إلى الفائض Surplus Aid to Policyholders' Surplus	
ألا يتجاوز ١٠٠%	يقيس ربحية الشركة خلال المدى الزمني الطويل (سنتين متتاليتين)، وتعطي مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة أعمالها والوفاء بالتزاماتها.	معدل الخسارة + (معدل العمولات وتكاليف الإنتاج + معدل المصروفات الإدارية والعمومية) - معدل العائد على الاستثمار	١ - المعدل التجميعي (التشغيلي) عن سنتين Two Year Operating Ratio	المجموعة الثانية مؤشرات الربحية Profitability Ratios
(٥% : ١٠%) Balbin E.(2008), P.26 (٣% : ٦,٥%) (IRIS) Ratios Manual (2017), P.5 (٢% : ٥,٥%) (IRIS) Ratios Manual (2018), P.5	يقيس مدى كفاءة السياسة الاستثمارية للشركة.	(صافي الدخل من الاستثمارات / متوسط قيمة الأصول المستثمرة)	٢ - معدل العائد على الاستثمار Investment Yield	

المعدل النمطي	دلالة المؤشر	طريقة الحساب	المؤشر	المجموعة الرئيسية
-١٠% : ٥٠%	يقيس الوضع المالي بالشركة خلال العام	(الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق * الفائض المعدل = الفائض بالميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة * مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = (٥,٠) (المصرفيات الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج) × مخصص الأخطار السارية) / صافي الأقساط	٣- معدل التغير في الفائض Change in Policyholders' Surplus	
ألا يتجاوز ١٠٥% Balbin E.(2008), P.26 ألا يتجاوز ١٠٠% (IRIS) Ratios Manual (2017), P.5. ألا يتجاوز ١٠٠% (IRIS) Ratios Manual (2018), P.5.	يقيس قدرة الشركة على مدى استخدامها للأصول السائلة لمقابلة التزاماتها تجاه حَمَلَة الوثائق في حالة التصفية.	١- إجمالي الالتزامات / الأصول السائلة	١- إجمالي الالتزامات / الأصول السائلة Liabilities to Liquid Assets	<u>المجموعة الثالثة</u> مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

المعدل النمطي	دلالة المؤشر	طريقة الحساب	المؤشر	المجموعة الرئيسية
ألا يتجاوز ٤٠%	يقيس مدى اعتماد الشركة على الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى نقدية أو مشكوك في تحصيلها.	٢- إجمالي حقوق الوكلاء / فائض حَمَلَة الوثائق	٢- إجمالي حقوق الوكلاء / فائض حَمَلَة الوثائق Gross Agent Balance to Policyholders Surplus	
ألا يتجاوز ٢٠%	يقيس مدى دقة الاحتياطيات الفنية ومدى كفاية الفائض	التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض	١- التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض One Year Reserve Development to Policyholders' Surplus	المجموعة الرابعة مؤشرات كفاية الاحتياطيات Reserves Adequacy Ratios
ألا يتجاوز ٢٠%	يقيس مدى دقة الاحتياطيات الفنية ومدى كفاية الفائض	التغير في الاحتياطي عن سنتين / الفائض	٢- التغير في الاحتياطي عن سنتين / الفائض Two Year Reserve Development to Policyholders Surplus	
ألا يتجاوز ٢٥%	يقيس مدى كفاية الاحتياطيات لتغطية الخسائر المتوقعة للعام الحالي.	العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة / الفائض العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة = الاحتياطيات المقدرة المطلوبة - احتياطيات العام الحالي	٣- العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة / الفائض Estimated Current Reserve Deficiency to Policyholders Surplus	

المصدر: Balbin E.(2008), PP. 5-8; Insurance Regulatory Information System (IRIS) Ratios Manual (2017),(2018), P.5

وفيما يلي سوف نستعرض أهم الانتقادات الموجهة إلى نظام الإنذار المبكر W.E: -

على الرغم من أهمية تطبيق نسب الإنذار المبكر في مراقبة عمل شركات التأمين لتدارك حدوث الأزمات في هذه الشركات وتميزها بالبساطة والسهولة في التقدير، ولكن هناك العديد من الدراسات التي توجهت لإظهار نقاط الضعف في هذا النظام، ومن أهم هذه الانتقادات التي قدمها كل من (محمد حسن المنصوري، ١٩٩٣، ص.٧٠ وإبراهيم حمودة، ١٩٩٨، ص.١٢) (٢٩)(٢). ومن أبرز هذه النقاط ما يلي:

- اعتماد هذا النظام على التحليل أحادي المتغير، وثبت عدم فاعلية عدة مؤشرات في عملية التقييم.
- كثرة الاختبارات عن الحاجة الفعلية للنظام.
- عدم مقدرة النظام على ترتيب الشركات من حيث متانة مراكزها المالية وفقاً لدرجات معينة.
- قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأهداف المعيارية، فالاستخدام النمطي يؤدي إلى نتائج عكسية.
- إعطاء أهمية متساوية لجميع النسب مهما انخفضت أهميتها.
- عدم المرونة بالإضافة إلى عدم ترتيب النسب وفقاً لدرجة أهميتها.

٢- أدوات التحليل المالي لنظام الملاءة FAST

ظهر نظام مراقبة التحليل المالي لنظام الملاءة (FAST) Financial Analysis System Tracking بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠ كتطوير لنظام IRIS واعتمد هذا النظام على تحديد مدى مقبول للأداء المالي للشركة، يتضمن هذا النظام اثني عشر مؤشراً يتم مقارنة كل مؤشر بالمعدل النمطي المحدد له، حيث يتم فحص المركز المالي للشركة وفي حالة وجود أربع مؤشرات كحد أدنى خارج المدى المقبول يعتبر ذلك إنذار للشركة بتعرضها لخطر الإفلاس.

٣- نظام رأس المال على أساس المخاطر (RBC)

يهدف نظام متطلبات رأس مال المخاطر (RBC) لضمان وجود مستوى رأس مال كافٍ، ذلك لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين لزيادة الأمان للمؤمن وجعل الرقابة تتخذ إجراءات في حين يقل مستوى رأس المال عن مستوى معين.

وتشمل معادلة رأس مال المخاطر RBC لنظام NAIC لتأمين الممتلكات والمسئوليات أربعة تصنيفات مختلفة للخطر كما عرضها كل من (Grace M., Harrington S., Klein R., 1998, P.217) (13). وهي على النحو التالي:

- ١- خطر الأصول (التخلف عن السداد وانخفاض القيمة السوقية).
- ٢- خطر الائتمان (عن حجم عمليات إعادة التأمين وغيرها).
- ٣- خطر الاكتتاب (أخطار التسعير والمخصصات الفنية).
- ٤- خطر الميزانية (الضمانات من الشركة الأم والنمو المتزايد).

٢.٢.٢: المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين:

يبلغ عدد وكالات (مؤسسات) التصنيف ١٥٠ مؤسسة منتشرة حول العالم ومن أشهر المؤسسات موديز وستاندرد آند بورز وفيتش و **A.M. Best**، وهي شركات أمريكية المنشأ تسيطر هذه الشركات على نحو ٩٠% من السوق. وفيما يلي نستعرض بإختصار هذه الشركات: -

١- مؤسسة ستاندرد آند بورز **Standard & Poor's**

تعتبر من أهم المؤسسات في تقديم المعلومات عن الأسواق المالية العالمية للمستثمرين الراغبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأفضل. تقوم هذه الشركة بتقييم شركات التأمين وقياس قدرتها على الوفاء بسداد التزاماتها بناءً على ٧ معايير من المعلومات كالتالي:

- كيفية الأداء **Operating Performance**
- مكونات رأس المال **Capitalization**
- السيولة **Liquidity**
- استراتيجية الإدارة **Management Strategy**
- انتقاء العمليات **Business Review**
- المرونة المالية **Financial Flexibility**
- الخطر التأميني **Risk Insurance**

كما تقوم هذه الشركة بتحليل القوائم المالية باستخدام ١٤ مؤشر من المؤشرات المالية، ويمكن تقسيمهم إلى أربع مجموعات مختلفة كالتالي: (Kagan J., 2018) (19)

شكل رقم (٢/٢)

مجموعة مؤشرات ستاندرد آند بورز



المصدر: إعداد الباحثة من (Kagan J.,2018)(19)

٢- مؤسسة موديز Moody's

تقوم هذه المؤسسة باختبار القدرة المالية لشركات التأمين الأمريكية مقابل التزاماتها تجاه حملة الوثائق، ويعتمد نظام التصنيف الذي تتبعه مؤسسة Moody's على استخدام نوعين من التصنيف: التصنيف الكمي (الرقمي)، التصنيف الوصفي (النوعي) على النحو التالي: -

■ **التصنيف الكمي (الرقمي):** وفيه تقوم المؤسسة بتحليل القوائم المالية كميًا باستخدام المؤشرات المالية والتي تتمثل في ٢٥ مؤشر يتم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات مختلفة لقياس كفاءة الشركة كما يلي: -

(أ) مؤشرات لقياس الربحية.

(ب) مؤشرات لقياس صافي الأصول بالنسبة لصادفي الخصوم.

(ت) مؤشرات لقياس السيولة.

■ **التصنيف الوصفي (النوعي):** وتعتمد المؤسسة في هذا التصنيف على مجموعة من الاختبارات منها:

(أ) فلسفة الإدارة.

(ب) مدى كفاية احتياطي الخسائر.

(ج) انتشار الخطر.

(د) أنواع محافظ الاستثمارات.

(هـ) هيكل الأصول والخصوم.

(و) حدود التحمل وإعادة التأمين.

(ز) الجودة وتقدير السوق لقيمة الأصول.

٣. مؤسسة فيتش Fitch

وهي مؤسسة مختلطة أمريكية وبريطانية تقوم باختبار القدرة المالية لشركات التأمين على مقابلة التزاماتها تجاه حملة الوثائق.

٤. مؤسسة A. M. Best

أسسها Alfred M. Best في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٩٩) وتعتبر من أكبر وأقدم المؤسسات العاملة في مجال تحليل وتقييم شركات التأمين العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية (A.M. Best, 2019) (38).

وتقوم هذه المؤسسة بإصدار تقرير سنوي مفصل عن كافة الشركات التي تزاول أعمال التأمين في السوق الأمريكي، كما تقوم بتقديم التقارير في مجلدين يتناول أحدهما الشركات التي تزاول التأمين على الممتلكات والمسئوليات (التأمينات العامة) ويتناول الثاني الشركات التي تزاول التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال (تأمينات الحياة).

تعتبر هذه التقارير من أفضل وأهم المصادر التي توفر بيانات شاملة عن هيئات التأمين العاملة في السوق الأمريكية، وذلك كما توفره من معلومات عن الحالة المالية لكل هيئة يتم التوصل إليها، وذلك من خلال نظام متكامل للتحليل المالي يشتمل على العديد من المؤشرات التي تعكس كافة أوجه النشاط. حيث يتم مقارنة قيم المؤشرات الخاصة بكل هيئة مع تلك التي تمثل الصناعة ككل، وفي النهاية يتم وضع النتائج في صورة نظام لتصنيف هيئات التأمين حسب قوة مركزها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويعتمد نظام التصنيف الذي تتبعه مؤسسة **A. M. Best** على استخدام نوعين من التصنيف: التصنيف الكمي (الرقمي)، التصنيف الوصفي (النوعي) على النحو التالي: -

■ **التصنيف الكمي:** وفيه تقوم المؤسسة بتحليل القوائم المالية كميًا باستخدام المؤشرات المالية التي تعكس الحالة المالية للهيئة وتصور نتائج أعمالها، وتعتبر هذه المؤشرات هي الأساس لتقييم قوة المركز المالي وأداء العمليات.

■ **التصنيف الوصفي:** تعتمد المؤسسة في هذا التصنيف على عدة جوانب على النحو التالي:

١. مدى انتشار الخطر.

٢. مدى كفاية نظام إعادة التأمين وكفاءة معيدي التأمين.

٣. مدى كفاية احتياطات حَمَلَة الوثائق.

٤. تقييم الاستثمارات من حيث الجودة والتنوع.

٥. كفاءة الإدارة وخبرتها ومدى ما تتمتع به من ثقة.

ويتضح من التحليل الوصفي أو التصنيف النوعي السابق أن المؤسسة تعتمد على بيانات خاصة لا تتوفر إلا من خلال قنوات خاصة، وتتطلب معلومات تفصيلية قد لا تتوفر للقائم بعملية التحليل المالي إذا كان من خارج الهيئة.

ويوضح الجدول التالي الرموز المستخدمة لتصنيف الشركات:

جدول رقم (٢-٣)

الرموز المستخدمة في تصنيف الشركات

التقييم	إيه إم بست A. M. Best	موديز Moody's	فيتش Fitch	ستاندرد آند بورز S&P
الأكثر أماناً	A++	Aaa	AAA	AAA
جدارة ائتمانية عالية	A+	Aa1	AA+	AA+
		Aa2	AA	AA
		Aa3	AA-	AA-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A-	A1	A+	A+
		A2	A	A
		A3	A-	A-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	B+	Baa1	BBB+	BBB+
		Baa2	BBB	BBB
		Baa3	BBB-	BBB-
غير استثمارية	B	Baa1	BB+	BB+
		Ba2	BB	BB
		Ba3	BB-	BB-
مخاطرة	B-	B1	B+	B+
		B2	B	B
		B3	B-	B-
مخاطرة عالية	C+	Caa1	CCC+	CCC
		Caa2	CCC	
		Caa3	CCC-	
متعثرة		C		
				DDD
				DD
			D	D

المصدر: (WWW.iinvest.gov.eg), 2020 Moody's, A. M. Best Company, Standard & Poor's

❖ ويتضح من الجدول السابق أن مدى قوة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية لكل شركة وفقاً لدرجة التصنيف كما يلي:

▪ (AAA): أفضل تصنيف ائتماني لشركات التأمين على الإطلاق وهي أقوى درجة في الملاءة المالية والجدارة الائتمانية.

▪ (AA) : حالة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة تكون قوية جداً.

▪ (A) : تكون الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة قوية ويكون تأثرها بتقلبات السوق ضعيف ومحدود.

▪ (BBB): تكون قوة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة جيدة ولكنها قد تتأثر سلباً بأي تقلبات وظروف عكسية في السوق.

▪ (BB) : يكون لدى الشركة هامش من الملاءة المالية والجدارة الائتمانية ولديها فرص إيجابية للعمل والنمو، ولكن في حالة وقوع ظروف معاكسة في السوق قد يؤدي ذلك لعدم امتلاك الشركة موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماتها المالية.

▪ (B) : تكون قوة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة ضعيفة، وإذا وقعت ظروف معاكسة في النشاط وحجم الأعمال قد يتسبب ذلك في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

▪ (CCC): تكون الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة ضعيفة جداً، وتتوقف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية على توافر الفرص المواتية لذلك.

▪ (CC) : تكون الجدارة الائتمانية للشركة هي الأكثر ضعفاً، وتكون غير قادرة على الوفاء ببعض التزاماتها المالية تجاه الغير.

▪ (R) : يتم في هذه الحالة فرض إجراءات رقابية وتنظيمية على الشركة من قبل جهات الإشراف والرقابة، وبالتالي توجد صعوبة في تحديد حجم التزامات تلك الشركات وتقييمها، ومن أمثلة تلك الحالات هي قيام تلك الشركات بارتكاب انتهاكات في السوق.

▪ (NR) : ليس لدى مؤسسة التصنيف الائتماني رأي حول الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة، وبالتالي تكون الشركة غير مصنفة.

وقد تتغير التصنيفات الائتمانية الخاصة بشركات التأمين خلال الفترة قصيرة الأجل، وذلك عند حدوث بعض التغيرات مثل: حالات الاندماج والاستحواذ بين الشركات، وزيادات رؤوس أموال الشركات وملاءتها المالية، وصدور إجراءات وقرارات تنظيمية معينة، وكذلك التوقعات المستقبلية لأداء تلك الشركات وحجم أعمالها، حيث تتفاوت درجات التصنيف الائتماني وفقاً لقوة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية لتلك الشركات.

لا توجد مؤسسات مصرفية خاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين وحال رغبة شركات التأمين في الحصول على تصنيف يوضح مدى قوة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للشركة مما يؤدي إلي

زيادة الثقة بها لدى عملائها، لذا تلجأ هذه الشركات إلى المؤسسات العالمية الخاصة بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين.

وفيما يلي بيان يوضح شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية الحاصلة على تقييم (تصنيف ائتماني) ورمز التصنيف والمؤسسة العالمية المُصنِّفة:

اسم شركة تأمينات الممتلكات والمسئوليات	رمز التقييم	التقييم	المؤسسة العالمية المُصنِّفة
مصر للتأمين	B ⁺⁺	Stable	AM Best
قناة السويس للتأمين	B ⁻	Negative	AM Best
	B	Positive	Fitch
أورينت للتأمين التكافلي	A ⁺	Stable	S & P Global Ratings

يتضح من الجدول السابق أن عدد شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات الحاصلة على تصنيف ائتماني بلغ (٣) من إجمالي عدد (٢٣) شركة.

لذا ترى الباحثة ما يلي:

ضرورة وجود مؤسسات تصنيف محلية ذات ثقة وقدرة علي تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين
تعاونها في تصنيف وتقييم الجدارة الائتمانية على غرار ما هو مُطبَّق بمؤسسات التقييم العالمية.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة Literature Review

نستعرض في هذا الفصل الدراسات المتعلقة بالأداء المالي لشركات التأمين وذلك لتحديد واستكشاف محددات الأداء المالي لشركات التأمين. وسوف يتم التركيز على أحدث الأبحاث في الأسواق الناشئة.

١.٣.٢: الدراسات العربية:

(١) قدم الخولي عام ٢٠٠٦ (٩) دراسة بعنوان: إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية. هدفت الدراسة إلى التركيز على مفهوم وتأثير أزمة السيولة على شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات العاملة في مصر، وبيان الأساليب العلمية والعملية التي يتم استخدامها لتقدير الحجم المناسب لها، كما تطرقت الدراسة لمفهوم الأزمات المالية بشركات التأمين والتي يترتب عليها التعثر المالي وبيان أنواعه وأسبابه واستراتيجية معالجة أسبابه. وقد توصلت الدراسة إلى تقديم إطاراً نظرياً لاستراتيجية إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين.

(٢) قدم عادل عام ٢٠٠٦ (١٥) دراسة بعنوان: تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقاً للاتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة). هدفت الدراسة إلى تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين المباشر العاملة في السوق المصري والتي تمارس التأمينات العامة، وقد استخدمت الدراسة ٢١ مؤشراً وذلك خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)، وقد أوضحت الدراسة كيفية حساب كل مؤشر وحدوده. وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن تقييم أداء شركات التأمين المباشر من خلال:

١. مقارنة المتوسط لنسب تقييم الأداء بين الشركات ودراسة التباين في هذه النسب عن فترة الدراسة.
٢. إجراء اختبار للفروق بين متوسط النسب لكل شركة تأمين مع إجمالي الشركات باستخدام توزيع (T-distribution)

٣. تحديد العلاقة بين النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات من خلال حساب الارتباط بين نسب الشركات ونسب إجمالي الشركات.

(٣) قدمت عفاف سليمان عام ٢٠٠٦ (١٨) دراسة بعنوان: استخدام التحليل العنقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين في الأردن. هدفت الدراسة إلى:

١. تطبيق أسلوب التحليل العنقودي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في السوق الأردني (تمثلت في ١٨ شركة تأمين، وذلك خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)).

٢. اقتراح منهج متكامل لتقييم أداء شركات التأمين بما يتناسب مع ظروف سوق التأمين الأردني وذلك من خلال:

أ) استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حيث تم استخدام ستة عشر مؤشراً مالياً في تقييم الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

ب) بناء منهج كمي لتقييم أداء شركات التأمين العاملة في السوق الأردني ثم تطبيقه على تلك الشركات، وذلك بهدف ترتيبها من حيث القوة والضعف في أدائها المالي، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين: مجموعة ذات الأداء المالي القوي، ومجموعة ذات الأداء المالي الضعيف. ج) توفير خلفية علمية مناسبة تسمح بوجود نظام للمعلومات يتيح القيام بعملية التقييم وإجراء البحوث والدراسات المستقبلية. واعتمد الباحث على الفروض التالية:

١) هناك اختلاف معنوي في أداء الشركات بين المجموعتين (الأولى والثانية)، ولكن لا يوجد اختلاف معنوي في الأداء داخل المجموعة الواحدة.

٢) هناك اختلاف معنوي في أداء الشركات عند إجراء التقييم حسب كل معيار على حده، وهذه المعايير هي (معيار السيولة، معيار ربحية النشاط، معيار ربحية الاستثمار، معيار المخصصات الفنية).

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. إمكانية إثبات أن تطبيق أسلوب التحليل العنقودي على أحد جوانب الأداء المالي داخل الشركات يجعل النتائج تختلف عند تطبيقه على كل المؤشرات المعبرة عن إجمالي الأداء المالي داخل الشركة.

٢. إثبات صحة فروض الدراسة والتي توصلت إلى أنه على الرغم من تشابه الشركات محل الدراسة وفقاً لمعيار معين لقياس الأداء المالي فإن هذه الشركات نفسها تختلف معنوياً فيما بينها وفقاً لمعايير أخرى لقياس الأداء المالي.

٣. أظهرت نتائج التحليل أن معظم الشركات المشتركة جاءت في المجموعة ذات الأداء المالي الضعيف من حيث معيار ربحية الاستثمار (١٥ شركة من بين ١٨ شركة تأمين)، مما يعني عدم اعتماد هذه الشركات على تحقيق الأرباح من خلال العمليات الاستثمارية ولكن تتحقق أرباحها عن طريق زيادة نشاطها التأميني.

كما أوصت الدراسة بإمكانية تطبيق ذلك الأسلوب في السوق المصري والأسواق المتشابهة، وأيضاً هيئات الإشراف والرقابة.

٤) قدم عرفة عام ٢٠٠٦ (١٠) دراسة بعنوان: أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر: بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري. هدفت الدراسة إلى بناء أسلوب كمي لتقييم أداء شركات التأمين العامة ليكون مقياساً لأدائها وتطبيق هذا الأسلوب على الشركات بهدف ترتيبها من حيث

أدائها المالي وتوفير نظام للمعلومات يمكن من خلاله القيام بعملية التقييم، وقد تم التطبيق على عدد من شركات التأمين في السوق المصري وتقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفقاً لقوة الأداء (قوية الأداء، متوسطة الأداء، ضعيفة الأداء)، وتم تقييم الأداء باستخدام ٣٢ نسبة تم تقسيمها لأربع مجموعات تضمنت: نسب السيولة، نسب ربحية النشاط، نسب ربحية الاستثمار، نسب المخصصات الفنية، وتم حساب قيم هذه النسب وفقاً للبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية لشركات التأمين المصرية خلال الفترة (١٩٨٢ - ٢٠٠١)، وتم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أوجه قصور في منهج تقييم الأداء المطبق في سوق التأمين المصري. حيث أن أغلب النظم المطبقة مأخوذة من أسواق أجنبية وقد لا تتناسب ظروفها مع ظروف السوق المصري، وأيضاً قد لا تتكامل فيها أهداف الإدارة ونظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات البيئة الاقتصادية، وبالتالي قد لا تعبر عن حقيقة أداء الشركات وقد لا تساعد في ترتيب الشركات وفقاً لمستويات الأداء.

(٥) **قدم الشوملي عام ٢٠١٠ (١٧) دراسة بعنوان: العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية.** هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من ٢٥ شركة تأمين وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. توجد علاقة طردية بين حجم الشركة ومعدل الربحية في شركات التأمين الأردنية.
 ٢. توجد علاقة عكسية بين معدل الخسارة ومعدل الربحية في شركات التأمين الأردنية.
- وأوصت الدراسة بتنوع مجالات الاستثمار وذلك من أجل الخسائر الفنية وزيادة الأرباح، وأوصت أيضاً بدمج شركات التأمين من أجل تعظيم رأس المال.

(٦) **قدم ياسر عام ٢٠١٠ (٣٧) دراسة بعنوان: تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنةً بشركات التأمين التجاري في ظل الأزمة المالية المعاصرة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩).** هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي والأداء الاقتصادي لعينة من شركات التأمين الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وقياس مدى تأثير تلك الأزمة على شركات التأمين التكافلية مقارنةً بشركات التأمين التقليدية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)، حيث شملت عينة الدراسة شركتين للتأمين التكافلي وأربع شركات للتأمين التقليدي، وقد استخدمت الدراسة التحليل المالي باستخدام (نسب السيولة - الربحية - نسب كفاية رأس المال - نسب الأصول). وتوصلت الدراسة إلى أنه قبل الأزمة المالية العالمية كان الأداء المالي للشركات التجارية أفضل من التكافلية في جميع النسب ما عدا معدل الملكية، أما خلال الأزمة فكان الأداء المالي للشركات التكافلية أفضل في جميع النسب ما عدا معدل العائد على إجمالي الأصول، وأظهرت الدراسة أن الأداء الاقتصادي لشركات التأمين التجارية كان أفضل من أداء شركات التأمين التكافلية قبل الأزمة المالية العالمية وفي ظلها.

(٧) قدمت سليمة عام ٢٠١٠ (١٤) دراسة بعنوان: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية. هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين من خلال أساليب وأدوات التحليل المالي المتمثلة في الملاءة المالية، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المردودية*، وذلك بالتطبيق على شركة الجزائرية للتأمين، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)، وتم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. تسعى شركات التأمين إلى تحقيق الربحية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية.

٢. تتوقف كفاءة أداء شركات التأمين على الطريقة التي تمارس بها قراراتها، ومدى إدراكها للأخطاء المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها، ولكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية لا بد من أن تسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية وذات إرادة داخلية قوية، وأن تضع سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بالطرق التي تكفل لها تحقيق عوائد مع الأخذ في الاعتبار مواجهة الأخطار.

٣. للموارد البشرية أهمية كبيرة ويمكن تطوير أدائها من خلال تنظيم الدورات.

٤. إصدار تشريعات متعلقة بنشاط التأمين من أجل خلق بيئة تنافسية أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يطمئن الأشخاص.

(٨) قدمت لانا زاهر عام ٢٠١٤ (٢٦) دراسة بعنوان: أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة). هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كلاً من السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين، وتكونت عينة الدراسة من خمس شركات تأمين وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. هناك علاقة عكسية بين السيولة وربحية شركات التأمين.

٢. هناك علاقة طردية بين نسبة الملاءة المالية وربحية شركات التأمين.

٣. هناك علاقة طردية بين الكفاءة الإدارية (معدل الاحتفاظ) وربحية شركات التأمين.

٤. نسبة الملاءة المالية هي الأكثر تأثيراً على ربحية شركات التأمين، مما يدل على أن طبيعة شركات التأمين قائمة على مبدأ العائد والمخاطرة.

٥. وأوصت الدراسة بتفعيل الشراكة بين شركات التأمين والمصارف المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٩) قدمت لبنى عام ٢٠١٤ (٢٧) دراسة بعنوان: استخدام السلاسل الزمنية المقطعية لتصميم النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين مؤشرات الإنذار المبكر ورياح أو خسارة العام كمؤشرات لتقييم أداء شركات التأمينات العامة بسوق التأمين المصري. هدفت الدراسة إلى استخدام السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data** في إعداد نموذج للعلاقة بين أكثر المؤشرات المالية تأثيراً على ربح أو خسارة العام كمؤشر لتقييم الأداء، وتم التطبيق على تسعة عشر مؤشراً مالياً (مؤشرات الإنذار المبكر)، وقد تكونت عينة الدراسة من ١٩ شركة للتأمينات العامة العاملة بالسوق المصري، وذلك خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣)، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية **EViews8**. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. تتمتع غالبية شركات التأمين محل البحث بسيولة كافية.
 ٢. جميع الشركات توجد بها نسب مالية خارج نطاق المعدل النمطي المتعارف عليه للمؤشرات.
 ٣. قبول الفرض البديل القائل بوجود نموذج معنوي ذو دلالة إحصائية لتفسير العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي، ورياح أو خسارة العام كمؤشرات لتقييم الأداء.
- وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١. الأخذ في الاعتبار نتائج مؤشرات الإنذار المبكر عند تقدير مدى تدخل الرقيب التأميني في الشركة.
٢. على الرقيب التأميني مراجعة اتجاه التغيير في إجمالي الأقساط، في حالة انخفاض قيمة نسبة التغيير في إجمالي الأقساط من عام لآخر عن المعدل النمطي المتعارف عليه.

(١٠) قدم فيصل عام ٢٠١٨ (٢٥) دراسة بعنوان: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي (دراسة تطبيقية). هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي، وقد تم تحليل العوامل الداخلية (التخطيط المالي - الرقابة الداخلية - الكفاءة الإدارية) والعوامل الخارجية (البيئة القانونية - البيئة الاقتصادية - البيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين السعودي مقاساً بمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتكونت عينة الدراسة من ٣١ شركة تأمين مدرجة بسوق الأسهم السعودي. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي على معدل العائد على الأصول.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي على معدل العائد على حقوق الملكية.

كما أوصت الدراسة بأنه يجب على شركات التأمين التركيز على تطوير وتحسين استراتيجية التخطيط المالي لديها، وذلك من خلال إعداد القوائم المالية بشكل دقيق، وتخفيض المصروفات، ورفع الإيرادات، والتقييم المستمر للمخاطر التشغيلية.

(١١) قدم السرحان عام ٢٠١٩ (٥) دراسة بعنوان: تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧). هدفت الدراسة إلى تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) ولتحقيق أهداف الدراسة تم احتساب النسب المالية (نسب النشاط الكلي للشركة، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الاحتياطيات الفنية) التي تعكس أداء هذه الشركات ولها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر وذلك من خلال استعمال البيانات المالية الواردة في بورصة عمان وتكونت عينة الدراسة من (٢٠) شركة مدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي أن كافة النسب المالية التي تم احتسابها كانت وفقاً للمعدلات المقبولة مما يدل على أن إمكانية تقييم أداء شركات التأمين باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية والعمل على تطوير وتحديث نظام الإنذار المبكر لشركات التأمين وفقاً للتغيرات الحاصلة في بيئة الشركات الأردنية.

(١٢) قدم إبراهيم عام ٢٠٢٠ (٤) دراسة بعنوان: أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية "دراسة تطبيقية" هدفت الدراسة إلى تقييم الكفاءة الإدارية، الملاءة المالية، والسيولة لبعض شركات التأمين المصرية المتخذة كعينة للدراسة، وتحديد تأثير هذه المتغيرات على الربحية بتلك الشركات، مع تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً، وذلك للفترة بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة (الكفاءة الإدارية، الملاءة المالية، والسيولة) تختلف في التأثير فيما بينها على المتغير التابع (الربحية) وذلك وفقاً لما يلي:

١. وجود علاقة طردية موجبة بين الملاءة المالية - وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية - وربحية شركات التأمين.
٢. وجود علاقة سالبة بين الملاءة المالية - وفقاً للمخصصات الفنية - والربحية بشركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.
٣. وجود علاقة سالبة بين السيولة والربحية بكافة شركات التأمين،

(١٣) قدم أحمد عام ٢٠٢٣ (١) دراسة بعنوان: "العوامل الداخلية المؤثرة على الاداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية". هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة على الاداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودية، تم صياغة مشكلة الدراسة في شكل سؤال رئيسي هو ما هي العوامل الداخلية المؤثرة على

الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الإستنباطي والمنهج التاريخي كما استخدمت بعض أساليب الاحصاء الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، حيث تم التطبيق على عينة عشوائية مكونة من (١٥) من أصل (٣٢) شركة تأمين وإعادة تأمين مدرجة في السوق المالية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من هامش الربح و نسبة كفاية رأس المال وبين معدل العائد على أصول الشركات.
٢. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول ونسبة الرفع المالي ونسبة الأصول الثابتة وبين معدل العائد أصول شركات التأمين.
٣. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

٢.٣.٢: الدراسات الأجنبية

(١) **Malik** عام ٢٠١١ (21) دراسة بعنوان: **"Determinants of insurance' companies' profitability: An analysis of insurance sector of Pakistan"**. هدفت الدراسة إلى:

١. تحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في باكستان.
 ٢. تحديد العلاقة بين الربحية والعوامل الداخلية لشركات التأمين في باكستان.
- وافترضت الباحثة الفروض العدمية التالية:
١. هناك علاقة إيجابية بين عُمر الشركة وربحية شركات التأمين.
 ٢. هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة وربحية شركات التأمين.
 ٣. هناك علاقة سلبية بين الرفع المالي وربحية شركات التأمين.
 ٤. هناك علاقة سلبية بين معدل الخسارة وربحية شركات التأمين.
 ٥. الزيادة في حجم رأس المال لها تأثير إيجابي على التوسع في أنشطة شركات التأمين.
- حيث كانت عينة الدراسة ٣٥ شركة من شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد **Multiple Regression** حيث كانت المتغيرات المستقلة هي (عُمر الشركة، حجم الشركة، الرفع المالي، معدل الخسارة، وحجم رأس المال)، بينما المتغير التابع هو معدل العائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى:

١. لا توجد علاقة بين الربحية و عُمر الشركة، بينما هناك علاقة إيجابية بين الربحية وحجم الشركة وحجم رأس المال.
٢. هناك علاقة عكسية بين الربحية والرفع المالي ومعدل الخسارة.

(٢) **Almajali & Al-Soub** عام ٢٠١٢ (5) دراسة بعنوان: **"Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange"**. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧). وقد توصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية والسيولة وحجم الشركة لهم علاقة موجبة على ربحية شركات التأمين العاملة بالأردن.

(٣) **Charumathi** عام ٢٠١٢ (10) دراسة بعنوان: **"Determinants of profitability of Indian life insurers – An empirical study"**. هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة على شركات تأمينات الحياة بدولة الهند لدراسة العوامل التي قد تؤثر في ربحية عدد ٢٣ شركة تأمين وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، استخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، كما حددت الدراسة مخاطر الاكتتاب والرافعة المالية والسيولة ونمو الأقساط ونسبة رأس مال والحجم كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة إلى أن السيولة والحجم لها علاقة إيجابية مع ربحية شركات التأمين على الحياة. ومع ذلك، كان لنمو الأقساط والرافعة المالية ولوغاريتم رأس المال تأثير سلبي هام على ربحية شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك لم تجد الدراسة أي دليل على العلاقة بين مخاطر الاكتتاب والربحية.

(٤) **Pervan & Kramaric** عام ٢٠١٢ (27) دراسة بعنوان: **"Effects of market share and diversification on non-life insurers"**. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير العوامل المختلفة على الأداء المالي لشركات التأمين بدولة كرواتيا. وتوصلت الدراسة إلى تقسيم العوامل المختلفة التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين بدولة كرواتيا إلى عوامل الاقتصاد الكلي وتتمثل في التضخم وعوامل تتعلق بالصناعة وتتمثل في نمو سوق التأمين والحصة السوقية وعوامل أخرى تتعلق بالشركة نفسها وهي ربحية الشركة في السنوات السابقة وحجم الشركة ومعدل المصروفات وهيكل الملكية.

(٥) **Sambasivam** عام ٢٠١٣ (30) دراسة بعنوان: **"A Study on the Performance of Insurance Companies in Ethiopia"**. هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة على عدد ٩ شركات تأمين عاملة بدولة إثيوبيا خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين والذي تم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول وتم تحديد تلك العوامل في عُمر الشركة وحجمها وحجم رأس المال والرافعة المالية ومعدل السيولة وحجم الأصول الملموسة والنمو. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية والنمو وحجم الشركة ورأس المال والسيولة تعد أهم المحددات التي تؤثر في الأداء المالي والربحية وأن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لكلا من حجم الشركة والنمو وحجم رأس المال على الربحية في حين وجود علاقة سالبة بين الربحية وكلا من السيولة والرافعة المالية.

(٦) **Burca & Batrinca** عام ٢٠١٤ (8) دراسة بعنوان: **"The determinants of financial performance in the Romanian insurance market"**. هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة على شركات التأمين بدولة رومانيا خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) حيث قسمت المحددات

التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين والذي يتم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول إلى محددات تتعلق بالاقتصاد الكلي مثل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي وأخرى تتعلق بأداء شركة التأمين مثل (حجم الشركة- العمر- الرافعة المالية- النمو في إجمالي الأقساط- نسبة الخسائر- نسبة الاستثمار- نسبة الاحتفاظ بالخطر- نسبة إعادة التأمين- نسبة الملاءة المالية). وتوصلت الدراسة إلى أن محددات الأداء المالي تتمثل في الرافعة المالية لشركات التأمين وحجم الشركة والزيادة في حجم أقساط شركات التأمين ومخاطر الاكتتاب التي تتمثل في نسبة الخسائر ونسبة الاحتفاظ ونسبة الملاءة المالية.

(٧) **قدم كل من Mirie & Cyrus عام ٢٠١٤ (22) دراسة بعنوان: "Determinants of financial**

performance of general insurance underwriters in Kenya" هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحت مسمى محددات الأداء المالي لشركات تأمينات الممتلكات بدولة كينيا تم إجراء الدراسة على كافة شركات تأمينات الممتلكات خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) لدراسة العلاقة بين معدل العائد على الأصول لشركات تأمينات الممتلكات كمتغير تابع وتم تحديد حجم الشركة ونسبة الاحتفاظ بالخطر ونسبة السيولة ونسبة عائد الاستثمار ونسبة مخاطر الاكتتاب ونسبة رأس المال والرافعة المالية ومؤشر الكفاءة الإدارية ونسبة المصروفات العمومية والإدارية كمتغيرات تابعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العائد على الأصول مرتبط إيجابياً بمؤشر الرافعة المالية في حين توجد علاقة سالبة بين معدل العائد على الأصول ونسبة خطر الاكتتاب ونسبة المصروفات، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ونمو الأقساط مع معدل العائد على الأصول.

(٨) **قدم AbdelkaderDerbali عام ٢٠١٤ (2) دراسة بعنوان: "Determinants of**

performance of Tunisia insurance companies: Case of life insurance" هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين التي تمارس تأمينات الحياة بدولة تونس خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) حيث تم استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع وسبع متغيرات مستقلة تشمل (عمر الشركة وحجم الأصول ومعدل نمو الأقساط والرافعة المالية والسيولة ومخاطر الاكتتاب). وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة موجبة بين حجم أصول الشركة وعمرها ومعدل النمو في الأقساط وبين ربحية الشركة ولا تؤثر كلاً من الرافعة المالية والسيولة ومخاطر الاكتتاب على الأداء المالي لشركات التأمين التونسية.

(٩) **قدم Taha عام ٢٠١٥ (31) دراسة بعنوان: "The Determinants Of Profitability Of**

Egyptian Insurance Companies Listed In Egyptian Stock Exchange" هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية شركتي التأمين المدرجتين في البورصة المصرية حيث تم تقسيم تلك العوامل إلى عوامل الاقتصاد الكلي باستخدام معدل التضخم بالإضافة إلى العوامل المحددة لأداء عمل الشركة مثل العمر وحجم الشركة ونسبة الرافعة المالية والسيولة وكفاية رأس المال ونسبة الخسارة، استخدمت الدراسة العائد على الأصول كمقياس للربحية من فترة زمنية من عام ١٩٩٦ إلى عام

٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى لا يوجد علاقة بين نسبة الرافعة المالية ونسبة الخسارة والربحية، في حين أن التحليل الإحصائي أظهر علاقة سلبية بين العمر ومعدل التضخم مع الربحية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين السيولة وكفاية رأس المال والربحية.

(١٠) قدم كل من **Yusri, Sulaiman and Amman** عام ٢٠١٦ (36) دراسة بعنوان: **"Analyzing the Financial Performance for Jordan Islamic Insurance Companies"**. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الإسلامية بالمملكة الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٥). وقد أدركت الدراسة تأثير بيئة العمل الخارجية والداخلية حيث تم استخدام التغير في الناتج القومي المحلي ومعدل التضخم ومعدل البطالة كعوامل مؤثرة تتعلق بالبيئة الخارجية في حين تم استخدام نسبة الديون ونسبة حقوق الملكية وحجم الشركة كعوامل للبيئة الداخلية مؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الإسلامية بالأردن والتي يتم قياسه باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية لحجم الشركات والعائد على الأصول على الأداء المالي لشركات التأمين الإسلامية، أيضاً كان هناك آثار سلبية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة ونسبة الملكية على الأداء المالي، بالإضافة إلى ذلك كان هناك آثار إيجابية لمعدل التضخم ونسبة الديون على الأداء المالي.

(١١) قدم **Tesfaye** عام ٢٠١٧ (34) دراسة بعنوان: **"Analysis of Factors Affecting Financial Performance Evidence from Selected Ethiopian Insurance Companies"**. هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة على شركات التأمين بدولة إثيوبيا بهدف تحديد العوامل التي تؤثر في الأداء المالي لعدد ١٢ شركة تأمين عاملة بدولة إثيوبيا حيث تم استخدام معدل العائد على الأصول كمقياس للأداء المالي كمتغير تابع، في حين تم تصنيف العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى متغيرات خاصة بالصناعة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وتم إعداد الدراسة عن الفترة الزمنية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦. وأظهرت النتائج أن أداء الأرباح السابقة وحجم رأس المال يؤثر إيجاباً على الأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن هامش الملاءة ونسبة الخسارة لهما تأثير عكسي مع معدل العائد على الأصول كما تبين أن معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لهما تأثير ذات دلالة معنوية إيجابية على العائد على الأصول.

(١٢) قدم **Bokhtiar** عام ٢٠١٩ (15) دراسة بعنوان: **"The effect of macroeconomic variables on the performance of nonlife insurance companies in Bangladesh 2019"**. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة وبعض عوامل خاصة بالشركة على أداء شركات التأمين بخلاف التأمين على الحياة في بنجلادش والبالغ عددها ٣٢ شركة تعمل في الدولة، وتم استخدام مقياسين للأداء مثل (العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)) كمتغيرات تابعة، ويتم تصنيف المتغيرات التوضيحية على أنها عوامل اقتصادية كلية

مثل معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف وعوامل خاصة بالشركة حيث تم استخدام ثمانية متغيرات مثل العمر والحجم ونسبة الخسارة وهامش الملاءة والأصول الملموسة ونسبة السيولة ونسبة الدين ومؤشر الكفاءة الإدارية ، وتوصلت الدراسة إلى أنه باستثناء سعر الفائدة ، لا يوجد أي تأثير ذي دلالة إحصائية لأي من متغيرات الاقتصاد الكلي على أداء شركات التأمين هذه النتائج في الواقع تتعارض مع النظريات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى أن العوامل والمحددات للشركات (العمر ، والحجم ، ونسبة الخسارة ، وهامش الملاءة ، وملموسة الأصول ، ومؤشر كفاءة الإدارة) لها تأثير هام إحصائياً على أداء قطاع التأمين للشركات غير الحياة في بنجلاديش.

مما سبق عرضه من الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

خلصت نتائج الدراسات السابقة إلي وجود تأثيرات مختلفة للمتغيرات المستقلة الخاصة بشركات التأمين فضلاً عن تأثير بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي علي الأداء المالي وربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وقد تم تحديد تأثير تلك المتغيرات على ربحية شركات التأمين باستخدام نماذج رياضية وأساليب إحصائية مختلفة، وقد إشتملت الدراسات السابقة نتائج العديد من الدول وبصفة خاصة الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والتي تتشابه مع الاقتصاد المصري، وتتوع مصادر الدراسات السابقة تدل على أهمية دراسة محددات ربحية شركات التأمين بشكل عام وشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات العاملة بمصر بشكل خاص من أجل تقديم نتائج الدراسة لمتخذي القرار داخل شركات التأمين وصانعي السياسات وكافة الأطراف المتعاملة بهدف مساعدة متخذي القرار علي اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية بشكل علمي ومنظم.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد العوامل والمحددات التي تؤثر في الربحية والأداء المالي لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية، وقد تم تحديد تسعة متغيرات مستقلة تمثل عوامل داخلية خاصة بالشركة وهي مؤشرات الانذار المبكر التي تطبق بشركات التأمين وتتضمن (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات ، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، حجم أصول الشركة، عُمر الشركة، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلة الوثائق) بالإضافة إلي ثلاث مؤشرات خاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي الناتجة عن التغيرات الاقتصادية بعد صدور قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ ممثل فيما يلي (معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وقرار تحرير أسعار الصرف) وقد هدفت الدراسة إلي استخدام معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع لقياس ربحية شركات تأمينات الممتلكات المصرية، وطبقت الباحثة المنهج الكمي وتصميم البحث التوضيحي وحيث تم استخدام برنامج من برامج الحزم الإحصائية الجاهزة "E-VIEWS" وتم اقتراح نموذج إنحدار ذاتي بمتغيرات مستقلة وأخذ العينات الهادفة بشكل غير عشوائى تحكمي وذلك لتطابق شرط الفترة الزمنية على العينة المختارة، حيث تم تجميع البيانات الثانوية من عدد (١٧)

شركة تمارس تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري والتي لديها بيانات مالية تتناسب مع الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) من إجمالي عدد (٢٣) شركة تأمين ممتلكات ومسئوليات مرخص لها بالعمل حالياً داخل جمهورية مصر العربية تمثل المجتمع، وذلك بهدف تحديد العوامل والمحددات التي تؤثر في الربحية بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

الباب الثالث الدراسة التطبيقية

مقدمة:

حدّد اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية **National Association of Insurance Commissioners (NAIC)** عام ١٩٧٣ مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية الرقابية لاستخدامها في تقييم الوضع المالي لشركة التأمين وذلك بهدف تطوير نظام المعلومات الخاص بالرقابة على التأمين **Insurance Regulatory Information System (IRIS)**، ويطلق على هذه المقاييس مؤشرات الإنذار المبكر (E.W) ويقصد بها مجموعة من المؤشرات المالية تستخرج من خلال الربط بين البنود الواردة بالقوائم المالية بهدف مقارنتها بالمعدلات النمطية لكل مؤشر بناءً على خبرة الشركة السابقة. ويتم تحديد مواطن الانحرافات الكمية والنوعية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب كإنذار مبكر للشركات قبل تعرضها لخطر التعثر المالي والإفلاس. باستخدام هذه النسب المالية المطبقة على شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية يتم اقتراح نموذج إحصائي يحدد من خلاله أكثر النسب المالية تأثيراً على ربحية هذه الشركات وذلك لاستخدامها كمؤشر لتقييم الأداء، تم استخدام بيانات عينة غير عشوائية تحكّمية من شركات التأمين مكونة من عدد ١٧ شركة تأمينات ممتلكات ومسئوليات مصرية من مجتمع يضم ٢٣ شركة مُفَيَّدة بالسجل المُعدّ لهذا الغرض لدى الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك لتطابق الفترة الزمنية محل الدراسة عليها خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، باستخدام برنامج E-VIEWS لتقدير نموذج الانحدار المقترح. ويتم في هذا الباب تقديم الفصول التالية: -

الفصل الأول: منهجية الدراسة والمؤشرات المالية للإنذار المبكر المُطبَّقة في أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني: النموذج الإحصائي المقترح لتقدير العلاقة بين مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي وبين ربحية شركات تأمينات الممتلكات المصرية.

الفصل الأول: منهجية الدراسة والمؤشرات المالية للإنذار المبكر المطبقة في أعمال

تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالسوق المصري ومؤشرات الاقتصاد الكلي

١.١.٣: منهجية الدراسة

نستعرض في هذا الجزء وصف للمنهجية التي تم استخدامها لإجراء الدراسة المالية والذي يتضمن وصفاً لمجتمع وعينة وطبيعة الدراسة وأداة جمع وتحليل بيانات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولاً: أسلوب الدراسة

تم اتباع أسلوبين في البحث هما الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد في وصف مشكلة البحث وقياسها وتقييمها واستخلاص النتائج والاستدلال وذلك على النحو التالي:

- أ- **الجزء النظري:** يهدف إلى جمع البيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة محل الدراسة.
- ب- **الجزء التحليلي:** الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال تجميع البيانات المالية للشركة محل الدراسة من خلال تقدير وتحليل الانحدار الخطي، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة **EViews** لتحليل الانحدار الخطي (**Stepwise Regression**) لبيانات الشركات محل الدراسة عند مستويات معنوية (١% و ٥% و ١٠%).

ثانياً: صياغة فروض الدراسة

تهدف الباحثة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على ربحية وأداء شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي تعمل في مصر فضلاً عن تأثير تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية عام ٢٠١٦ كمتغير اقتصادي على ربحية شركات التأمين، حيث تم تحديد معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع باعتباره مقياس لربحية شركات التأمين، وتم تحديد عدد اثني عشر متغير مستقل منهم تسعة متغيرات تمثل عوامل داخلية خاصة بهذه الشركات تتمثل فيما يلي: (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، حجم أصول الشركة، عُمر الشركة، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلَة الوثائق)، حيث تم اختيار تلك المتغيرات لتتوافق مع مؤشرات الإنذار المبكر التي يتم تطبيقها من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية

على شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية للحكم على أداء الشركات، بالإضافة إلى متغيرين مستقلين يعبران عن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهما (معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) وكذا متغير مستقل أخير عبارة عن متغير صوري (Dummy Variable) لتحديد تأثير تحرير أسعار الصرف عام ٢٠١٦ كمتغير اقتصادي على ربحية شركات التأمين قبل وبعد صدور القرار، لذا تم صياغة فروض البحث وفقاً لما يلي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كلٍّ من مؤشرات الإنذار المبكر (نسبة الاستثمار إلى الأصول، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل النمو في الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، معدل المصرفيات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلَة الوثائق، عُمر الشركة، حجم الشركة)، ومؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف)، وبين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير معنوي لكلٍّ من مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي، على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلاف معنوي بين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية) قبل وبعد قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

وقد تم استخدام المتغير الصوري (Dummy Variable) كمتغير مستقل لقياس مدى تأثير ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية (معدل العائد على حقوق الملكية) بعد صدور قرار البنك المركزي المصري الخاص بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ (كمتغير اقتصادي).

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار جميع شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية التي توافرت لديها كافة البيانات المالية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، وعددها ١٧ شركة تأمين من إجمالي عدد (٢٣) شركة، حيث تم تأسيس جميع هذه الشركات والترخيص لها بمزاولة النشاط من قبل الهيئة قبل هذه الفترة. أما بالنسبة للشركات المتبقية وعددها ٦ شركات؛ فهي شركات حديثة

مقارنةً بالـ ١٧ شركة الأولى، ولذلك لا تتوافر لدى أيٍّ منها كافة البيانات المالية عن جميع السنوات (١٠ سنوات) محل الدراسة.

رابعاً: طرق جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر الثانوية لتجميع البيانات حيث تم تجميع كافة البيانات الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات موضوع الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة والمُعَدَّة من قِبَل الشركات، وقد تم الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية للهيئة العامة للرقابة المالية وكذا البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط وذلك لوضع الإطار التطبيقي للدراسة، وقد اشتملت مصادر البيانات على ما يلي:

- البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية حيث تم تجميع البيانات من القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لميزانيات الشركات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي المُعدَّ من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية عن نشاط الشركات المُختارة في عينة البحث خلال الفترات الزمنية من (٢٠١٢ - ٢٠٢١) محل الدراسة وقد قامت الباحثة باحتساب المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل شركة على حده.

- بيانات معدلات التضخم والخاصة بمحددات الاقتصاد الكلي تم الحصول عليها من خلال التقارير المنشورة عن البنك المركزي المصري المتوفرة عن معدل التضخم على الموقع الإلكتروني للبنك عبر شبكة الإنترنت خلال الفترات الزمنية من (٢٠١٢ - ٢٠٢١) محل الدراسة.

- بيانات معدل الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليه من خلال التقارير المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط خلال الفترات الزمنية من (٢٠١٢ - ٢٠٢١) محل الدراسة.

خامساً: متغيرات الدراسة

تم تحديد المتغير التابع في هذه الدراسة بأنه معدل العائد على حقوق الملكية ROE أما المتغيرات المستقلة وعددها اثني عشر متغير منهم ثلاثة متغيرات تعبر عن الاقتصاد الكلي فضلاً عن تسعة متغيرات أخرى تعبر عن خصائص الشركة ذاتها وتستخدم كمؤشرات للإنذار المبكر لتقييم أداء الشركات وربحياتها، ويوضح الجدول التالي جميع هذه المتغيرات:

الجدول رقم (٣-١)

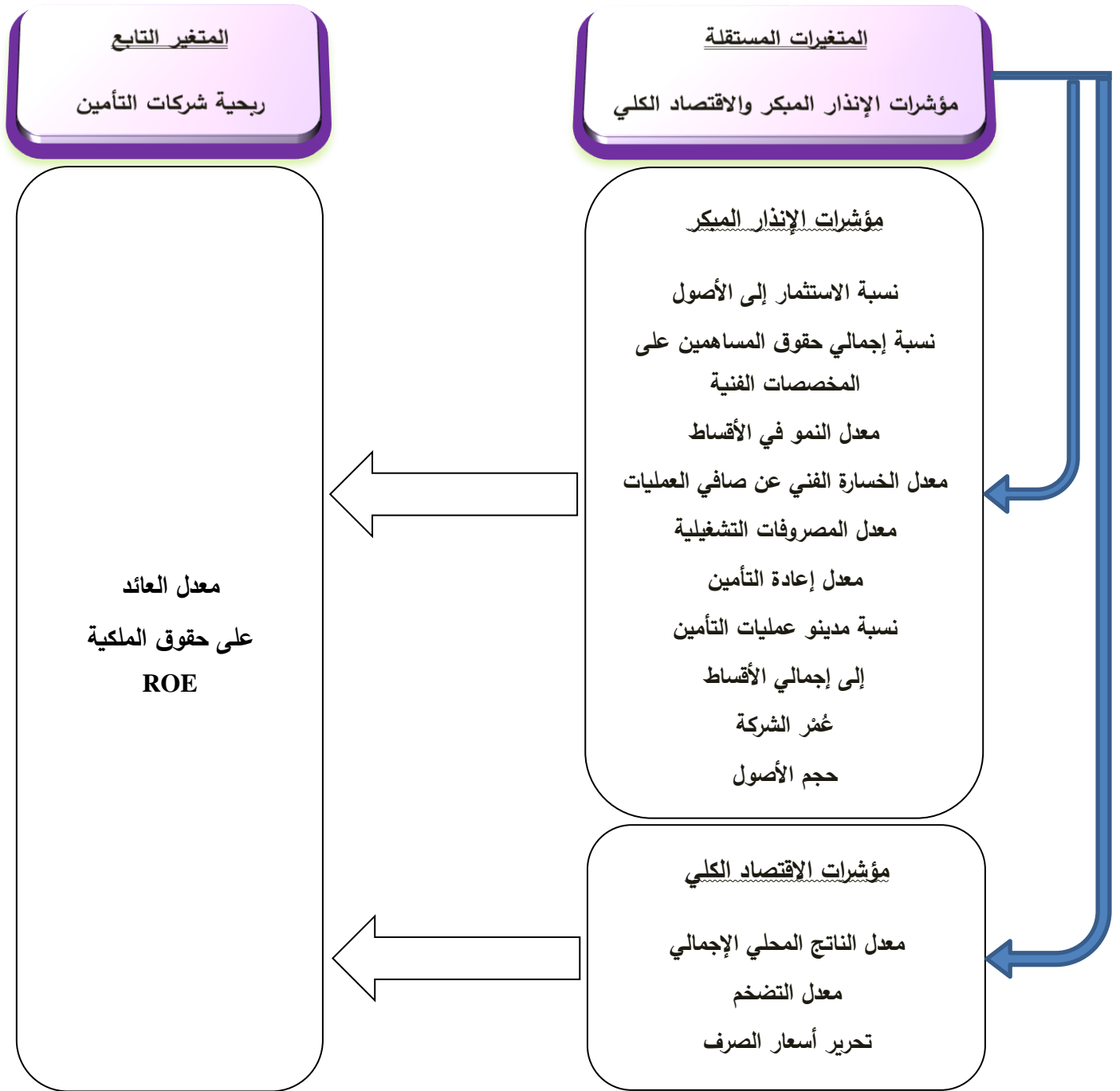
متغيرات الدراسة

قياس المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
صافي الربح بعد الضرائب / متوسط حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	<u>المتغير التابع</u>
جملة الاستثمارات / إجمالي الأصول	نسبة الاستثمار إلى الأصول	<u>المتغيرات المستقلة</u>
معدل التغير في إجمالي الأقساط من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة	معدل النمو في الأقساط	متغيرات متعلقة بطبيعة نشاط الشركة
التعويضات التحميلية / الأقساط المكتسبة	معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات	
إجمالي المصروفات العمومية والإدارية مضافاً إليها العمولات وتكاليف الإنتاج / إجمالي الأقساط	معدل المصروفات التشغيلية	
مدينو عمليات التأمين / إجمالي الأقساط	نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط	
إجمالي حقوق المساهمين / المخصصات الفنية لحقوق حملة الوثائق	نسبة إجمالي حقوق المساهمين / المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق)	
اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول	حجم الأصول	
اللوغاريتم الطبيعي لعُمر الشركة	عُمر الشركة	
[١ - (صافي الأقساط / إجمالي الأقساط)]	معدل إعادة التأمين	
التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	
معدل التضخم المعلن على موقع البنك المركزي	معدل التضخم	
متغير صوري يعبر عن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، حيث: صفر: قبل صدور قرار البنك المركزي واحد: بعد صدور قرار البنك المركزي	تحرير أسعار الصرف	

المصدر: إعداد الباحثة

يحدد الشكل التالي إجمالي المتغيرات المستقلة سواء المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة أو المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي والتي يمكن أن تؤثر في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية التي يتم قياسها من خلال معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (١-١) متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

في هذا البحث تم تحليل محددات ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢١) وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي بمتغيرات مستقلة للبيانات المالية باستخدام عينة من مجتمع شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية وذلك بهدف اختبار العلاقة بين الربحية كمتغير تابع وبعض المؤشرات المالية والاقتصادية كمتغيرات مستقلة وذلك لمعرفة الأسباب التي أدت إلى زيادة ربحية هذه الشركات بعد صدور قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، حيث تم استخدام برنامج من برامج الحزم الإحصائية الجاهزة "E-VIEWS" حيث تم اقتراح نموذج الانحدار الذاتي بمتغيرات مستقلة التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 X_{4it} + \beta_5 X_{5it} + \beta_6 X_{6it} + \beta_7 X_{7it} + \beta_8 X_{8it} + \beta_9 X_{9it} + \beta_{10} X_{10it} + \beta_{11} X_{11it} + \alpha D_{it} + \phi_1 Y_{i(t-1)} + \phi_2 Y_{i(t-2)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

المتغير التابع (Endogenous (Dependent) Variable

Y_t : معدل العائد على حقوق الملكية "return on Equity"

Y_{it} : قيمة معدل العائد على حقوق الملكية للشركة (i) في الفترة الزمنية (t).

المتغيرات المستقلة (Exogenous (Independent) Variables

X_{jit} : قيمة المتغير X_j للشركة (i) في الفترة الزمنية (t).

X_1 : نسبة الاستثمار إلى الأصول "Investment Ratio"

X_2 : معدل النمو في الأقساط "Premium growth ratio"

X_3 : نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط "Uncollected Premium ratio"

X_4 : معدل المصروفات التشغيلية "Expenses Ratio"

X_5 : معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات "Loss Ratio"

X_6 : معدل إعادة التأمين "Reinsurance Ratio"

X_7 : عُمر الشركة "Age of company"

X_8 : حجم أصول الشركة "Assets of company"

X_9 : نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية "Capital and reserves of low to Reserve"

"Development to Policyholders' Surplus"

X_{10} : معدل الناتج المحلي الإجمالي "Real GDP growth Rate"

X_{11} : معدل التضخم "Inflation Rate"

$Y_{(t-1)}$: معدل العائد على حقوق الملكية في العام السابق "1st Lag of Y_t "

$Y_{(t-2)}$: معدل العائد على حقوق الملكية في العام السابق "2nd Lag of Y_t "

D : متغير صوري "Dummy Variable" لقياس تأثير تحرير أسعار الصرف على ربحية الشركة

$$D = \begin{cases} 0 & ; \text{ قبل تحرير أسعار الصرف} \\ 1 & ; \text{ بعد تحرير أسعار الصرف} \end{cases}$$

الخطأ العشوائي (Random Error (Disturbance))

ε : الخطأ العشوائي "Random Error term"

i : تمثل رقم الشركة Firm (حيث: $i = 1, 2, \dots, 17$)

t : تمثل رقم الفترة الزمنية بالسنوات "time period covered" (حيث: $t = 1, 2, \dots, 10$)

j : تمثل رقم المتغير المستقل X (حيث: $j = 1, 2, \dots, 11$)

المعلمات (Random Error (Disturbance))

β_0 : المقدار الثابت constant

β_j : معامل الانحدار الجزئي "partial regression coefficient" للمتغير المستقل X_j على المتغير التابع Y_t (حيث: $j = 1, 2, \dots, 11$)

φ_l : معامل الانحدار الجزئي "partial regression coefficient" للمتغير المستقل Y_{t-l} على المتغير التابع Y_t (حيث: $l = 1, 2$)

α : الفرق بين متوسطي ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية قبل وبعد قرار البنك المركزي بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦

٢.١.٣: المؤشرات المالية للإنذار المبكر والمطبقة في أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات

بالسوق المصري

تمثل عدد مؤشرات الإنذار المبكر المطبقة سنوياً في شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية تسعة عشر نسبة مالية، كل نسبة من هذه النسب لها مدلول معين ولها معدل نمطي متعارف عليه. في هذا البحث يتم الاعتماد على تسع نسب مالية وهي النسب المُطبَّقة من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية، بالإضافة إلى مُعدَّلين يتعلقان بمؤشرات الاقتصاد الكلي وهما معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، حيث يتم حسابهما لكل شركة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية المختارة بالعينة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

♦ يقيس هذا المؤشر ربحية حقوق الملكية، والتي تمثل أموال أصحاب المشروع وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات الرأسمالية التي تكونها الشركة من الأرباح المحتجزة وذلك لمواجهة أي ظروف طارئة أو لتدعيم المركز المالي.

♦ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

تتراوح بين ٥% و ١٠%.

♦ ويشير هذا المؤشر إلى:

قدرة الشركة على تحويل دخلها من النشاط التأميني والاستثماري إلى ربح، والقيمة المنخفضة أو السالبة لهذا المؤشر من سنة لأخرى تدل على وجود مشاكل مالية.

♦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}} \times 100$$

$$\text{The rate of return on the equity} = \frac{\text{net financial result}}{\text{capital and reserves of low}} \times 100$$

♦ يوضح الجدول رقم (١-١) في ملحق رقم (١) "معدل العائد على حقوق الملكية" للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. حققت معظم شركات التأمين محل الدراسة معدل عائد على حقوق الملكية يفوق المعدل النمطي لهذا المؤشر في جميع السنوات فيما عدا الشركات التالية:

- أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات مصر حققت معدل عائد يقع في حدود المعدل النمطي حيث بلغ ٦%، ٧% خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥ على التوالي.

- جي آي جي للتأمين مصر حققت معدل عائد يقع في حدود المعدل النمطي حيث بلغ ٥%، ٦% خلال الأعوام ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي.

- وثاق للتأمين التكافلي مصر أيضا حققت معدل عائد يقع في حدود المعدل النمطي حيث بلغ ٩%، ٥%، ٥% خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي فيما عدا عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حيث حققت معدل عائد منخفض بلغ ٤%.

- طوكيو مارين جينرال تكافل حققت معدل يقل عن المعدل النمطي حيث بلغ ٨%، ٣%، ٣%، ٤% خلال الأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي فيما عدا عام ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث حققت معدل عائد في حدود المعدل النمطي له حيث بلغ ٤%.

- إسكان للتأمين حققت معدل عائد يقع في حدود المعدل النمطي له حيث بلغ ٩%، ٧%، ٩% خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦ على التوالي فيما عدا عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث حققت معدل عائد منخفض بلغ ٤%.

- بيت التأمين المصري السعودي حققت معدل يقل عن المعدل النمطي له حيث بلغ ٥%، ٢% خلال الأعوام ٢٠١٧/٢٠١٩، ٢٠١٨/٢٠٢٠ على التوالي.

• تشب للتأمين - مصر حققت معدل يقل عن المعدل النمطي له حيث بلغ ١%، ٢%، ٢%، ٤%، ٣% خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠٢١ على التوالي.

٢. متوسط معدل العائد على حقوق الملكية يتراوح بين ٨% لشركتي طوكيو مارين جينرال تكافل و تشب للتأمين-مصر و ٣٤% لشركة رويال للتأمين - مصر، و استطاعت هذه الشركة تحقق أفضل معدل عائد على حقوق الملكية بالنسبة لجميع الشركات الأخرى مما يعطي مؤشراً إيجابياً لمستقبلها.

٣. إلا أنه يلاحظ وجود تذبذب لهذا المؤشر في جميع الشركات بين الانخفاض والارتفاع وبالتالي يتوجب على شركات التأمين أن تقوم بترشيدها قراراتها الاستثمارية مما يحقق لها أعلى معدل عائد وأيضاً تتجنب التقلبات غير المرغوب فيها.

ثانياً: نسبة الاستثمار إلى الأصول

♦ يقيس هذا المؤشر تدفقات استثمارات الشركة (الأموال الحرة والمخصصة) وجودة الأصول.

♦ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

أكبر من ٥٠%.

♦ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما كان هذا المعدل أقل من أو يساوي ٥٠% في الصناعة (وذلك لمدة طويلة) فقد تواجه الشركة صعوبة في جذب الأعمال ذات الإيرادات الحساسة والاحتفاظ بها، كما قد تجد الشركة صعوبة في الحفاظ على معدلها الخاص بحصص حَمَلَة الوثائق والمساهمين وصافي أرباح حَمَلَة الأسهم.

♦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{نسبة الاستثمار إلى الأصول} = \frac{\text{جملة الاستثمارات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

$$\text{Investment ratio} = \frac{\text{Total Investment}}{\text{Total Assets}} \times 100$$

♦ يوضح الجدول رقم (١-٢) في ملحق رقم (١) "نسبة الاستثمار إلى الأصول" للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

جميع الشركات محل الدراسة تفوق المعدل النمطي لهذا المؤشر في جميع السنوات المعروضة، مما يدل على تحقيق الشركات لصافي دخل من استثماراتها (سواء الحرة أو المخصصة) لحقوق حَمَلَة الوثائق يفوق النسبة المقبولة لهذا المعدل وهذا يعد مؤشر جيد بالنسبة للشركات.

ثالثاً: معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات

◆ يقيس هذا المؤشر قدرة الشركة على استيعاب التعويضات مع تدفق الأقساط الجديدة، حيث أن المنظمات التي تشارك في أنشطة مُحَمَّلة بالمخاطر العالية من المتوقع أن يكون لديها تدفقات نقدية أكثر تقلباً من الكيانات التي تكون إدارتها أكثر تحفظاً تجاه المخاطر، ونتيجة لذلك تحتاج شركات التأمين التي تضمن الأعمال ذات المخاطر العالية (مثل تغطية الكوارث) إلى ضمان تطبيق معايير الإدارة الجيدة للتخفيف من تعرضها لخسائر الاكتتاب وتحتاج إلى زيادة العوائد على الأصول الاستثمارية.

◆ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

أقل من ٧٠%.

◆ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن المعدل النمطي ٧٠% دل ذلك على استقرار الأداء المالي للشركة، بينما إذا ارتفعت هذه النسبة عن ٧٠% فيعني ذلك أن شركة التأمين قد تعاني من خسائر تشغيل.

◆ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل الخسارة الفني} = \frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الأقساط المكتسبة}} \times 100$$

$$\text{loss ratio} = \frac{\text{Claim incurred}}{\text{Earned premium}} \times 100$$

التعويضات التحميلية = صافي التعويضات + مخصص التعويضات تحت التسوية (آخر المدة - أول المدة)

الأقساط المكتسبة = صافي الأقساط + مخصص الأخطار السارية (أول المدة - آخر المدة)

◆ يوضح الجدول رقم (١-٣) في ملحق رقم (١) معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. يتراوح متوسط معدل الخسارة بين ٦٠% لشركة طوكيو مارين جينرال تكافل و ١٦% لشركة تشب للتأمين - مصر.

٢. على الرغم من أن غالبية شركات التأمين محل الدراسة تقع في نطاق المعدل النمطي لهذا المؤشر إلا أن هذه النسبة في تذبذب بين الصعود والهبوط مما قد يؤثر على استقرار الشركة وأدائها المالي.

٣. يوجد ارتفاع في معدل الخسارة لشركة مصر للتأمين حيث بلغ ٨٠% عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بينما سجلت شركة تشب للتأمين - مصر أقل نسبة خسارة حيث وصلت إلى ١% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهذا مؤشر جيد.

رابعاً: نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط

◆ يقيس هذا المؤشر حجم الائتمان الذي تمنحه شركات التأمين إلى حملة الوثائق والوكلاء ومعيدي التأمين الذي قد يصعب تحويله إلى نقدية عند التصفية، والنسبة المرتفعة تعمل على تضخم الميزانية، فضلاً عن تعثر بعض العملاء عن سداد الأقساط غير المحصلة.

◆ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

أقل من ٢٠%.

◆ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن المعدل النمطي دلّ ذلك على جودة إدارة التحصيل في الشركة، بينما إذا ارتفعت هذه النسبة يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على القوائم المالية ودلّ ذلك على ضعف إدارة التحصيل بالشركة فضلاً عن ضياع الفرصة البديلة من عائد استثمارات تلك الأموال.

◆ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط} = \frac{\text{مدينو عمليات التأمين}}{\text{إجمالي الأقساط}} \times 100$$

$$\text{Uncollected Premium to Gross Premium} = \frac{\text{Uncollected Premium}}{\text{Gross Premium}} \times 100$$

◆ يوضح الجدول رقم (١-٤) في ملحق رقم (١) نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. متوسط نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط يتراوح بين ٨% لشركة إسكان للتأمين و ٣٧% لشركة بوبا إيجيبت للتأمين.

٢. على الرغم من أن غالبية شركات التأمين محل الدراسة تقع في نطاق المعدل النمطي لهذا المؤشر وذلك مؤشر جيد إلا أن هذه النسبة في تذبذب بين صعود وهبوط مما قد يؤثر على السيولة المتاحة للشركة بسبب وجود أقساط تحت التحصيل لدى العملاء فضلاً عن ضياع فرص استثمار هذه الأموال وذلك لاتباع كثير من الشركات سياسة البيع الآجل لجذب أكبر عدد من العملاء.

خامساً: معدل التغير في إجمالي الأقساط

◆ يقيس هذا المؤشر قيمة التغير السنوي الذي يطرأ على إجمالي الأقساط قبل إعادة التأمين الناتجة عن الشركة، إجمالي الأقساط هي عبارة عن الأقساط المباشرة + أقساط إعادة التأمين الوارد حيث أن شركات

التأمين التي تتمتع بمزيد من النمو في أقساط التأمين قد تتمتع بربحية منخفضة بسبب زيادة مخاطر الاكتتاب والمخصصات ذات الصلة.

◆ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

يتراوح ما بين - ١٠% : + ٣٠%.

◆ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما اتجه هذا المعدل إلى + ٣٠% كلما كان ذلك أفضل، ويدل على زيادة القدرة الاكتتابية لشركة التأمين بينما في حالة الانخفاض عن المعدل - ١٠% يستدعي ذلك إجراء مراجعة لتفاصيل ومكونات المحفظة ما بين الأقساط الجديدة والأقساط المجددة وفي حالة انخفاض الأقساط المجددة يزداد القلق ويجب مراجعة السياسة الاكتتابية للشركة.

◆ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل التغير في إجمالي الأقساط} = \frac{\text{إجمالي الأقساط في (العام الحالي - العام السابق)}}{\text{إجمالي الأقساط في العام السابق}} \times 100$$

$$\text{PGR} = \frac{(GWP_t - GWP_{t-1})}{GWP_{t-1}} \times 100$$

◆ يوضح الجدول رقم (١-٥) في ملحق رقم (١) معدل التغير في إجمالي الأقساط للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. متوسط معدل التغير في إجمالي الأقساط للشركات محل الدراسة يتراوح بين - ٠,٠٢% لشركة إيه آي جي إيجيبت للتأمين و ٣٤% لشركة أورينت للتأمين التكافلي.
٢. هناك تذبذب كبير لمعدل التغير في إجمالي الأقساط حيث ارتفعت بنسبة ٩٢% لشركة إسكان للتأمين في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، ٦٤% لشركة طوكيو مارين جينرال تكافل عن عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وأيضا انخفض هذا المعدل إلى - ٢٥% لشركة إيه آي جي إيجيبت للتأمين عن عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، مما يتوجب على شركات التأمين محل الدراسة أن تأخذ الإجراءات التصحيحية لأن ذلك سوف يؤثر بالسلب على القدرة الاكتتابية للشركة ومدى الاستقرار في النشاط التأميني والاستثماري للشركة.

سادساً: معدل إعادة التأمين

◆ يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الشركة على إعادة التأمين حيث تقوم شركات التأمين بإعادة تأمين مبلغ معين من المخاطر المكتتبه بها لتقليل مخاطر الإفلاس في حالة الخسائر العالية مقابل تنازلها عن جزء

من الأقساط إلى شركة إعادة، وتعمل إعادة التأمين على تحسين واستقرار شركات التأمين من خلال توزيع وتشتت المخاطر.

◆ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

أقل من ٥٠%.

أي أن نسبة الاحتفاظ المقبولة للشركة تساوي على الأقل ٥٠%.

◆ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما زادت هذه النسبة عن ٥٠% من سنة لأخرى فإن ذلك يعنى اعتماد الشركة على إعادة التأمين بدرجة كبيرة، ومن ثم التقييد بشروط وتقلبات أسواق إعادة التأمين، بينما إذا انخفض هذا المعدل عن ٥٠% فإن الشركة في هذه الحالة تفضل الاحتفاظ بمخاطر الاكتتاب وسيعتمد مستوى الاحتفاظ بالأعمال إلى حد كبير على أنواع ومكونات الأعمال التي تم الاكتتاب فيها من جانب المكتتب المباشر.

◆ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\left[\frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{إجمالي الأقساط}} \times 100 \right] - 1 = \text{معدل إعادة التأمين}$$
$$\text{Reinsurance ratio} = 1 - \left[\frac{\text{Net Premium}}{\text{Gross Premium}} \times 100 \right]$$

◆ يوضح الجدول رقم (١-٦) في ملحق رقم (١) معدل إعادة التأمين للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. تراوح متوسط نسبة إعادة التأمين بشركات التأمين محل الدراسة ما بين ٢٤% لشركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات و ٧٦% لشركة تشب للتأمين مصر.
٢. يوجد تذبذب لمعدل احتفاظ الأقساط للشركات التأمين محل الدراسة، حيث أن هذا المعدل يقيس مدى قدرة الشركة على تحمل الأخطار وإعادة تأمين الأخطار غير القادرة على تحملها إلى معيدي تأمين ذات ملاءة مالية عالية من ضمن قائمة معيدي التأمين المعلنة من الهيئة مما يقلل من مخاطر الاكتتاب الشركة.

سابعاً: معدل المصروفات التشغيلية

◆ تقيس هذه النسبة كفاءة تشغيل الشركة في عملية الاكتتاب في أعمالها، وهو عبارة عن مجموع معدل المصروفات العمومية والإدارية ومعدل العمولات وتكاليف الإنتاج.

♦ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

ألا يتجاوز ٣٠%.

♦ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما انخفض هذا المعدل عن المعدل النمطي يزيد من قدرة الشركة على النمو وعلى إنتاج منتجات جديدة والمنافسة في التسعير، والعكس صحيح كلما ارتفع هذا المعدل من عام لآخر انخفضت قدرة الشركة على النمو وإصدار منتجات تأمينية جديدة وعدم كفاية التسعير لتلك المنتجات لتغطية تكاليف البيع والمصروفات الإدارية وفي النهاية تمثل ضغطاً على رأس مال الشركة وفائضها.

♦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل المصروفات التشغيلية} = \frac{(\text{المصروفات العمومية والإدارية} + \text{العمولات وتكاليف الإنتاج})}{\text{إجمالي الأقساط}} \times 100$$

$$\text{Net operating expenses ratio} = \frac{\text{Net operating expenses}}{\text{Gross premiums}} \times 100$$

♦ يوضح الجدول رقم (١-٧) في ملحق رقم (١) معدل المصروفات التشغيلية للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. يتراوح متوسط معدل المصروفات العمومية والإدارية والعمولات وتكاليف الإنتاج للشركات محل الدراسة بين ٢٣% لشركتي المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسئوليات وأورينت للتأمين التكافلي و ٤٠% لشركة إيه آي جي إيجيبت للتأمين.
٢. ويلاحظ أن متوسط معدل المصروفات التشغيلية لمعظم الشركات يقع خارج نطاق المعدل النمطي (أقل من ٣٠%).
٣. يوجد تذبذب في جميع الشركات خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث ارتفعت النسبة إلى ٤٥% لشركة إيه آي جي إيجيبت للتأمين عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وبذلك يمكن أن يؤثر على قدرة الشركة ونموها بالسلب.
٤. تقع الشركات الثلاثة الآتية (جي آي جي للتأمين - مصر، مصر للتأمين، أورينت للتأمين التكافلي) داخل نطاق المعدل النمطي لهذه النسبة في جميع السنوات لها.

ثامناً: نسبة حقوق المساهمين / المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق)

◆ تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحمل الخبرات السلبية للحوادث المبلغه للشركة.

◆ النسبة المقبولة (المعدل النمطي) لهذا المؤشر:

أكبر ٣٥%.

◆ ويشير هذا المؤشر إلى:

أنه كلما انخفض هذا المعدل عن المعدل النمطي فإن قيمة النسبة المنخفضة تشير إلى قدرة أقل للشركة

على التعامل مع الحوادث، والعكس صحيح فكلما زادت النسبة عن المعدل النمطي أصبح لدى الشركة قدرة

أعلى على التعامل مع الحوادث المبلغه للشركة.

◆ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

$$\text{نسبة حقوق المساهمين/المخصصات الفنية} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{المخصصات الفنية}} \times 100$$

Capital and reserves of low to Reserve Development to Policyholders' Surplus

$$= \frac{\text{Capital and reserves of low}}{\text{Reserve Development to Policyholders' Surplus}} \times 100$$

◆ يوضح الجدول رقم (١-٨) في ملحق رقم (١) نسبة حقوق المساهمين / المخصصات الفنية للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. يتراوح متوسط مجموع نسبة حقوق المساهمين / المخصصات الفنية للشركات محل الدراسة ما بين ٦٤٢% لشركة تشب للتأمين و ٣٧% لشركة إيه آي جي إيجيبت للتأمين.

٢. ويلاحظ أن نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية للشركات محل الدراسة في نطاق المعدل النمطي لها أكبر من ٣٥%.

تاسعاً: عُمر الشركة

◆ شركات التأمين الأكبر عُمرًا هي الأكثر خبرة، وتتمتع بفوائد التعلم والخبرة، وليست عرضة لالتزامات

الحدائث، وتتمتع بأداء متفوق، قد تستفيد الشركات القديمة أيضاً من السمعة، والتي تسمح لها بكسب هامش

أعلى على المبيعات، ربما الابتعاد عن الإجراءات الروتينية بعيدة كل البعد عن التغيرات في ظروف السوق،

وفي هذه الحالة يمكن ملاحظة علاقة طردية بين عُمر الشركة والربحية أو النمو (Malik,2011)(21)، كما

أثبتت معظم الدراسات أن العمر له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي لشركات التأمين (Tsfaye,

2017) (34).

♦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$Ln(\text{عُمر الشركة}) = \text{اللوغاريتم الطبيعي لعُمر الشركة}$$

♦ يوضح الجدول رقم (١-٩) في ملحق رقم (١) اللوغاريتم الطبيعي لعُمر الشركة للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

يتراوح متوسط مجموع عُمر الشركات محل الدراسة بين $(LN(4.18) = 65.4)$ سنة لشركة مصر للتأمين أكبر الشركات عُمرًا و $(LN(1.93) = 6.9)$ سنة لشركتي أورينت للتأمين التكافلي وطوكيو مارين جينرال تكافل أحدث الشركات عُمرًا على مستوى الشركات محل الدراسة.

عاشراً: حجم الأصول

♦ حجم أصول الشركة أحد الموضوعات المبكرة في الدراسة التجريبية لهذه العلاقة وهو اقتصاديات الحجم التي تعتمد على أن الشركات تحقق وفورات الحجم عندما تزيد تكاليف التشغيل بمعدل أقل من زيادة إنتاجها، ولا تحقق الشركات وفورات الحجم بمجرد زيادة حجمها، حيث أنه من المحتمل تحقيق وفورات الحجم فقط إذا كان لدى الشركات قدرة كافية معطلة وأنظمة تنظيمية موجودة بالفعل لدى الشركة. كما أن كِبَر حجم أصول الشركة يُمكن شركات التأمين من التنويع الفعال لقبول المخاطر المفترضة والاستجابة بسرعة أكبر للتغيرات والتقلبات في ظروف السوق. (Tsfaye, 2017)(34) إن الشركات الأكبر حجماً من حيث حجم الأصول تنمو بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، حيث أثبتت بعض الدراسات أيضاً أن حجم أصول الشركة له تأثير إيجابي وهام على ربحية شركات التأمين، وهذه النتيجة تتماشى مع نظرية فرضية قوة السوق النسبية التي تنص على أن الشركات ذات الأحجام الكبيرة عادةً ما تكون قادرة على تحقيق أرباح (Ahmed, 2008)(3).

♦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$Ln(\text{إجمالي الأصول}) = \text{اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول}$$

♦ يوضح الجدول رقم (١-١٠) في ملحق رقم (١) حجم الأصول للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

يتراوح متوسط مجموع حجم الأصول لشركات التأمين محل الدراسة بين $(e^{23.78} = 21.26)$ مليار جنيه لشركة مصر للتأمين أكبر الشركات من حيث حجم الأصول و $(e^{19.41} = 268.9)$ مليون جنيه لشركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات - مصر أقل الشركات حجماً للأصول على مستوى الشركات محل الدراسة.

حادي عشر: الناتج المحلي الإجمالي

◆ يُقاس معدل الناتج المحلي الإجمالي بمعدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي المُعلن من وزارة التخطيط المصرية، ومن المتوقع أن يؤثر بشكل إيجابي على ربحية شركات التأمين من خلال زيادة دخول الأفراد والأسر والشركات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأمن (الحاجة إلى الحماية من المخاطر في حالة الحياة والأعمال والممتلكات الأخرى بشكل عام)، عندما يبدأ الخوف من المخاطر أو عدم اليقين فيؤدي ذلك إلى قيام الأفراد والمؤسسات إلى شراء بوليصة تأمين عن طريق دفع قسط وفقاً لرغبتهم في التأمين على الحياة والتأمين الصحي. مما يؤدي إلى زيادة الأقساط وبالتالي زيادة أرباح شركات التأمين بافتراض أن المطالبات ستدفع في حالتها العادية. لكن في ظل الظروف الاقتصادية الضعيفة يكون العكس هو الصحيح. وأن ظروف الاقتصاد الكلي المواتية تؤثر بشكل إيجابي على مقاييس أداء شركات التأمين مما أدى إلى استنتاج مفاده أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي وهام على الربحية، وأن جميع محددات الاقتصاد الكلي التي تستلزم استراتيجيات التحوط من مخاطر العملات، ويتطلب القضاء على هذه المخاطر أو الحد منها فهم كل من الطرق التي يمكن أن تؤثر بها مخاطر سعر الصرف على عمليات الوكلاء الاقتصاديين وتقنيات التعامل مع الآثار المترتبة على المخاطر. غالباً ما يكون اختيار استراتيجية التحوط المناسبة مهمة شاقة بسبب التعقيدات التي ينطوي عليها قياس التعرض للمخاطر الحالية بدقة وتحديد الدرجة المناسبة من التعرض للمخاطر التي يجب تغطيتها. (Tsfaye, 2017) (34)

◆ يوضح الجدول رقم (١-١١) في ملحق رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي للشركات والسنوات محل الدراسة ما يلي:

١. تتراوح نسبة معدل الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٣١% عام ٢٠١٢/٢٠١١.
٢. يوجد تذبذب مستمر في معدل الناتج المحلي الإجمالي ما بين صعود وهبوط.

ثاني عشر: التضخم

◆ يُعرّف التضخم بانخفاض القيمة الشرائية للنقود، إلا أن تأثير التضخم على ربحية شركات التأمين غير واضح، ولكن هناك سيناريوهين ممكنين:

الأول: تقلل الفترات التضخمية من ربحية شركات التأمين، ويكمن السبب الأكثر أهمية في ذلك أنه يتعين على شركة التأمين دفع مبلغ أكبر من التعويض في الفترات الأكثر تضخماً مقارنةً بفترات التضخم الأقل.

الثاني: على العكس من السيناريو الأول؛ قد يؤدي معدل التضخم المرتفع إلى تسعير غير منطقي وبالتالي مستويات عالية من الأقساط المكتسبة.

إن التضخم له تأثير كبير وسلبى على أداء الشركة، حيث يلعب التضخم بالتأكيد دوراً في التأمين، وله تأثير سلبي على العديد من جوانب عمليات التأمين مثل المطالبات والمصروفات والمخصصات الفنية. (2012)

(Kramaric and Pervan, 26)

٣.١.٣: التعليق على نتائج المؤشرات المالية الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات

خلال السنوات محل الدراسة:

❖ المعدل النمطي للمؤشرات هو النسبة المحددة لكل مؤشر من المؤشرات المالية والمُشار إليها بالتحليل الوصفي للبيانات، توجد نسب مالية خارج نطاق المعدل النمطي لغالبية الشركات، وقد لا يكون بالضرورة سيئاً، وإن كان يعتبر أحد العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند المراجعة والرقابة، وتقدير مدى تدخل الرقيب التأميني بالشركة.

❖ معدل العائد على حقوق الملكية يزيد عن المعدل النمطي (٥% - ١٠%) لمعظم شركات التأمين محل الدراسة، مما يشير إلى قدرة الشركات على تحقيق أرباح من أعمال الاكتتاب والنشاط التأميني.

❖ نسبة الاستثمار إلى الأصول يقع في حدود المعدل النمطي (أكبر من ٥٠%) لغالبية شركات التأمين محل البحث، كما أن مصروفات التشغيل مرتفعة بشكل غير عادي مقارنةً بالمعدل النمطي (أقل من ٣٠%) في الغالبية من شركات التأمين محل البحث، وإذ يُعدُّ كلٌّ من نسبة الاستثمار إلى الأصول ومصروفات التشغيل من النسب التي تؤثر في الربحية؛ فإنه من الأهمية بمكان دراسة وفحص مصادر المكاسب التي تحققها هذه الشركات، ومدى استقرارها، وذلك مقارنةً بالالتزامات التي تحتفظ بها.

❖ معدل إعادة التأمين توضح نتائجه السابق حسابها اعتماد شركات التأمين اعتماداً كبيراً على ترتيبات إعادة التأمين، وذلك من أجل تشتيت وتوزيع الخطر، ويتم الاحتفاظ من قِبَل الشركات المحلية في حدود طاقتها الاستيعابية ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر.

❖ نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية تقع داخل نطاق المعدل النمطي (أكبر من ٣٥%) لغالبية شركات التأمين محل البحث، وإذ تُعدُّ هذه النسبة من النسب التي تقيس مدى كفاية رأس مال شركة التأمين، مما يعني أن شركات التأمين التي تتمتع برأس مال قوي يُمكنُها من تحمُّل الخسارة غير المتوقعة في نتائج الاكتتاب وخسائر الاستثمار.

وتعكس هذه النسبة مدى تناسب حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية (أي نسبة حجم التزامات شركة التأمين قِبَل حَمَلَة الوثائق أو العملاء إلى حقوق المساهمين).

❖ نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط تقع داخل نطاق المعدل النمطي (أقل من ٢٠%) لغالبية شركات التأمين محل الدراسة، ويساهم جودة وتنوع وحجم الأصول بشركة التأمين في تدعيم الاستقرار المالي بها.

- ❖ معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات يقع في نطاق المعدل النمطي (أقل من ٧٠%) لغالبية شركات التأمين محل الدراسة، وهو ما يُعدُّ مؤشراً جيداً .. إلا أن هذه النسبة تذبذبية في بعض الشركات بين الصعود والهبوط مما قد يؤثر على استقرار الشركة وأدائها المالي، وهذا يستدعي بدوره قيام المدراء بدراسة المحفظة التأمينية جيداً واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند التجديد والإصدار الجديد.
- ❖ هناك علاقة طردية بين عُمر الشركة وحجم أصولها، فكلما زاد عُمر الشركة كلما زاد حجم أصولها، وذلك نتيجة تجمع أموال ضخمة لدى شركة التأمين مما يجعل لديها القدرة على التنويع في الاستثمارات وإدارة مصروفاتها بكفاءة أكبر من الشركات المتوسطة والصغيرة في السوق المصري.
- ❖ تتمتع غالبية شركات التأمين محل الدراسة بوجود توازن بين حقوق حَمَلَة الوثائق وحقوق المساهمين مما يجعل لديها القدرة على سداد التزاماتها المالية تجاه حَمَلَة الوثائق (عملائها).
- ❖ مؤشرات الإنذار المبكر هي إحدى الأدوات التي تساعد الرقيب التأميني على تحديد شركات التأمين التي تتطلب انتباه خاص، ومن ثم يجب توفير بيانات القوائم المالية المنشورة الإجمالية والتفصيلية حتى يمكن توفير سلسلة بيانية تفيد في دقة النتائج الناتجة عن التحليل الإحصائي.
- ❖ يجب أن يعطي الرقيب التأميني أولوية أعلى عند الفحص الخاص بشركات التأمين التي مجموع مؤشراتها المالية يجعلها في مستوى غير جيد وهو الذي يؤخذ في الاعتبار عند فحص أعمال شركة التأمين ولكن ليس بصفة فورية.
- ❖ نسبة التغير في صافي الأقساط تمثل معدل الزيادة أو النقصان في قيمة صافي اكتتابات الشركة من عام لآخر، وذلك بعد تأثرها بإعادة التأمين (الصادر والوارد)، ويتعين على شركات التأمين ذات التطور السالب لهذه النسبة (أي إذا انخفضت هذه النسبة من عام لآخر) أن تفحص أسباب ذلك، وبالمثل نسبة التغير في إجمالي الأقساط، التي تقيس معدل الزيادة أو النقصان في محفظة اكتتابات الشركة بدون إعادة التأمين من عام لآخر.
- ❖ على الرقيب التأميني مراجعة اتجاه التغيير في إجمالي الأقساط في حالة انخفاض قيمة نسبة التغير في إجمالي الأقساط من عام لآخر عن المعدل النمطي المتعارف عليه (-١٠%، +٣٠%)، وهو ما يستوجب معه إعادة النظر في ترتيبات إعادة التأمين وسياسة الشركة الاكتتابية في قبول الأخطار.
- ❖ زيادة نسبة الاستثمار إلى الأصول تعني نجاح السياسة الاستثمارية للشركة، والعكس صحيح، ومن الأهمية دراسة كل حالة على حدة لتحديد أسباب ذلك.

الفصل الثاني: النموذج الإحصائي المقترح لتفسير العلاقة بين مؤشرات الإنذار المبكر والتغيرات الاقتصادية على ربحية شركات تأمينات الممتلكات المصرية

١.٢.٣: نتائج التحليل الإحصائي:

يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية إحصائية لأهم البيانات والمؤشرات المالية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية محل الدراسة على مدار الفترة منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١، وتأثيرها على الربحية ونتائج واختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النموذج المقترح

يعتمد النموذج المقترح على البيانات السنوية، لعدد إحدى عشرة نسبة مالية لسبعة عشرة شركة تأمين، تزاول نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات بسوق التأمين المصري، خلال الفترة الزمنية (٢٠١٢-٢٠٢١). وقد تم بناء النموذج المقترح اعتماداً على دمج بيانات السلاسل الزمنية لعشر سنوات مع البيانات المقطعية لشركات التأمين محل الدراسة، وعددها سبعة عشر شركة تأمين لتصبح العينة مكونة من عدد ١٧ شركة تأمين $\times 10$ سنوات = ١٧٠ مشاهدة.

والمتغيرات هي أحد عشر متغيراً مستقلاً من: X_1, X_2, \dots, X_{11} . أما المتغير التابع (ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات: y)، لتصبح معادلة الانحدار الخطي المتعدد المقترحة على النحو التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 X_{4it} + \beta_5 X_{5it} + \beta_6 X_{6it} + \beta_7 X_{7it} \\ + \beta_8 X_{8it} + \beta_9 X_{9it} + \beta_{10} X_{10it} + \beta_{11} X_{11it} + \alpha D_{it} + \varphi_1 Y_{i(t-1)} \\ + \varphi_2 Y_{i(t-2)} + \varepsilon_{it}$$

حيث سبق تعريف المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سابقاً في الفصل الأول من الباب الثالث.

ويوضح الجدول التالي النتائج الأولية للإحصاءات المتمثلة في القيم الصغرى والعظمى والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة:

جدول (٢-٣)

نتائج التحليل الإحصائي الأولي

القيمة الصغرى والقيمة العظمى والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري <i>St. Dev.</i>	الوسط الحسابي <i>Mean</i>	القيمة العظمى <i>Max.</i>	القيمة الصغرى <i>Min.</i>	المتغيرات <i>Variables</i>		
				اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
٠,٠٩٠٨٤٨	٠,١٧٤٥١٤	٠,٤٣٧٥٠٦	(٠,٠٦١٨٢٤)	معدل العائد على حقوق الملكية	<i>Y</i>	متغير تابع
٠,٠٩١٢٩٧	٠,٧٥٩٢٠٣	٠,٩١١٨٣٨	٠,٣٨٨٣٤١	نسبة الاستثمار إلى الأصول	<i>X₁</i>	متغيرات مستقلة
٠,١٨٣١٣٦	٠,١٦٢٥٦٨	٠,٩١٨٦٣٨	(٠,٣١٤٦٥١)	معدل نمو الأقساط	<i>X₂</i>	
٠,٠٩٢٣٨١	٠,١٨٧٢٩	٠,٥٠٢٨٠٧	٠,٠٢١١١٥	نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط	<i>X₃</i>	
٠,٠٦٣٨٨٦	٠,٣١٩٧٢٥	٠,٥٢٠٦٢٦	٠,١٦١٨٢٩	معدل المصروفات التشغيلية	<i>X₄</i>	
٠,١٢٧١٨٦	٠,٥١٤٦٧١	٠,٧٩٩١٨٧	٠,٠٠٢٣٧٢	معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات	<i>X₅</i>	
٠,١٦٣٥٨	٠,٤٦٤٥٢٦	٠,٨٣٨٧٩٦	٠,٠٨٥٤	معدل إعادة التأمين	<i>X₆</i>	
٠,٧٢١٨	٢,٧٥٢٢	٤,٢٣٤١	١,١	عُمر الشركة	<i>X₇</i>	
١,١٤١٨٩٣	٢٠,٤٢٠٦	٢٤,٣٦٤٨٧	١٨,٠٠٨٧٢	حجم الأصول	<i>X₈</i>	
١,٥٣٢٣٢	١,٣٤٠٤٨٢	٩,٧٣٩٧٦٣	٠,٢٤٩٢٩٩	نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية	<i>X₉</i>	
٠,٠١١٢٨٧	٠,٠٣٩٤	٠,٠٦٠	٠,٠٢٢	معدل الناتج المحلي الإجمالي	<i>X₁₀</i>	
٠,٠٦٤٣٥٩	٠,١٢٩٧٤٧	٠,٥٠	٠,٠٥	معدل التضخم	<i>X₁₁</i>	

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أهم النقاط التالية:

➤ يتراوح الحد الأدنى والأقصى لربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية ما بين -٠,٠٦١٨٢٤ ، +٠,٤٣٧٥٠٦ على التوالي خلال الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١، كما أوضحت النتائج أن بعض شركات التأمين حاولت الحصول على الحد الأقصى لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة البالغ قدره ٤٣,٧%، بينما في المتوسط حصلت الشركات على ما يقرب من ١٧,٥% من العائد على حقوق الملكية.

➤ يلاحظ أيضاً أن ما أظهره متوسط عمر شركات التأمين محل الدراسة يقرب من $(e^{2.7522} = 15.677)$ سنة، حيث تعتبر الشركات التالية هي الأكبر عمراً في سوق التأمين المصري وتقوم بمزاولة نشاط عمليات التأمين وإعادة التأمين لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وفقاً لما يلي:

- تأسست شركة مصر للتأمين بتاريخ ١٩٣٤/١/١٤ (شركة مساهمة مصرية) قطاع أعمال عام تابعة لشركة مصر القابضة للتأمين ومملوكة بنسبة ١٠٠% للدولة.
- تأسست شركة قناة السويس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠.
- تأسست شركة الدلتا للتأمين (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨.
- يلاحظ أن جمهورية مصر العربية من أقدم الدول العربية التي مارست نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات وهو ما يتضح من عمر شركة مصر للتأمين الذي يتعدى ٨٩ سنة إلا أن مساهمة التأمين في مصر في الناتج المحلي الإجمالي لا زالت ضئيلة وتمثل نسبة ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى نقص الوعي التأميني في المجتمع ومعرفة الأهمية التأمينية لحماية الأفراد والمؤسسات من الأخطار البحتة الملازمة له وأيضاً حماية الاقتصاديات.

اختبار التعدد الخطي (VIF)

ويُعرَّف معامل تضخم التباين (**Variance Inflation Factor**) واختصاره "VIF" بأنه مقياس لتحديد درجة العلاقة الخطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ويستخدم هذا المعامل في التحقق من وجود مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity) في نموذج الانحدار، أي اكتشاف مدى وجود علاقة أو ارتباط خطي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار؛ وتشير القيمة المرتفعة للمعامل VIF (٠,٨٠ أو ٠,٩٠ مثلاً) إلى وجود هذه المشكلة أي وجود علاقة خطية قوية بين المتغير المستقل مع أحد المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج على الأقل.

ويساوي هذا المعامل (VIF) لأي معلمة من معاملات نموذج الانحدار (β_j) المرتبطة بأحد المتغيرات المستقلة (X_j) نسبة تباين النموذج الكلي (الانحدار المتعدد) إلى تباين النموذج الذي يتضمن فقط هذا المتغير المستقل الفردي (الانحدار البسيط).

ويتم حساب هذه النسبة لكل متغير مستقل على حدة.

وحيث أن أقصى قيمة مقبولة ومسموح بها لاختبار (VIF) هي ١٠، فهي تستخدم كمؤشر على عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالأخطاء القياسية، وأن زيادة قيمة VIF لأي متغير مستقل عن ١٠ يؤدي إلى مشكلة التعدد الخطي التي يكون أحد أساليب علاجها هو حذف هذا المتغير من نموذج الانحدار الخطي المتعدد. (Damodar, N, (2000) (11)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار التعدد الخطي VIF-Test، وذلك وفقاً لما يلي:

جدول (٣-٣)

نتائج اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة للعائد على حقوق الملكية

رمز المتغير	اسم المتغير	Coefficient	Centered VIF
X_1	نسبة الاستثمار إلى الأصول	٠,٠٠٦٨١٤	١,٧٢٦١٤٣
X_2	معدل نمو الأقساط	٠,٠٠١٣٨٩	١,٤٢٠٤٩١
X_3	نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط	٠,٠٠٧٥٠١	١,٩٤٦٤٩٣
X_4	معدل المصروفات التشغيلية	٠,٠١٨٠٦٤	٢,٢١٥١٣٤
X_5	معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات	٠,٠٠٤٧١٣	٢,٣٢٢٥١٨
X_6	معدل إعادة التأمين	٠,٠٠١٩٦١	١,٥٧٦٠٨٨
X_7	عُمر الشركة	٠,٠٠٠٢٧٨	٤,٤٢٥٢٣٨
X_8	حجم الأصول	٠,٠٠٠١٢٢	٤,٨٦٦٣٨٥
X_9	نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية	٤,٢٠	٢,٥٠٣٧٦٣
X_{10}	معدل الناتج المحلي الإجمالي	٠,٤١٧٤٨	١,٦١٧٣٠١
X_{11}	معدل التضخم	٠,٠١٠٣٥٧	١,٣٠٦٥٨٨
D	متغير صوري "Dummy Variable"	٠,٠٠٠٢٤٨	١,٨٩٧٥٦٥

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق رقم (٣-٣) عدم وجود تعدد خطي بين أي من المتغيرات المستقلة وبعضها البعض حيث أن جميع قيم المعامل ($VIF < 10$)، لذا فلا داعي للاستغناء عن أي متغير مستقل وتم قبولها جميعها كمتغيرات مستقلة بالنموذج.

نتائج انحدار بيانات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

مصفوفة ارتباط بيرسون

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام تحليل التباين Covariance Analysis للحصول على مصفوفة ارتباط بيرسون Correlation matrix، وذلك وفقاً لما يلي:

جدول رقم (٣-٤)

مصفوفة ارتباط بيرسون Correlation matrix

لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض

D	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	المتغيرات
												١	y- معدل العائد على حقوق الملكية
												--	p-value
											١	٠,١١٩٥٨٦	X1- نسبة الاستثمار إلى الأصول
											--	٠,١٢٣٧	p-value
										١	(٠,١٧٠٤٧٧)	٠,١٧٧٣٦٥	X2- معدل نمو الأقساط
										--	٠,٠٢٧٦ **	٠,٠٢١٨ **	p-value
									١	(٠,٠٠٥٠٢٧)	(٠,٠١٣٧٤١)	(٠,١٤٩٣٨)	X3- نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط
									--	٠,٩٤٨٦	٠,٠ ***	٠,٠٥٤ *	p-value

D	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	المتغيرات
								١	٠,٠٣٨١٩٧	(٠,١٠٩٦١١)	٠,١٠١٣١٩	(٠,١١٥١٣٦)	-X4 معدل المصروفات التشغيلية
								--	٠,٦٢٤١	٠,١٥٨٥	٠,١٩٢٦	٠,١٣٨٤	p-value
							١	(٠,١٤٦٧٢٩)	(٠,٢٩٤٣٤)	٠,٠٩١٥١٤	٠,١٥٢٠٦٧	٠,٠٥٠٣٦٤	-X5 معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات
							--	٠,٠٥٨٥ *	٠,٠٠٠١ ***	٠,٢٣٩٥	٠,٠٤٩٨ **	٠,٥١٨	p-value
						١	(٠,٢٦٩٦٣٨)	(٠,٣٤٢٠٧٧)	٠,٢٥٩٦٦١	(٠,١٨٣٨٩٣)	(٠,٢٥٠١٧٢)	(٠,٠٨٨١٨١)	-X6 معدل إعادة التأمين
					--	٠,٠٠٠٤ ***	٠,٠ ***	٠,٠٠٠٧ ***	٠,٠١٧٤ **	٠,٠٠١١ ***	٠,٢٥٧١	p-value	
					١	٠,٠٢٠٣٣٤	(٠,١٤١٩٠١)	٠,٢٥٤١٧٨	٠,٣٣٧٠٠٤	(٠,١٧٢١٦٥)	٠,١٤٩٧٩٨	٠,١٨١٠٥٥	-X7 عُمر الشركة
					-	٠,٧٩٤٢	٠,٠٦٧٤ *	٠,٠٣٣٩ **	٠,٠ ***	٠,٠٢٦١ **	٠,٠٥٢٣ *	٠,٠١٩٢ **	p-value
				١	٠,٧٥٠٢٥٩	٠,٠١٢٨٧٨	٠,٠٨٨٤٤٢	(٠,١٦٤٢٢٨)	٠,٢٥٤٢	(٠,٠٢٨٧٧٥)	٠,١٤٧٣٩٢	٠,٢٣٤٥٠٣	-X8 حجم الأصول
				-	٠,٠ ***	٠,٨٦٨٨	٠,٢٥٥٧	٠,٠٣٣٩ **	٠,٠٠٠٩ ***	٠,٧١٢	٠,٠٥٧٣ *	٠,٠٠٢٣ ***	p-value
			١	(٠,٢٢٥٧٥٩)	(٠,٠٨٨٠٨٦)	٠,٤١١٦٣٦	(٠,٦٩٠٨٣٩)	(٠,١٠٤٠٤٦)	٠,٢٤٤٠٥٦	(٠,١٠٦٨٦٢)	(٠,١٩٣٧٢٣)	(٠,٣٣٥٦٨١)	-X9 نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية
			-	٠,٠٠٣٤ ***	٠,٢٥٧٦	٠,٠ ***	٠,٠ ***	٠,١٨٠٩	٠,٠٠١٥ ***	٠,١٦٩٣	٠,٠١٢١ **	٠,٠ ***	p-value
		١	٠,٠٣١١٥٧	٠,٢٠٣٤٧٤	٠,١٦٥١٤٥	٠,٠١٤٣٩	(٠,١٦٧٣٦)	٠,١٣٨٠٥٤	٠,١٠٧٤٣٨	٠,١٨٦٢٥٢	٠,٠٠٦٩٤٨	٠,١٨٢٨٤٨	-X10 معدل الناتج المحلي الإجمالي
		-	٠,٦٨٠٤	٠,٠٠٨٤ ***	٠,٠٣٢٩ **	٠,٨٥٣٦	٠,٠٣٠٦ **	٠,٠٧٥٢ *	٠,١٦٧	٠,٠١٦ **	٠,٩٢٩	٠,٠١٨ **	p-value

المتغيرات	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	D
XII- معدل التضخم	٠,١٢٧٥١٩	٠,٠٢١٠٩٨	٠,٢٧٥٦٤٢	(٠,٠٢٨٧٣٧)	٠,٠٦٣١٣٢	(٠,٠٩٢٣)	(٠,٠٠٨٢١٥)	٠,٠٢٦٦٠٤	(٠,٠٥٦٠٥)	(٠,٠٠٥١٢٤)	٠,٢٨٠١٤٩	١	
p-value	٠,١٠٠٥	٠,٧٨٦٧	٠,٠٠٠٣ ***	٠,٧١٢٤	٠,٤١٧٦	٠,٥٢٧٥	٠,٩١٦١	٠,٧٣٢٩	٠,٤٧١٩	٠,٩٤٧٦	٠,٠٠٠٢ ***	-	
D- تحرير أسعار الصرف	٠,٢٥٧٥٦٧	(٠,٠٥٤٦٧٨)	٠,٢٢١٢١	٠,٢٣٧٢٧٧	٠,٠٦٣٢٦٥	(٠,٢١٠٥٥٧)	٠,٠١٤٤١٢	٠,٢٥٨٩٤	٠,٣٧٩٠٧٢	٠,١٠٦١١٧	٠,٥١٣٥١٤	(٠,٠٥٨٧١٨)	١
p-value	٠,٠٠٠٨ ***	٠,٤٨٢٨	٠,٠٠٠٤ ***	٠,٠٠٠٢ ***	٠,٤١٦٧	٠,٠٠٠٣ ***	٠,٨٥٣٣	٠,٠٠٠٧ ***	٠,٠ ***	٠,١٧٢٣	٠,٠ ***	٠,٤٥١	-

تشير * و ** و *** إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين عند مستوى ثقة ٩٠% و ٩٥% و ٩٩% على الترتيب.

وتستخدم مصفوفة ارتباط بيرسون لتحديد مدى قوة واتجاه العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات متنى متنى (من خلال قيمة معامل ارتباط بيرسون) ومدى وجود تأثير معنوي لكل منها على المتغيرات الأخرى (من خلال قيمة P-value)، وأن معامل ارتباط بيرسون يأخذ القيم الواقعة في حدود $[-1, +1]$ ، حيث يمكن استخدامها كأحد أدوات اختبار مدى وجود علاقة خطية معنوية إما بين المتغيرات المستقلة (والتي تم تحديدها بمجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر المستخدمة في شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات ومجموعة أخرى تمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي) وبعضها البعض، أو بين المتغير التابع المستخدم بالدراسة (معدل العائد على حقوق الملكية) كمقياس لربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وبين المتغيرات المستقلة كل على حده.

ويُتَّضح من جدول (٣-٤) السابق ما يلي:

أولاً: بالنسبة إلى العلاقة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية شركات التأمين وبين المتغيرات المستقلة كمحددات لربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

(أ) معنوية التأثير

■ تبيّن وجود تأثير معنوي لكل مقياس من مقاييس مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي للمتغيرات المستقلة التالية: (معدل نمو الأقساط، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، عُمر الشركة، حجم الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، تحرير أسعار الصرف) على معدل العائد على حقوق الملكية المستخدم كمقياس لربحية شركات التأمين (المتغير التابع)، يتضح ذلك من أن جميع معاملات الارتباط الخطي بين مقياس ربحية شركات التأمين وبين كل مقياس من مقاييس المتغيرات المستقلة سابقة الذكر ذات تأثير معنوي عند مستويات المعنوية (٩٠%، ٩٥%، ٩٩%) وذلك على النحو التالي:

❖ بلغت قيمة p-value لمعامل الارتباط الخطي بين مقياس (نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط) ومتغير ربحية شركات التأمين ٠,٠٥٤ وهي تتخفف عن مستوى المعنوية ١٠% مما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود تأثير معنوي بمستوى ثقة ٩٠%.

❖ كما بلغت قيم p-value لمعاملات الارتباط الخطي بين كل مقياس من مقاييس (معدل نمو الأقساط، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، عُمر الشركة، معدل الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير ربحية شركات التأمين ٠,٠٢ تقريباً وهي تتخفف عن مستوى المعنوية ٥% مما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لكل من هذه المقاييس على ربحية شركات التأمين بمستوى ثقة ٩٥%.

❖ كما بلغت قيم p-value لمعاملات الارتباط الخطي بين كل مقياس من مقاييس (حجم الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، تحرير أسعار الصرف) ومقياس ربحية شركات التأمين ٠,٠٠ تقريباً وهي تتخفف عن مستوى المعنوية 1% مما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لكل من هذه المقاييس على ربحية شركات التأمين بمستوى ثقة ٩٩%.

■ بينما تبيّن عدم وجود تأثير معنوي لمقاييس مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات الاقتصاد الكلي التالية: (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل المصروفات التشغيلية، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات ، معدل إعادة التأمين، معدل التضخم) على معدل العائد على حقوق الملكية المستخدم لقياس ربحية شركات التأمين.

(ب) اتجاه العلاقة

- تبيّن وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية المُتملّ لربحية شركات التأمين وبين المتغيرات المستقلة التالية: (نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، عُمر الشركة، حجم الأصول، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف)، حيث اتضح أن جميع معاملات الارتباط الخطي بين ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وكل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة ظهرت بقيمة موجبة بلغت (٠,١٨، ٠,١٢، ٠,٠٥، ٠,١٨، ٠,٢٣، ٠,١٨، ٠,١٣، ٠,٢٦) على الترتيب، مما يعني أنه كلما ازدادت قيمة أي من هذه المتغيرات المستقلة كلما ازدادت ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
- بينما تبيّن وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية المُتملّ لربحية شركات التأمين وبين المتغيرات المستقلة التالية: (نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل المصروفات التشغيلية، معدل إعادة التأمين، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية)، حيث اتضح أن جميع معاملات الارتباط الخطي بين مقياس ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وكل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة ظهرت بقيمة سالبة بلغت (٠,١٥، ٠,١٢، ٠,٠٩، ٠,٣٤) على الترتيب، مما يعني أنه كلما ازدادت قيمة أي من هذه المتغيرات المستقلة كلما انخفضت ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

ثانياً: بالنسبة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة كمحددات لربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وبعضها البعض:

- تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين نسبة الاستثمار إلى الأصول كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (عُمر الشركة، حجم الأصول) عند مستوى معنوية ١٠%، وبين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (معدل نمو الأقساط، معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية) عند مستوى معنوية ٥%، وبين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل إعادة التأمين) عند مستوى معنوية ١%. بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (معدل المصروفات التشغيلية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف).
- تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل نمو الأقساط كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (معدل إعادة التأمين، عُمر الشركة، معدل الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى معنوية ٥%، وبين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، معدل المصروفات التشغيلية، معدل الخسارة الفني عن

صافي العمليات ، حجم الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات ، معدل إعادة التأمين، عُمر الشركة، حجم الأصول، تحرير أسعار الصرف) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (معدل المصروفات التشغيلية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل مصروفات التأمين كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات ، عُمر الشركة، حجم الأصول، معدل الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى معنوية ٥%. وبين نفس المتغير والمتغير المستقل (معدل إعادة التأمين) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (عُمر الشركة، معدل الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى معنوية ٥%. وبين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (معدل إعادة التأمين، نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، تحرير أسعار الصرف) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (حجم الأصول، معدل التضخم).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل إعادة التأمين كمتغير مستقل والمتغير المستقل (نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (عُمر الشركة، حجم الأصول، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين عُمر الشركة كمتغير مستقل والمتغير المستقل (معدل الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى معنوية ٥%. وبين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (حجم الأصول، تحرير أسعار الصرف) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين وحجم الأصول كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية، معدل الناتج المحلي الإجمالي، تحرير أسعار الصرف)

عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغير المستقل (معدل التضخم).

■ تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر العملات الأجنبية).

■ تبيّن وجود علاقات ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والمتغيرات المستقلة التالية (معدل التضخم، تحرير أسعار الصرف) عند مستوى معنوية ١%، بينما تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين نفس المتغير والمتغير المستقل (معدل التضخم).

■ تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية التأثير بين معدل التضخم كمتغير مستقل والمتغير المستقل (تحرير أسعار الصرف).

تحديد النموذج المستخدم لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام اختبار "Hausman Test":

تم استخدام اختبار Hausman Test للاختيار بين نموذجي التأثير العشوائي Random Effects والتأثير الثابت Fixed Effects في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (٣-٥)

نتائج اختبار Hausman Test لتحديد النموذج المستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	15.889802	12	0.1963

يتضح من الجدول رقم (٣-٥) أن اختبار Hausman Test نتج عنه تفضيل استخدام نموذج التأثير العشوائي Random Effects عن نموذج التأثير الثابت Fixed Effects في تحليل البيانات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قيمة (Prob > Chi²) p-value بلغت ٠,١٩٦٣ والتي تزيد عن مستوى معنوية ٥% مما يعني قبول الفرض العدمي القائل بملاءمة استخدام نموذج التأثير العشوائي للتعبير عن هذا النموذج. (Tsfaye, T., 2017)

(33)

نتائج نموذج العزوم العامة "Generalized Method of Moments (GMM)":

الهدف من هذا النموذج هو الوصول الي التفسير الإحصائي لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والوقوف على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي ومحددات العوامل الداخلية على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات موضوع الدراسة وذلك من خلال اختبارات فروض الدراسة.

ويوضح هذا النموذج مخرجات الدراسة التي تم عرضها من خلال البيانات الرقمية والمؤشرات المالية للمتغيرات بالإضافة إلى مدى الارتباط بين هذه المتغيرات وبعضها البعض وذلك من خلال بيانات القوائم المالية لشركات التأمين محل الدراسة على مدار ١٠ سنوات (٢٠١٢-٢٠٢١) باستخدام برنامج Eviews.

حيث تم استخدام البيانات الممتدة (panel data) كمزيج من البيانات المقطعية (cross-sectional data) لعدد (١٧) شركة تأمين وبيانات السلاسل الزمنية (time-series data) لفترة (١٠) سنوات.

وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي: الإحصاءات الوصفية (Descriptive statistics) ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's correlation Coefficient) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality) واختبارات التعدد الخطي (Multicollinearity) والارتباط الذاتي (Autocorrelation) واختلاف التباين (Heteroscedasticity) واختبار ارتباط أي من المتغيرات المُفسِّرة بالخطأ العشوائي (Endogeneity) وذلك من خلال الاعتماد على نموذج اقتصادي قياسي (Econometric Model) تم صياغته بطريقة ديناميكية (Dynamic Model) ، وقد تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments (GMM)".

والسبب في استخدام طريقة GMM في تقدير النموذج هو أنها تقدم أدق تقديرات لمعاملات نموذج الانحدار نظراً لاستخدامها القيم المُبتَاطة (Lagged Values) للمتغير التابع وذلك لعلاج مشاكل التعدد الخطي والارتباط الذاتي واختلاف التباين داخل نموذج الانحدار.

وتم استخدام نموذج التأثير الثابت / العشوائي لحل مشكلة ارتباط أي من المتغيرات المُفسِّرة بالخطأ العشوائي (Endogeneity) داخل النموذج.

ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لتحليل مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع محل الدراسة باستخدام نموذج GMM Regression Model عند مستويات معنوية (١% و ٥% و ١٠%)، وذلك وفقاً لما يلي:

جدول رقم (٦-٣)

النتائج الإحصائية لتحليل مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

باستخدام نموذج **GMM Regression Model**

للشركات والفترة الزمنية محل الدراسة وذلك وفقاً لما يلي:

P-value	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات Variables	
				اسم المتغير	رمز المتغير
***,0,00	٦,٣٣٢٠٩٣	٠,٠٧٦٨٩١	٠,٤٨٦٨٨١	أرباح العام السابق لشركات التأمين	Y_{t-1}
٠,٣٥٦٣	٠,٩٢٦١١٦	٠,٠٧٣٩٤٤	٠,٠٦٨٤٨١	أرباح العام قبل السابق لشركات التأمين	Y_{t-2}
٠,٤٩٦٩	٠,٦٨١٤٣	٠,٠٦٩٠٨٥	٠,٠٤٧٠٧٧	نسبة الاستثمار إلى الأصول	X_1
٠,٣١٧٧	(١,٠٠٣٣٤)	٠,٠٣٠٣٠٢	(٠,٠٣٤٠٣)	معدل نمو الأقساط	X_2
٠,٢٩٥٧	(١,٠٥٠٣٣٣)	٠,٠٧٢٥٣٨	(٠,٠٧٦١٨٩)	نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط	X_3
***,0,00	(٤,٥٧٦٠٢٣)	٠,١٢٩١٩	(٠,٥٩١١٧٧)	معدل المصروفات التشغيلية	X_4
***,0,00٢٩	(٣,٠٤٥٨٥٣)	٠,٠٦١٥٩٣	(٠,١٨٧٦٠٢)	معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات	X_5
٠,٧٦	٠,٣٠٦٢٣٥	٠,٠٣٧٧٠٦	٠,٠١١٥٤٧	معدل إعادة التأمين	X_6
***,0,00٤١	٢,٩٣١٦٦٤	٠,٠١٤٧٧٠٦	٠,٠٤٣٣١٥	عُمر الشركة	X_7
***,0,00١	(٣,٣٨٥٤٧٧)	٠,٠٠٩٧٨٩	(٠,٠٣٣١٤)	حجم الأصول	X_8
***,0,00	(٥,٦٧٥٢٣٨)	٠,٠٠٦٦٣١	(٠,٠٣٧٦٣٤)	نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية	X_9
٠,٤٣٨٦	(٠,٧٧٧١٧٢)	٠,٥٥١٥٧١	(٠,٤٢٨٦٦٥)	معدل الناتج المحلي الإجمالي	X_{10}
**٠,٠٤٤٥	٢,٠٣١٢١٣	٠,٠٧٥٣٣	٠,١٥٣٠١١	معدل التضخم	X_{11}
**٠,٠١٣٢	٢,٥١٦٣٥٦	٠,٠١٢٩٣٣	٠,٠٣٢٥٤٥	تحرير أسعار الصرف	D
٠,٠٠	٤,٦٣٤٠٢	٠,٢٠٢٣١٢	٠,٩٣٧٥١٦	المقدار الثابت	C

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي

تشير *, **, *** إلى أهمية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع عند مستوى الثقة ٩٠%، ٩٥%، ٩٩% على التوالي.

جدول رقم (٧-٣)

ملخص نتائج نموذج لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Weighted Statistics

R-squared	٠,٦٢٩٨٠٣	Mean dependent var	٠,١٨٦٠٩١
Adjusted R-squared	٠,٥٨٥٨٨١	S.D. dependent var	٠,٠٩٠٧١٢
S.E. of regression	٠,٠٥٨٣٧٥	Sum squared resid	٠,٤٠٢١٠٥
Durbin-Watson stat	٢,١١٩٤٩٧	J-statistic	١١٨
Instrument rank		Prob (J-statistic)	٠

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق رقم (٧-٣) جودة النموذج المقترح والمستخدم في تفسير العلاقة بين المتغير التابع المُضتَّل في معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة المُمتلَّة في مؤشرات الإنذار المبكر المحددات الداخلية للشركة والمؤشرات الخارجية المُمتلَّة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ذلك أن:

▪ قيمة R^2 R-squared = ٠,٦٣ .

ويشير إلى أن نموذج الانحدار المُقدَّر يمكنه تفسير ٦٣% من التغيرات الكلية في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية، بينما ترجع النسبة المتبقية ٣٧% إلى عوامل أخرى.. مما يعني جودة توفيق نموذج الانحدار المُقدَّر لتأثير المتغيرات المستقلة سابقة الذكر على معدل العائد على حقوق الملكية كقياس لربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية.

وجدير بالذكر أن هذا المعامل يمكن استخدامه في المقارنة بين عدة نماذج انحدار مختلفة حال توافر الشروط الثلاثة الآتية:

١- ثبات عدد المفردات (Same Sample Size).

٢- ثبات المتغير التابع (Same Dependent Variable).

٣- ثبات عدد المتغيرات المستقلة (Same Number of Independent Variable).

فكلما زادت قيمة R^2 كلما كان النموذج أفضل.

▪ وقيمة Adjusted R-squared $(Adj R^2)$ = ٠,٥٩ .

وله نفس تفسير معامل التحديد (R^2) ، إلا أنه يأخذ في اعتباره اختلاف عدد المتغيرات المستقلة، أي أنه يمكن استخدامه في المقارنة بين عدة نماذج انحدار حتى في حالة عدم تحقيق الشرط الثالث من شروط استخدام معامل التحديد (R^2) في المقارنة أي حتى لو اختلف عدد المتغيرات المستقلة في النماذج.

▪ قيمة اختبار دُرين واتسون (Durbin-Watson stat) بالحدود المقبولة حيث بلغ ٢,١ بالنموذج وهذا ما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

▪ ويصبح النموذج النهائي لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

$$\hat{Y} = 0.937 + 0.047X_1 - 0.034X_2 - 0.076X_3 - 0.591X_4 - 0.187X_5 + 0.011X_6 \\ + 0.043X_7 - 0.033X_8 - 0.038X_9 - 0.429X_{10} + 0.153X_{11} \\ + 0.033D + 0.486Y_{t-1} + 0.068Y_{t-2}$$

يوضح الجدول رقم (٦-٣) نتائج التحليل الإحصائي التي أسفرت عن الآتي:

١. أرباح العام السابق

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير أرباح العام السابق الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٦-٣) البالغ قيمته ٠,٤٨٦٨٨١ أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٩%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠٠ وهي أقل من مستوى معنوية ١%، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لأرباح العام السابق على ربحية تلك الشركات.
- ♦ وجود علاقة طردية بينهما، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازدادت أرباح العام السابق الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية (تأخر عام واحد في العائد على حقوق الملكية)، ازدادت ربحية تلك الشركات خلال العام الحالي.
- ♦ ذلك من خلال احتجاز أموال يتم استثمارها وهي (زيادة الأرباح المحتجزة، تكوين الاحتياطات القانونية المدعمة لرأس المال وفقاً لقانون تأسيس الشركة)، هذا بالإضافة إلى أن تحقيق تلك الشركات لربح جيد خلال الفترات السابقة سيعطي المزيد من الطاقة (يصبح قوة دافعة) للمدير ومجلس الإدارة لتحقيق المزيد من الأرباح.

٢. معدل المصروفات التشغيلية

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل المصروفات التشغيلية الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٦-٣) البالغ قيمته ٠,٥٩١١٧٧ - أن هذا

المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٩%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى معنوية ١%، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لمعدل المصروفات التشغيلية على ربحية تلك الشركات.

♦ وجود علاقة عكسية بينهما، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازدادت المصروفات التشغيلية لإدارة العملية التأمينية الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية، انعكس ذلك بالسلب على ربحية تلك الشركات. وتتقسم مصروفات شركات التأمين إلى قسمين:

القسم الأول: المصروفات العمومية والإدارية مثل الأجور والمرتبات والتدريب،

والقسم الثاني: العمولات وتكاليف الإنتاج، حيث ان العمولات هي المبالغ التي يحصل عليها المنتجين نتيجة جلب العملية التأمينية للشركة، فضلاً عن تكاليف الإنتاج الممثلة في الدعاية والإعلان وتكلفة إصدار الوثيقة إلخ.

بهدف تحقيق ربح جيد فعلى على المدراء العمل على ترشيد النفقات بالإضافة إلى زيادة الإيرادات بما لا يُخلّ بالجودة التأمينية والتسعير العادل للوثائق.

٣. معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,١٨٧٦٠٢ - أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٩%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠٠٣ وهي أقل من مستوى معنوية ١%، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لمعدل الخسارة الفني عن صافي العمليات على ربحية تلك الشركات.

♦ وجود علاقة عكسية بينهما، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات.

حيث يتمثل معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نسبة التعويضات التحميلية التي تتكبدها تلك الشركة إلى صافي الأقساط المكتسبة في نفس السنة المالية.

من أجل تحقيق ربح جيد فعلى المدراء العمل على تحليل ودراسة المحفظة التأمينية جيداً واكتشاف المشاكل بها والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند التجديد والإصدار الجديد للعملاء الذين يتمتعون بمعدل خسارة مرتفع، كما تحتاج شركات التأمين التي تتضمن الأعمال المحفوفة بالمخاطر إلى ضمان تطبيق معايير الإدارة الجيدة للتخفيف من تعرضها لخسائر الاكتتاب حيث يمكن لتقلبات السوق والمنافسة والانخفاض في الأسعار أن تحدّ من قدرة الشركة على زيادة الأقساط وتكبتها المصرفيات المتمثلة في التعويضات والمصرفيات التشغيلية.

٤. عُمر الشركة

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ◆ أظهر معامل الانحدار لمتغير عُمر الشركة الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,٠٤٣٣١٥، أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٩%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠٠٤ وهي أقل من مستوى معنوية ١%، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لعُمر الشركة على ربحية تلك الشركات.
 - ◆ وجود علاقة طردية بينهما، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد عُمر الشركة الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ازدادت ربحية تلك الشركات.
- ويرجع ذلك إلى أنه كلما ازداد عُمر الشركة كلما ازداد حجمها وخبراتها في إدارة المخاطر وذلك نتيجة تجميع أموال ضخمة لدى شركة التأمين مما يجعل لديها القدرة على التنوع في الاستثمارات وإدارة مصروفاتها بكفاءة أكبر من الشركات الحديثة في السوق المصري.
- ويرجع هذا التضخم الناتج عن زيادة حقوق المساهمين والتي تشمل على الحد الأدنى من الضمان المُتمثّل في رأس مال الشركة، وعلاوة على ذلك الأرباح المحتجزة وتكوين الاحتياطيات المدعمة لرأس المال والتي تساعدها أيضاً على قبول أقساط أعلى، أي زيادة إيراداتها لزيادة قدرتها على تحمل مخاطر أعلى وإدارتها بشكل جيد.

فإن الشركة الأكبر عمراً هي الأكثر خبرة وتتمتع بفوائد التعليم وليست عرضة للالتزامات الحادثة حيث تستفيد أيضاً من تأثير السمعة والتي يسمح لها بكسب هامش أعلى على المبيعات وتعامل أكثر خبرة

مع إدارة المخاطر المعرضة لها الشركة (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، مخاطر السمعة).

٥. حجم الأصول

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ◆ أظهر معامل الانحدار لمتغير حجم الأصول الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته 0.03314 - أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة 99% ، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له 0.001 وهي أقل من مستوى معنوية 1% ، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لحجم الأصول على ربحية تلك الشركات.
- ◆ وجود علاقة عكسية بينهما، وهي علاقة غير منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد حجم الأصول الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات.

وقد يرجع ذلك باحتمال كبير إلى وجود التزامات مالية تجاه العملاء، فلا بد من توافر عنصر السيولة لسداد التعويضات المحتملة حيث أن الاستثمارات في شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات قصيرة ومتوسطة الأجل وذلك بسبب أن مدة الوثيقة المصدرة هي سنة واحدة فإن العائد المحقق يتم تأكله في سداد التعويضات وتغطية عجز الاكتتاب التأميني، فضلاً عن قيام معظم شركات التأمين بمنح التسهيلات في سداد الأقساط للعملاء وهي وسيلة تسويقية للدعاية وجذب عملاء أكثر مما ينتج عنه تضخم في أرصدة مدينو عمليات التأمين والتي تؤدي بدورها إلى إهدار الأموال وعدم استغلالها وضياح فرص الاستثمار البديلة، حيث أنها تعتبر أصلاً لا يُدرّ عائداً للشركة.

٦. نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ◆ أظهر معامل الانحدار لمتغير نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته 0.037634 - أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة 99% ، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له 0.00 وهي أقل من مستوى معنوية 1% ،

وبالتالي رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لحجم الأصول على ربحية تلك الشركات.

♦ وجود علاقة عكسية بينهما، وهي علاقة غير منطقية، مما يعني أنه كلما ازدادت نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات.

وهي تتمثل في مدى قدرة الشركة على تحمل الخبرات السلبية للحوادث المبلغة إلى الشركة والمُتمتَّلة في حجم التعويضات التي تتكبدها الشركة، ويرجع ذلك إلى أنه عند حساب المخصصات الفنية التي تكونها الشركة نتيجة التزاماتها المستقبلية تجاه حقوق حَمَلَة الوثائق من المحتمل أن يكون هناك تقدير خاطئ لهذه الالتزامات مما يؤثر بالسلب على حقوق المساهمين بالشركة التي تمتص صدمات العجز الناتج عن الاكتتاب.

٧. معدل التضخم

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل التضخم الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,١٥٣٠١١، أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٥%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠٤٤٥، وهي أقل من مستوى معنوية ٥%، وبالتالي رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على ربحية تلك الشركات.

♦ وجود علاقة طردية بينهما، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد معدل التضخم الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ازدادت ربحية تلك الشركات.

ويرجع ذلك إلى قيام شركات التأمين بتقدير (تسعير) وإعادة تقدير (إعادة تسعير) الشيء موضوع التأمين (مبلغ التأمين) في ضوء السعر السوقي (القيمة الشرائية الجديدة والحالية) لتحديد القسط العادل في ضوء المتغيرات الجديدة التي حدثت نتيجة التغيرات الاقتصادية، وفي بعض الأحيان يكون هذا الارتفاع في قيمة الشيء موضوع التأمين غير منطقي وغير مبرر ومرتبب بتأثير عوامل أخرى مثل عدم توافر السلعة وزيادة الطلب وقلة العرض مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لها أكثر من تأثير التضخم وبالتالي تحقيق الشركات مستويات عالية من الأقساط المكتسبة من قبل العملاء والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع فائض نتائج الإكتتاب التأميني، هذا فضلاً عن استثمار هذه الأقساط وتحقيق عوائد استثمار مرتفعة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في الدولة لأن معظم استثمارات شركات التأمين المخصصة

لحقوق حملة الوثائق يتم استثمارها في أدوات الدخل الثابت (ودائع ، أذون خزانه وسندات) والتي يتوقع زيادة معدلات العائد من هذه القنوات الاستثمارية لدى البنوك في حالات التضخم من أجل جذب المدخرات للحد من عملية التضخم وذلك وفقاً لما هو محدد بحدود الإستثمار المحددة بقانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين في جمهورية مصر العربية.

٨. قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ◆ أظهر معامل الانحدار للمتغير الصوري (**Dummy Variable**) الذي يعبر عن قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري (قبل وبعد) من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,٠٣٢٥٤٥، أن هذا المقياس هو متغير معنوي أي أنه ذو دلالة إحصائية وله تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بدرجة ثقة ٩٥%، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٠١٣٢ وهي أقل من مستوى معنوية ٥%، وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لتحرير أسعار الصرف على ربحية تلك الشركات.
 - ◆ وجود تأثير إيجابي لقرار البنك المركزي المصري، حيث ازدادت ربحية تلك الشركات بعد تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري عن قيمتها قبل القرار بمقدار ٠,٠٣٢٥٤٥ جنيه مصري في المتوسط.
- ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الشيء موضوع التأمين وهو مبلغ التأمين المتفق عليه وليس زيادة عدد العملاء، أي ارتفاع قيمة الممتلكات المؤمن عليها لدى شركات التأمين متأثرة بأن معظم الأصول موضوع التأمين ارتفعت التكلفة الشرائية والسوقية لها نتيجة عدة عوامل: منها التضخم وارتفاع تكلفة الاستيراد وعدم توافر السلع مثل السيارات والآلات والمعدات وغيرها من الممتلكات مما يؤدي إلى زيادة الأقساط التأمينية وبالتالي توجيهها إلى الاستثمار في القنوات الاستثمارية وفقاً لما يقضي به قانون الإشراف والرقابة على التأمين ولائحته التنفيذية.

٩. أرباح العام قبل السابق

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

- ◆ أظهر معامل الانحدار لمتغير أرباح العام قبل السابق الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,٠٦٨٤٨١، أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات

المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٣٥٦٣، وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لأرباح العام قبل السابق على ربحية تلك الشركات خلال العام الحالي.

١٠. نسبة الاستثمار إلى الأصول

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير نسبة الاستثمار إلى الأصول على الأصول الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,٠٤٧٠٧٧، أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٥٠، وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لنسبة الاستثمار إلى الأصول على الأصول على ربحية تلك الشركات.

♦ وعلى الرغم من عدم معنوية هذا المتغير؛ إلا أن نتائج التحليل أظهرت أن هذه العلاقة غير الجوهرية هي علاقة طردية، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد نسبة الاستثمار إلى الأصول الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ازدادت ربحية تلك الشركات.

وقد يرجع السبب في عدم معنوية هذا المتغير إلى أن مدة الوثائق بفرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات سنوية، فيتم استثمار أموال حقوق حَمَلَة الوثائق في استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل التي تُدرُّ عائداً كبيراً إلا أن ان هناك بعض الفروع التأمينية مثل (السيارات التكميلي- والتأمين الطبي) تحقق عجز إكتتاب تأمين مما يؤدي إلى تآكل العوائد الناتجة عن الاستثمار وذلك نظراً لطبيعة هذا النشاط في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن انخفاض التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل لزيادة حجم الأقساط غير المحصلة بسبب اتباع سياسة التحصيل الآجل لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات مما يترتب عليه إهدار الأموال وعدم استغلالها وضياع فرص الاستثمار البديلة، حيث أنها تعتبر أصلاً لا يُدرُّ عائداً متأثراً بمخاطر الاكتتاب والتشغيل والسوق.

١١. معدل نمو الأقساط

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل نمو الأقساط (الذي يُقاس على أنه التغيير السنوي في الأقساط الجديدة) الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم

(٦-٣) البالغ قيمته ٠,٣٤٠٣ - أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٣٢ وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لمعدل نمو الأقساط على ربحية تلك الشركات.

♦ وعلى الرغم من عدم معنوية هذا المتغير؛ إلا أن نتائج التحليل أظهرت أن هذه العلاقة غير الجوهرية هي علاقة عكسية، مما يعني أنه كلما ازداد معدل نمو الأقساط الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات.

مما يعني أن ارتفاع قيمة الأقساط لا يعني بالضرورة ارتفاع قيمة ربحية تلك الشركات.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- أن مدة التأمين على الوثائق بفرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات سنوية، وعلى الرغم من أنه يتم استثمار أموال حقوق حَمَلَة الوثائق في استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل التي تُدرُّ عائداً مرتفعاً، إلا أنه بتحقيق الشركة عجز في نتائج الاكتتاب التأميني لبعض فروع التأمين المختلفة هذا يؤثر سلباً على نتائج الاستثمار.

- بالإضافة إلى زيادة حجم التعويضات والمصروفات التشغيلية مقارنةً بتلك الأقساط المكتتب فيها نتيجة جذب العملاء دون التحقق من الجودة والسعر العادل.

١٢. نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط (التي تقيس حجم الائتمان الذي تمنحه شركات التأمين إلى حَمَلَة الوثائق والوكلاء ومعيدي التأمين) الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٦-٣) البالغ قيمته ٠,٠٧٦١٨٩ - أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسَة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٣٠ وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لنسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط على ربحية تلك الشركات.

♦ وعلى الرغم من عدم معنوية هذا المتغير؛ إلا أن نتائج التحليل أظهرت أن هذه العلاقة غير الجوهرية هي علاقة عكسية، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازدادت نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط الخاصة بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن ارتفاع هذه النسبة -التي قد يصعب تحويلها إلى نقدية عند التصفية- يعمل على تضخم الميزانية، فضلاً عن الأقساط غير المحصلة من بعض العملاء نتيجة تعثرهم في السداد يعتبر تضخم وهمي لحجم الأصول، مما يترتب عليه إهدار الأموال وعدم استغلالها وضياع فرص الاستثمار البديلة، حيث أنها تعتبر أصلاً لا يُدرُّ عائداً متأثراً بمخاطر الاكتتاب والتشغيل والسوق.

١٣. معدل إعادة التأمين

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل إعادة التأمين الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٥) البالغ قيمته ٠,٠١١٥٤٧، أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٨، وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لمعدل إعادة التأمين على ربحية تلك الشركات.

♦ وعلى الرغم من عدم معنوية هذا المتغير؛ إلا أن نتائج التحليل أظهرت أن هذه العلاقة غير الجوهرية هي علاقة عكسية، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد معدل إعادة التأمين الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، انخفضت ربحية تلك الشركات.

ويمكن تعريف معدل إعادة التأمين بأنه مقياس لمدى اعتماد الشركة على إعادة التأمين.

والمقصود بإعادة التأمين هو قيام شركة التأمين بتنازلها عن جزء من أقساط المخاطر المكتتب بها وتحويلها إلى شركة إعادة التأمين مقابل مشاركة الأخيرة في تغطية الخطر المؤمن ضده مع شركة التأمين الأصلية بتسديد نصيبها في التعويضات حال تحقق هذا الخطر، وذلك في ضوء الاتفاقيات المبرمة بينهما.

وتهدف إعادة التأمين إلى تحسين واستقرار المراكز المالية لشركات التأمين، وذلك من خلال تقليل مخاطر الإفلاس في حالة الخسائر العالية التي قد تتعرض لها هذه الشركات.

١٤. معدل الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال نتائج التحليل يتضح ما يلي:

♦ أظهر معامل الانحدار لمتغير معدل الناتج المحلي الإجمالي الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جمهورية مصر العربية من الجدول رقم (٣-٦) البالغ قيمته ٠,٤٢٨٦٦٥ - أن هذا المقياس هو متغير غير معنوي أي أنه غير ذي دلالة إحصائية وليس له تأثير جوهري على ربحية هذه الشركات المُقاسمة بمعدل العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك عند جميع درجات الثقة، حيث بلغت قيمة P-value المناظرة له ٠,٤٤ وهي أكبر من مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي قبول فرض العدم القائل بعدم وجود تأثير معنوي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية تلك الشركات.

♦ وعلى الرغم من عدم معنوية هذا المتغير؛ إلا أن نتائج التحليل أظهرت أن هذه العلاقة غير الجوهرية هي علاقة طردية، وهي علاقة منطقية، مما يعني أنه كلما ازداد معدل الناتج المحلي الإجمالي الخاص بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ازدادت ربحية تلك الشركات.

وقد يرجع السبب في عدم معنوية هذا المتغير إلى نقص الوعي التأميني وعدم الثقة في التأمين نتيجة الممارسات السيئة من قبل شركات التأمين ووسطاء ووكلاء التأمين، وذلك لعدم توضيح النقاط الجوهرية بالوثيقة الممثلة في تغطيات الخطر والاستثناءات والشروط العامة للوثيقة مما يترتب عليه في بعض الأحيان عدم سريان التغطية التأمينية للعملاء حال تحقق الخطر.

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة نشاط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لا زالت ضئيلة مقارنةً بحجم السكان، وكان من المتوقع أن يكون لزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً وبشكل ملحوظ على الأداء المالي والربحية الخاص بشركات التأمين وذلك نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية، حيث أن الشكل الجيد للاقتصاد المحلي هو مصدر لنمو عمليات القطاع الحقيقي والعملاء الآخرين لشركات التأمين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين الجديد، أي التأمين على الممتلكات وحمايتها مقابل المخاطر المالية والاقتصادية سريعة النمو، ويرتبط هذا بانخفاض قيم إجمالي المطالبات المدفوعة مما يجعل هذه العوامل تساهم في تحقيق أعلى نتيجة فنية وصافي ربح مالي لشركات التأمين.

ويمكن أن ينعكس تأثير النمو الاقتصادي على الأداء المالي بطرق مختلفة، فعندما ينمو الاقتصاد يكون من المتوقع نمو الاستثمار بسرعة بسبب التغيرات الاقتصادية الواعدة الذي تؤدي إلى النمو في الاستثمار والزيادة في طلب الحصول على ضمان المستثمرين لأعمالهم أو ممتلكاتهم وحياة موظفيهم بشكل عام من المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة، مما يقود هؤلاء المستثمرون إلى شراء وثائق تأمين لتوزيع المخاطر المعرضة لها ممتلكاتهم وحياتهم، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأقساط لدى شركات التأمين من خلال بيع وثائقها الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق ربحاً جيداً حتى لو ازدادت إمكانية

المطالبة بالتأمين، كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ابتكار التكنولوجيا لممارسة جيدة لإدارة المخاطر.

الطريقة الأخرى لتأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي هي من خلال طلب الأفراد على وثائق التأمين عندما يكون هناك نمو اقتصادي جيد ووجود وعي وثقة بأهمية التأمين للممتلكات والأفراد.

٢.٢.٣: النتائج

- تأثرت ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات تأثيراً معنوياً إيجابياً بعد صدور قرار محافظ البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في نوفمبر ٢٠١٦، وذلك خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) مقارنةً بالفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم إيرادات الشركة متأثرة بزيادة قيمة القسط الناتج عن ارتفاع قيمة الأصول موضوع التأمين.
 - حيث قامت الهيئة بإلزام شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات بضرورة حث العملاء على إعادة تقدير قيم مبالغ التأمين للأصول المؤمن عليها بما يتناسب مع القيم السوقية الحالية لها مع إجراء المعاينات الدورية للأصول محل التأمين للتحقق من تناسب التغطيات التأمينية مع قيمتها الحقيقية، وذلك بهدف تفادي انخفاض مبالغ التعويضات المسددة لهم عند تحقق الخطر نتيجة قيام الشركات بتطبيق شرط النسبية لعدم تناسب مبالغ التأمين مع القيم السوقية للأصول موضوع التأمين وقت المطالبة.
 - تأثرت ربحية شركات التأمين بالعوامل والمحددات الداخلية للشركة، حيث أشارت الدراسة إلى الآتي:
 ١. أن أرباح العام السابق يساهم بشكل طردي ومؤثر في تحقيق أرباح في العام الحالي.
 ٢. أن كلاً من معدل المصروفات التشغيلية ومعدل الخسارة الفني عن صافي العمليات يساهم بشكل عكسي ومؤثر في تحقيق أرباح.مما يعني أنه كلما يزيد أيٌّ من المصروفات التشغيلية لإدارة العملية التأمينية أو حجم التعويضات التي تتكبدها الشركة؛ فإن ذلك يؤثر سلباً على ربحية الشركة.
 - ٣. أن عُمُر الشركة يساهم بشكل طردي ومؤثر على الربحية.
 - ٤. أن معدل التضخم يساهم بشكل طردي ومؤثر على الربحية.
- فكلما يزيد معدل التضخم تتخفف القيمة الشرائية للنقود مما يؤثر على زيادة القيمة السوقية للأصول موضوع التأمين المؤمن عليها لدى شركات التأمين مما يترتب عليه زيادة حجم الأقساط والتعويضات والاستثمارات مما يؤثر بالإيجاب على ربحية الشركة.
٥. أن كلاً من نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلَة الوثائق وحجم الأصول يساهم بشكل عكسي ومؤثر على الربحية.

مما يعنى أنه كلما يزيد أيّ من نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق حَمَلَة الوثائق أو حجم الأصول فإن ذلك يؤثر سلباً على ربحية الشركة.

- وعلى العكس من ذلك؛ فقد أشارت الدراسة إلى أن بعض المحددات الداخلية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية الممثلة في (أرباح العام قبل السابق، نسبة الاستثمار إلى الأصول، معدل نمو الأقساط، نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط، ومعدل إعادة التأمين) لا يوجد لأيّ منهم تأثير معنوي على ربحية تلك الشركات، كما أظهرت أيضاً أن معدل الناتج المحلي الإجمالي المحدد الخارجي لمؤشرات الاقتصاد الكلي ليس له تأثير معنوي على ربحية تلك الشركات.
- مما يعنى أن ارتفاع قيمة الأقساط لا يعنى بالضرورة ارتفاع قيمة ربحية تلك الشركات.

٣.٢.٣: التوصيات ونقاط البحث المستقبلية

أولاً: التوصيات:

التوصيات	الجهة المكلفة بها	الفئة المستهدفة	مدة التنفيذ
تطوير آليات العمل بشركات التأمين على أن تتضمن الهياكل الإدارية إدارات متخصصة للمخاطر تقوم بدراسة العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية والعمل على إدارتها بشكل جيد مما يساهم في تحسين أرباح الشركات بشكل أفضل.	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.	الإدارة العليا والتنفيذية بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من أجل وجود لجان للمخاطر منبثقة عن مجالس إدارات الشركات وكذا تكوين إدارات للمخاطر داخل الشركات مع تطوير أنظمة قياس المخاطر.	علي المدى القصير خلال مدة لا تتجاوز ٦ أشهر نظراً لأهمية تحديد وقياس وإدارة المخاطر الداخلية والمخاطر المتعلقة بالتغيرات اللقصادية
التواصل مع معيدي التأمين لمشاركتهم مشكلة عدم القدرة على تدبير العملة لهم والعمل على وضع حلول أخرى لحل هذه المشكلة، حيث كانت إحدى مبادرات معيدي	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.	المسئول التنفيذي الأول وكذا مسئولي إدارات إعادة التأمين بشركات التأمين	علي المدى القصير لمدة لا تتجاوز ٣ أشهر وذلك لضمان سير العمل وهو الأمر الذي يتطلب عقد اجتماعات مستمرة بين كل

التوصيات	الجهة المكلفة بها	الفئة المستهدفة	مدة التنفيذ
التأمين مع شركات التأمين المصرية المحلية قيامها بفتح حساب خاص بها بالجنيه المصري وتحصيل المديونيات بذات عملة البلد مما خفف العبء المالي على هذه الشركات.		ومسؤولي الإدارات المالية والمخاطر.	من مسؤولي شركات التأمين ومسؤولي شركات إعادة التأمين لوضع حلول يتم تنفيذها وقت الأزمات.
العمل على التوسع والانتشار بهدف زيادة حجم المبيعات لوثائق التأمين وزيادة حجم الأقساط في ظل وجود فرص متاحة بانخفاض نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق إنشاء فروع جغرافية جديدة لها للعمل على جذب شرائح جديدة من العملاء وتسهيل تقديم الخدمة إليهم بالمناطق اللوجستية المستحدثة مثل منطقة قناة السويس وشرق بور سعيد والسلوم والصعيد وموانئ البحر الأحمر بالإضافة إلى المدن الصناعية الجديدة والمناطق الحرة.	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.	مجلس إدارة شركات التأمين والمسؤولين التنفيذيين بشركات التأمين. حيث أن هذا الأمر يتعلق برؤية الشركة وخططها الاستراتيجية والتنافسية.	يتم تحديد المدد الزمنية لإنشاء الفروع الجغرافية للشركة وفقاً لدراسة الجدوى لهذا الفرع وحسب الخطة التنافسية للشركة.
العمل على تطوير المنتجات التأمينية الحالية وطرح منتجات تأمينية جديدة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة من أجل زيادة معدلات نمو سوق التأمين المصري والتي	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.	كافة العاملين بقطاع التأمين.	المدى الزمني متوسط الأجل نظراً لطبيعة الفترة الزمنية التي سيستغرقها تطوير المنتجات التأمينية ودراسات احتياجات الفئات المستهدفة بصفة مستمرة.

التوصيات	الجهة المكلفة بها	الفئة المستهدفة	مدة التنفيذ
تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد في ذلك الشأن.			
العمل على زيادة الوعي التأميني والثقة في التأمين من خلال نشر وعقد الندوات التثقيفية للجمهور من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتوعيتهم بمدى أهمية التأمين على المستوى الفردي والمجمعي ومستوى الأفراد والمنشآت.	*شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات. *الهيئة العامة للرقابة المالية. *الاتحاد المصري للتأمين.	كافة العاملين بقطاع التأمين.	التنفيذ على المدى المتوسط والطويل بالشكل الذي يحقق أهداف الاستدامة في النشاط.
العمل على توسيع القنوات التسويقية لمنتجات (وثائق) شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وذلك من خلال إبرام اتفاقيات مع جهات التوزيع المختلفة مثل البنوك ومكاتب البريد وشركات الاتصالات لتعزيز أهداف الشمول المالي والتأميني وزيادة الوعي التأميني وجذب شرائح جديدة من المجتمع.	شركات التأمينات الممتلكات والمسئوليات.	مسئولية الإدارة العليا والتنفيذية لشركات التأمين.	مُطبَّق حالياً ولكن بشكل محدود لتسويق المنتجات التأمينية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإلزامية عن طريق سنّ تشريعات تسمح بزيادة المنتجات التأمينية الإلزامية وبصفة خاصة تأمينات المسئوليات المدنية والمهنية وغيرها من	الهيئة العامة للرقابة المالية.	مسئولية القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين.	يتم التوسع في هذا النوع من خلال سنّ التشريعات والتنظيمات المختلفة التي تؤدي إلى توفير الحماية المجتمعية للأفراد والمؤسسات.

مدة التنفيذ	الفئة المستهدفة	الجهة المكلفة بها	التوصيات
			التأمينات التي توفر الحماية المجتمعية للأفراد والمؤسسات العاملة وحماية الاقتصاد القومي.
بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العالمية.	مسئولي القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين.	الهيئة العامة للرقابة المالية.	إعطاء أولوية لتحسين وتطوير الأساليب الرقابية بما يتماشى مع الأدوات الرقابية الدولية مثل الاعتماد في تقييم شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية على مجموعة أدوات التحليل المالي لنظام الملاءة (Solvency II) ونظام حساب رأس المال على أساس المخاطر (RBC).
بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العالمية.	مسئولية القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين.	الهيئة العامة للرقابة المالية.	العمل على التحسين المستمر لمؤشرات الإنذار المبكر لمواكبة التغيرات البيئية المستمرة باعتبارها من الأساليب التي تساعد الرقيب على أداء عمله وإعطائه القدرة على تصنيف شركات التأمين المصرية والتدخل الرقابي في الوقت المناسب.
يمكن أن يتم التطبيق علي المدى المتوسط والطويل.	مسئولي القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين ومسئولي شركات التأمين.	*شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات. *الهيئة العامة للرقابة المالية.	أهمية وجود نموذج إحصائي يساهم في تفسير العلاقة بين مؤشرات الإنذار المبكر كمتغيرات مستقلة، وقيمة ربح أو خسارة العام للشركة كمتغير تابع، مع النظر إلى ثبات أثر محددات الأداء والربحية

التوصيات	الجهة المكلفة بها	الفئة المستهدفة	مدة التنفيذ
لشركات التأمين مع تتبع تأثيرات التغيرات الاقتصادية في النموذج الإحصائي.			
العمل على إلزام شركات التأمين المصرية بمتطلبات الحوكمة وذلك بإلزام شركات التأمين بوجود وظائف متخصصة ذات استقلالية في مهام الرقابة الفعالة (الإلزام، المراجعة الداخلية)، وذلك من خلال إصدار ضوابط وتشريعات منظمة لعملها وتحديد مستوى خبرات القائمين عليها مع إعداد التقارير الخاصة بكل إدارة للعرض على مجلس إدارة الشركة وموافاة الهيئة بها لمتابعة أعمال الشركة.	الهيئة العامة للرقابة المالية.	مسئولي القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين.	على المدى القصير وخلال عام على الأكثر من أجل التوافق مع متطلبات قانون التأمين الموحد الجديد ومع متطلبات المعيار المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين.
العمل على وضع الإطار القانوني والرقابي لإنشاء مؤسسات تقييم مصرفية لديها القدرة والكفاءة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.	الهيئة العامة للرقابة المالية غير المصرفية.	مسئولية القطاع الرقابي والإشرافي على شركات التأمين.	على المدى المتوسط والطويل.

ثانياً: نقاط البحث المستقبلية:

تعاملت الدراسة مع محددات خاصة بصناعة التأمين ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرهم على ربحية شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية وبالتالي يمكن دراسة تأثير هذه المتغيرات على أداء وربحية شركات التأمين باختلاف الفترات الزمنية في المستقبل و/أو متغيرات الدراسة و/أو النشاط التأميني و/أو المنطقة الجغرافية مع التطبيق.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- (١) أحمد هاشم أحمد يوسف، (٢٠٢٣) "العوامل الداخلية المؤثرة على الاداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية"، *المجلة العبية للنشر والعلمي*، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ع ٥٢، www.ajsp.net.
- (٢) إبراهيم عبد النبي حمودة: (١٩٩٨) *الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين*، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، (٢٠٠٢) تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة سكندرية، مصر.
- (٣) إبراهيم مرجان وشوقي سيف النصر، (١٩٩٢) "نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة: دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري"، *كلية تجارة*، جامعة القاهرة.
- (٤) إبراهيم معزوز عبد الحكيم، (٢٠٢٠) "أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية" *دراسة تطبيقية*، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الاول، ع٥٤.
- (٥) السرحان عبدالله سالم، (٢٠١٩) "تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)"، *رسالة ماجستير*، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- (٦) جديدي معراج، (٢٠٠٤) "مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ديوان المطبوعات الجزائرية"، الجزائر، ط٤.
- (٧) حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، (٢٠١٠) "التأمين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق"، *دار وائل للنشر والتوزيع*، الأردن.
- (٨) حساني حسين، (٢٠٠٧) "تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية -SAA-"، *رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال*، جامعة الشلف، الجزائر.
- (٩) حسنى أحمد الخولي، (٢٠٠٦) "إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع٣٤.
- (١٠) حسن مصطفى إبراهيم عرفة، (٢٠٠٦) "أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر: بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري"، *رسالة ماجستير في التأمين غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- (١١) حنفي عبد الغفار، (٢٠٠٠) "أسواق المال"، *الدار الجامعية*، الإسكندرية.

- ١٢) رانيا الزري، (٢٠١٥) "تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد (٣٧)، ع ٥٥.
- ١٣) زهرة مختاري، (٢٠١١) "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.
- ١٤) سليمة طبائبية، (٢٠٠٦) "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية"، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر.
- ١٥) عادل حسين، (٢٠٠٦) "تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقاً للاتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة)" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- ١٦) عادل منير عبد الحميد، (١٩٩٥) "تحليل العلاقة بين خصائص هيكل السوق ومستوى ربحية شركات التأمين في السوق المصري"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد (٢١) جامعة أسيوط، مصر.
- ١٧) عبد الله محمد الشوملي، (٢٠١٠) "العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك الأردن، موقع أريد.
- ١٨) عفاف محمد سليمان، (٢٠٠٦) "استخدام التحليل العنقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردن"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، ع ٣٤.
- ١٩) على المشاقبة ومحمد العدوان وسطام العمرو، (٢٠٠٣) "إدارة الشحن والتأمين"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ٢٠) عمر موساوي، (٢٠٠٦) "محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- ٢١) غادة يحيى مأمون بشير، (٢٠١٢) "التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمصارف"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- ٢٢) فرحات جمعة السعيد، (٢٠٠٠) "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، مكتبة دار المعرفة، كلية تجارة، جامعة القاهرة.
- ٢٣) فهمي رمضان، (٢٠٢٠) "أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد
- <https://jsst.journals.ekb.eg/>
- ٢٤) فهمي مصطفى الشيخ (٢٠٠٨)، "كتاب التحليل المالي"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.
- ٢٥) فيصل الصاعدي، (٢٠١٨) "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقية"، بحوث ومقالات، مجلة المركز القومي للبحوث غزة، فلسطين، د ٢٤، ع ٢٤.

- ٢٦) لانا زاهر الغصين، (٢٠١٤) "أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة"، Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series: Vol.36.
- ٢٧) لبنى فريد، (٢٠١٤) "استخدام السلاسل الزمنية المقطعية لتصميم النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين مؤشرات الإنذار المبكر ورياح أو خسارة العام مؤشراً لتقييم أداء شركات التأمينات العامة بسوق التأمين المصري"، مجلة التأمين والعلوم الاكتوارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع٤٤.
- ٢٨) (٢٠٠٩) استخدام نظرية المنفعة في ترشيد قرار الاكتتاب بشركات التأمين المصرية - دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد (٧٢)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- ٢٩) محمد السباعي الفقي، (٢٠٠١)، دراسة كمية لخسائر التأمينات العامة في ظل سياسات إعادة التأمين الكويتي، مجلة سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد (٦٤)، بنك الكويت الصناعي، صفاء، الكويت.
- ٣٠) (٢٠١٧) "مبادئ نظرية الخطر والتأمين"، دار النشر الذعيم للخدمات المكتبية، كلية تجارة، جامعة القاهرة.
- ٣١) محمد المنصوري، (١٩٩٣) "أساليب التحليل المالي في شركات التأمين"، مجلة الحارس، العدد، ٨١.
- ٣٢) محمد حسن الحصري، (٢٠١٣) "التخطيط المالي لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات ودوره في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية"، علوم الأعمال التعليم المدمج، جامعة القاهرة.
- ٣٣) محمد عبد الرحمن غرايبة، (٢٠١٦) "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية (دراسة تطبيقية)"، جامعة اليرموك، الأردن.
- ٣٤) محمد نادي عزت حسين، (٢٠٠٦) "تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقاً للاتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة)"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع٤٤.
- ٣٥) (٢٠١٢) "تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية - دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين - أطروحة دكتوراه مقدمة في قسم علوم التسيير غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ٣٦) منير إبراهيم هندي، (١٩٩٩) "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ٣٧) ميلود عويدات زهور وحلال نسمة، (٢٠١٥) "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركات سلامة لتأمينات الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعمامة، الجزائر.
- ٣٨) نور الحميدي، (٢٠١٣) "نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية (دراسة رياضية تطبيقية)"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

(٣٦) هشام جبر، (٢٠٠٢) "المدخل إلى العلوم المالية والمالية"، فلسطين، منشورات بيت المقدس.
(٣٧) ياسر الطعمنة، (٢٠١٠) "تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنة مع شركات التأمين التجاري في ظل الأزمة المالية المعاصرة للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

(٣٨) المواقع الالكترونية والتقارير السنوية Annual Report

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٣) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2013.htm

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٥) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2015.htm

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٧) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2017.htm

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٩) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2019.htm

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠٢١) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2021.htm

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠٢٢) "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢". (Online)

http://www.fra.gov.eg/content/fra_ar/eisa_pages/insurance_annual2022.htm

(٣٩) موقع البنك المركزي المصري

<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Exchange>.

(٤٠) موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

- 1) Abera, A.M. (2012), Factors affecting profitability: an empirical study on Ethiopian banking industry, (**Unpublished master's thesis**), Addis Ababa University, Ethiopia.
- 2) Abd-el-Kader. Derbali, & Lamia, Jame, (2014), Determinants of performance of Tunisia insurance companies: Case of life insurance, **International Journal of Innovation and Applied Studies**, ISSR Journals, 6 (1), pp.90-96.
- 3) Ahmed, H. (2008), Determinants of insurance companies' profitability in UAE, (**Published master's thesis**), University of Utara, Malaysia, Retrieved from <http://etd.uu.m.edu.my/256/>
- 4) Ahmed, N., Ahmed, Z., & Ahmed, I. (2010), Determinants of capital structure: a case of life insurance sector of AIB Capital (2018): **Insurance industry report**: Retrieved from <https://www.aibcapital.com/reports/253/show>
- 5) Almajali, A.Y., Alamro, S.A, & Al-Soub, Z.Y. (2012), Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange, **Journal of Management Research**, 4 (2) 1941-899X .
- 6) Al-Shami, H. (2008), 'Determinants of insurance company's profitability in UAE', **A MS Dissertation submitted to Graduate School of Management**, College of Business, University Utara, Malaysia.
- 7) Ayele, A.G. (2012), Factors affecting profitability of insurance companies in Ethiopia: panel evidence: (**Published Master's thesis**), Addis Ababa University, Ethiopia.
- 8) Batsirai, W.M., Mbakisi D., & Tendai, S. (2017), An analysis of factors affecting the performance of insurance companies in Zimbabwe: **Journal of Finance and Investment Analysis**, vol.6, no.1, ISSN: 2241-0998 (print version), 2241-0996 (online) Science press Ltd, 2017
- 9) Burca & Batrinca, (2014), The determinants of financial performance in the Romanian insurance market, **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, vol. 4, (1), pp.299-309.
- 10) Charumathi, B. (2012), Determinants of profitability of Indian life insurers – An empirical study, **Proceedings of the World Congress on Engineering**, 1 (4 – 6), Retrieved from www.iaeng.org/publication/WCE2012/WCE2012_pp505-510.pdf
- 11) Damodar, N, (2000), "**Basic Econometrics**", University of Southern California, <https://www.Mhhe.Com>.
- 12) Green & Segal (2014), Profitability and Efficiency in the U.S. Life Insurance Industry, Article in **Journal of Productivity Analysis**, p232.
- 13) Grace M., Harrington S., Klein R., 1998, the determinants of Asian insurance companies, **the Journal of risk and Insurance**, Vol.71, No.3. pp. 469-499 Published By: American Risk and Insurance Association.
- 14) Gladys, M. (2017), **Effects of Macroeconomic Variables on Financial Performance of Insurance Companies in Kenya**;

- 15) Hasan, Bokhtiar. (2019) The effect of macroeconomic variables on the performance of non-life insurance companies in Bangladesh, **Journal of Delhi School of Economics**, , vol. 57, Issue 2, December 2022
- 16) Hansen, Don R., & Maryanne M. Mowen., (2005), **Management Accounting**, 7th Edition. Singapore: Southwestern, a Division of Thomson Learning Inc.
- 17) Iswatia, S., & Anshoria, M., (2007), The influence of intellectual capital to financial performance at insurance companies in Jakarta stock exchange (JSE), **Proceedings of the 13th Asia Pacific Management Conference**, Melbourne, Australia.
- 18) Jiang, G., Tang, N., Law, E. & Angela (2003), The Profitability of the banking sector in Hong Kong: **Hong Kong Monetary Authority Quarterly Bulletin**.
- 19) Kagan J., 2018, Methods and models for studying the individual Volume 10, Issue 1 (pp. 83–101), <https://doi.org/10.1177/1754073916679009>.
- 20) Kozak, S., (2011), Determinants of profitability of non-life insurance companies in Poland during integration with the European financial system: **Electronic Journal of Polish agricultural universities**, 14(1).
- 21) Malik, H. (2011), Determinants of insurance companies' profitability: An analysis of insurance sector of Pakistan, **Academic Research International**, 1(3), ISSN 2223-9553.
- 22) Mirie, M. & Cyrus, I. (2014), Determinants of financial performance of general insurance underwriters in Kenya: **International Journal of Business and Social Science**.Vol.5, No.13, December 2014.
- 23) Mirie, M., & Jane, W. M., (2015), the determinants of financial performance in general insurance companies in Kenya: **European Scientific Journal**. Vol.11, No.1, ISSN 1857 - 7881.
- 24) Naser, K., & Mokhtar, M. (2004). Determinants of corporate performance of Malaysian companies. **Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference**, Singapore.
- 25) Pervan, M., Ćurak, M., & Marijanović, I., (2012), Dynamic panel analysis of B&H insurance companies' **Profitability Recent Researches in Business and Economics**,31 Recent: 978-1-61804-102-9, Retrieved from <http://www.efst.hr>
- 26) Pervan, M., & Kramaric, T.P., (2010), Determinants of insurance companies' profitability Croatia. **The Journal of American Business Review**, 16(1). Retrieved from <http://www.jaabc.com/brcv16n1preview.html>
- 27) Pervan, M., & Kramaric, T.P., (2012), Effects of market share and diversification on non-life insurers performance, **World Academy of Science, Engineering and Technology**, 61. Retrieved from <https://www.waset.org/journals/ijshs/v6/v6-12.pdf>.
- 28) Rasiah, D. (2010), Theoretical framework of profitability as applied to commercial banks in Malaysia, **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, Vol.19, No.1450-2275
- 29) Re, S. (2008), **Profitability of non-life insurance industry**, Egypt. Retrieved from Www.Insureegypt.Com.

- 30) Sambasivam, Yuvaraj. & Ayele, Abate G. (2013), "A Study on the Performance of Insurance Companies in Ethiopia", **International Journal of Marketing, Financial Services and Management Research**, Vol.2, No. 7, ISSN 2277-3622.
- 31) Taha, Tarik. (2015), the Determinants of Profitability of Egyptian Insurance Companies Listed In Egyptian Stock Exchange. **Scientific Journal of Finance** Vol. (3), Faculty of Commerce -Tanta University, pp. 25-48 September 2015
- 32) Taiwo, A. & Olumuyiwa, T.A. (2014), 'Relationship between Insurance and Economic Growth in Sub-Saharan African: A Panel Data Analysis', **Modern Economy**, No. 5, pp. 120-127.
- 33) Teklit, A. B. & Jasmindeep, K. (2017), Determinants of insurance companies' profitability Analysis of insurance sector in Ethiopia Punjabi University, Patiala, India. **International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM)** Vol.7 Issue4. Retrieved from <http://euroasiapub.org/current.php?title=IJRFM>
- 34) Tesfaye, T. (2017), Analysis of Factors Affecting Financial Performance Evidence from Selected Ethiopian Insurance Companies, **International Journal of Science and Research**. Volume 7 Issue 12, December 2018 www.ijsr.net
- 35) Winmore, B. M., Mazviona1, Mbakisi, M. D., & Sakahuhwa, T., (2017), An Analysis of Factors Affecting the Performance of Insurance Companies in Zimbabwe, **Journal of Finance and Investment Analysis**, ISSN: 2241-0998 (print version), 2241-0996(online)
- 36) Yusri, A. A., Sulaiman, S. M & Amman, Z., (2016), Analyzing the Financial Performance for Jordan Islamic Insurance Companies, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.7, No.24.
- 37) Balbin E.(2008), PP. 5-8; Insurance Regulatory Information System (IRIS) Ratios Manual (2017),(2018), P.5
- 38) Standard & Poor's, A.M. Best Company ,Moody's ,2020 (WWW.iinvest.gov.eg)
<https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 39) <https://dailynewsegypt.com>

الملاحق

ملحق رقم (١)

جداول المؤشرات المالية للإنذار المبكر للشركات والسنوات محل الدراسة

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول التالي يوضح معدل العائد على حقوق الملكية للشركات محل الدراسة:

جدول رقم (١-١)

معدل العائد على حقوق الملكية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,١٥	٠,١٢٠	٠,١٤٦	٠,١٢٦	٠,١١٠	٠,١٠١	٠,٢٢٥	٠,١٩٤	٠,١٦١	٠,١٥٥	٠,١٤٠	مصر للتأمين
٠,١٧	٠,١٣٠	٠,١٦٧	٠,٢٤٨	٠,٢١٧	٠,٢٠١	٠,١٦٦	٠,١٢٦	٠,١٢٣	٠,١٢٢	٠,١٦٠	قناة السويس
٠,١٩	٠,٢٢٠	٠,٣٣٤	٠,٢٩٥	٠,٢٧٦	٠,٢٣٤	٠,٢٠٨	٠,١٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٦٠	٠,١٠٠	المهندس للتأمين
٠,١٩	٠,٢٥٠	٠,٢٥٩	٠,٢٥٨	٠,٢٢	٠,٢٣٣	٠,١٦٤	٠,١٢٢	٠,١١٤	٠,١٣٩	٠,١٤٠	الدلتا للتأمين
٠,٢٤	٠,٢٥٠	٠,٣١٩	٠,٢٨٣	٠,٤٦	٠,٢٦٩	٠,٢٠٩	٠,٢٤٦	٠,١١٦	٠,٠٩١	٠,١١٠	أليانز للتأمين
٠,٣٤	٠,٣١٠	٠,٣٥٠	٠,٣٣٤	٠,٣٦١	٠,٣١٥	٠,٤٦٩	٠,٣٨٤	٠,٣٣٥	٠,٣١٩	٠,٢٠٠	رويال
٠,١٤	٠,١٦٠	٠,١٥٣	٠,١٧٦	٠,٠٥٥-	٠,١٤٤	٠,٢٦٧	٠,١٩٤	٠,١٧٠	٠,١٤٢	٠,٠٦	إيه أي جي
٠,٢١	٠,٢٤٠	٠,٠٤٥	٠,٠٥٩	٠,٠٥٣	٠,٢٧٤	٠,٢٥٧	٠,٢٩٢	٠,٣٤٤	٠,٢٥٣	٠,٢٧٠	جي أي جي
٠,١٧	٠,١٥٠	٠,٠٢٣	٠,٠١٣	٠,٠٥٢	٠,٣٣٢	٠,٢١٤	٠,١٢٦	٠,٣٦٩	٠,٢٥٨	٠,١٩٠	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٣٣	٠,٣١٠	٠,٣٥٠	٠,٣٣٤	٠,٣٦١	٠,٣١٥	٠,٤٦٩	٠,٣٨٤	٠,٣٣٥	٠,٣١٩	٠,١٠٠	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,١٣	٠,١٨٠	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥	٠,٠٤٩	٠,٢٦٧	٠,٢٢٧	٠,١٣٥	٠,٠٩٣	٠,١٤١	٠,١٤٠	وثاق تكافلي
٠,١٤	٠,٢٠٠	٠,٢٨١	٠,٢٣١	٠,٢٢٤	٠,١٩٧	٠,٠٩١	٠,٠٦٦	٠,٠٩٠	٠,٠٣٧	٠,٠٣٠	إسكان
٠,١٢	٠,١١٠	٠,٠٥٤	٠,٠٣٥	٠,٠١٤	٠,٢٨٠	٠,١٩٣	٠,١٢٦	٠,١١٨	٠,١١٤	٠,١٤٠	بوبا
٠,١٢	٠,٢٤٠	٠,٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠٢	٠,٢١٢	٠,٢١٥	٠,٢٨١	٠,٢٥٩	٠,٠٣٠	أورينت تكافلي
٠,٠٨	٠,١٩٠	٠,٠٣٩	٠,٠٢٨	٠,٠٢٧	٠,١٣١	٠,٠٨١	٠,١١١	٠,١١٥	٠,١٠١	٠,٠٥٠	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٠٨	٠,٠٣٠	٠,٠٤٣	٠,٠٢٢	٠,٠١٨	٠,١٢١	٠,١٧٢	٠,١٤٦	٠,٠٠٩	٠,٢٠١	٠,٠٢٠	تشب للتأمين
٠,١٢	٠,١٥٠	٠,١٧	٠,١١٤	٠,١٣٥	٠,١٣١	٠,١٣٣	٠,٠٧١	٠,٠٦١	٠,١٢٧	٠,١٣٠	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

ثانياً: نسبة الاستثمار إلى الأصول

الجدول التالي يوضح نسبة الاستثمار إلى الأصول للشركات محل الدراسة:

جدول رقم (٢-١)

نسبة الاستثمار إلى الأصول

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,٨٨	٠,٨٧	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٩١	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٨٩	مصر للتأمين
٠,٦٩	٠,٧٢	٠,٧٠	٠,٦٨	٠,٦٥	٠,٥٨	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٦٦	٠,٧٤	٠,٨٠	قناة السويس
٠,٧٨	٠,٧٥	٠,٦٥	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٩	٠,٧٧	٠,٧٦	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٨٢	المهندس للتأمين
٠,٧٨	٠,٨٣	٠,٨٢	٠,٨٠	٠,٧٧	٠,٧٩	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧٢	٠,٨٥	٠,٨٢	الدلتا للتأمين
٠,٧٥	٠,٧٠	٠,٧١	٠,٧٦	٠,٧٣	٠,٧٠	٠,٧٧	٠,٧٩	٠,٨٢	٠,٧٥	٠,٨١	أليانز للتأمين
٠,٨١	٠,٧٥	٠,٧٦	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٨٣	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٨٥	٠,٨٥	٠,٨٥	رويال
٠,٨١	٠,٨٦	٠,٨١	٠,٨٩	٠,٨٧	٠,٨٢	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٨٣	٠,٦٩	٠,٧٧	إيه أي جي
٠,٦٩	٠,٦٢	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٧٢	٠,٧٣	٠,٧٥	٠,٧٣	٠,٧٥	جي أي جي
٠,٨٢	٠,٧٠	٠,٧٤	٠,٧٩	٠,٨٠	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٨٧	٠,٨٧	٠,٨٥	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٨١	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٨٩	٠,٨٤	٠,٧٨	٠,٧٧	٠,٧٩	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٧٧	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٨٣	٠,٨١	٠,٧٩	٠,٧٩	٠,٨٣	٠,٨٢	٠,٨٨	٠,٨٧	٠,٨٧	٠,٨٦	٠,٨٣	وثاق تكافلي
٠,٧٨	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٨٢	٠,٧٧	٠,٨٠	٠,٧٨	٠,٨٠	٠,٦٩	٠,٧٢	٠,٧٢	إسكان
٠,٥٨	٠,٥٣	٠,٣٩	٠,٦٨	٠,٧١	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٦٥	٠,٥١	٠,٦٦	بوبا
٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٤٥	٠,٧٥	٠,٧٦	٠,٦٩	٠,٧٣	٠,٧٨	أورينت تكافلي
٠,٧٦	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٧٢	٠,٧٧	٠,٧٦	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٧٥	٠,٦٩	٠,٨٠	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٧٠	٠,٧٧	٠,٨٣	٠,٨٢	٠,٧٧	٠,٦٩	٠,٦٣	٠,٦٧	٠,٥٥	٠,٦٦	٠,٥٧	تشب للتأمين
٠,٧٤	٠,٨٢	٠,٧٩	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٨	٠,٧٠	٠,٦٩	٠,٨٠	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

ثالثاً: معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات

الجدول التالي يوضح معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات على مستوى أداء الشركات محل الدراسة:

جدول رقم (٣-١)

معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات عن صافي العمليات

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,٨٥	٠,٤٥	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦١	٠,٤٢	٠,٤٤	٠,٥٩	٠,٥٨	٠,٨٠	٠,٨٠	مصر للتأمين
٠,٤٩	٠,٤٧	٠,٤٢	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٥٤	٠,٥٥	قناة السويس
٠,٤٨	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٤٠	٠,٥٦	٠,٦٣٠	٠,٦٧	٠,٥٦	المهندس للتأمين
٠,٥٢	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٥٠	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٦	الدلتا للتأمين
٠,٥٠	٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٥١	٠,٦١	أليانز للتأمين
٠,٥٥	٠,٤٤	٠,٤٢	٠,٤٨	٠,٥٥	٠,٦٢	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦٢	رويال
٠,٣٦	٠,٠٠	٠,٢١	٠,٠٥	٠,٧٠	٠,٥١	٠,٣٨	٠,٥٠	٠,٤٠	٠,٤٥	٠,٥٢	إيه آي جي
٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٥	٠,٤٩	٠,٥٤	٠,٥٨	٠,٥٢	جي آي جي
٠,٤٥	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٤٧	٠,٤٤	٠,٦٣	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٥٢	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٥٦	٠,٥١	٠,٦٧	٠,٦٠	٠,٦٦	٠,٥٠	٠,٤٤	٠,٤٧	٠,٦٢	٠,٣٣	٠,٨٠	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٥٥	٠,٦٧	٠,٦٢	٠,٥٥	٠,٥٢	٠,٤٥	٠,٤٠	٠,٥٣	٠,٥٤	٠,٦٨	٠,٥١	وثاق تكافلي
٠,٥٨	٠,٥٤	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٤٣	٠,٦٤	٠,٥٧	٠,٥٠	٠,٦٤	٠,٧٦	إسكان
٠,٥٣	٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٦٩	٠,٥٤	بوبا
٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٥١	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٦	٠,٦٥	٠,٦٥	أورينت تكافلي
٠,٦١	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦٦	٠,٥١	٠,٥٨	٠,٥٤	٠,٥١	٠,٦٩	٠,٧٣	٠,٦٣	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,١٨	٠,٢٠	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٢٦	٠,٠٣	٠,١٩	٠,١٩	٠,٣٣	٠,٢٦	٠,٣٣	تشب للتأمين
٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٦٩	٠,٢٤	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

رابعاً: نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط

الجدول التالي يوضح نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (٣-١)

نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,١٧	٠,٢٥	٠,٢١	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٧	٠,٢١	٠,١٩	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٤	مصر للتأمين
٠,٢٨	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٣٩	٠,٢٤	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٢٨	٠,٢٤	قناة السويس
٠,٢٧	٠,٣١	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢١	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,٣١	المهندس للتأمين
٠,١٦	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٢	٠,٢٢	٠,١٨	٠,١٥	٠,١٧	٠,١٦	الدلتا للتأمين
٠,١٩	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢١	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١٨	٠,١١	٠,١٠	٠,١٠	أليانز للتأمين
٠,١٢	٠,١٦	٠,٢٢	٠,١٨	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٥	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٥	رويال
٠,٢٠	٠,١٦	٠,٢٩	٠,١٣	٠,١٨	٠,٢١	٠,٢١	٠,١٩	٠,١٧	٠,٢٥	٠,٢٣	إيه آي جي
٠,١٦	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,١٦	٠,١٨	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٥	جي آي جي
٠,١٥	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٢	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٧	بيت التأمين المصري السعودي
٠,١٤	٠,١٣	٠,١٩	٠,١٦	٠,١٦٠	٠,٢٢	٠,١٦	٠,١١	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,١٠	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,١٠	٠,١٧	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٤	وثاق تكافلي
٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٣	٠,١٣	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٩	إسكان
٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٥٠	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٢٨	بوبا
٠,١٧	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٢١	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٥	٠,١٦	٠,٠٥	أورينت تكافلي
٠,١٩	٠,١٧	٠,١٧	٠,٢٢	٠,١٦	٠,٢٠	٠,١٩	٠,٢٧	٠,٣٤	٠,١١	٠,١١	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٢٦	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٤٤	٠,٢٣	٠,١٥	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,١٣	تشب للتأمين
٠,٣٠	٠,١٨	٠,٢١	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٥٠	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٠٢	أروب ممتلكات ومسنوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

خامساً: معدل التغير في إجمالي الأقساط

الجدول التالي يوضح معدل التغير في إجمالي الأقساط لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (١-٥)

معدل التغير في إجمالي الأقساط

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,١١	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٢١	٠,٣٦	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٠٥	مصر للتأمين
٠,١٢	٠,١١	٠,٠١-	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٣٠	٠,٢٨	٠,١٨	٠,١٣	٠,٠٦-	٠,٠١-	قناة السويس
٠,١٥	٠,٠٨	٠,٠١-	٠,١٩	٠,٣١	٠,٣٣	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٠٠	٠,١٤	٠,٠٠	المهندس للتأمين
٠,١٥	٠,٢٣	٠,٣٧	٠,٣٠	٠,٢٧	٠,١٨	٠,١١	٠,٠٥-	٠,٠١	٠,٠٤-	٠,١٣	الدلتا للتأمين
٠,١٩	٠,٠٩	٠,٢٩	٠,٢٠	٠,٣٤	٠,٥٨	٠,١٥	٠,٠٩	٠,١٩	٠,٠٤-	٠,٠٣-	أليانز للتأمين
٠,١٦	٠,٣٣	٠,١١	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٣٣	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٩	٠,١٦	رويال
٠,٠٢-	٠,١٧-	٠,٠١-	٠,٠٧-	٠,٢٥-	٠,٣٠	٠,٠٨-	٠,٠٨	٠,٠٤-	٠,١٠	٠,٠٤-	إيه آي جي
٠,١٩	٠,١١	٠,١٨	٠,١٤	٠,٢٩	٠,٤٠	٠,٢٤	٠,١٧	٠,٠٧	٠,١٤	٠,١١	جي آي جي
٠,١٧	٠,٢٣	٠,١٦	٠,٣٨	٠,٣١	٠,٠٣	٠,١٠	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,١٣	٠,٣٧	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٢٠	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٢٥	٠,٥٢	٠,٤٠	٠,١٥-	٠,١٢	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٢٥	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٢٣	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٤٥	٠,٥٧	٠,٥٢	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٢٢	٠,١٢	٠,١٥-	وثاق تكافلي
٠,٢٠	٠,٠٤	٠,٣١-	٠,٠٩	٠,٩٢	٠,٣٠	٠,٠١	٠,١٥	٠,٢٩	٠,٢٠	٠,٢٩	إسكان
٠,١٧	٠,٠٢	٠,٠١	٠,١٢	٠,١٣	٠,٥٤	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,١٠	بوبا
٠,٣٤	٠,٣٢	٠,١٧	٠,١٤	٠,٣٠	٠,٦١	٠,١٩	٠,١٩	٠,٣١	٠,٥٣	٠,٦٧	أورينت تكافلي
٠,١٨	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٢٥	٠,٥٢	٠,٤٠	٠,١٥-	٠,١٢	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٠٥	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٠٧	٠,١٨-	٠,٠٥	٠,١٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٨-	٠,٠٤	٠,٣٥	٠,١٢	تشب للتأمين
٠,٢١	٠,١١	٠,١٤-	٠,١٢	٠,١٣	٠,٥٤	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٥٨	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

سادساً: معدل إعادة التأمين

الجدول التالي يوضح معدل إعادة التأمين للأقساط لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (٦-١)

معدل إعادة التأمين للأقساط

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٥٠	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٥٥	٠,٤٨	مصر للتأمين
٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٤٢	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥٤	٠,٥٧	قناة السويس
٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٤	٠,٤١	٠,٤١	٠,٤٠	٠,١٩	٠,٤٠	٠,٤٢	المهندس للتأمين
٠,٣٧	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٥٠	الدلتا للتأمين
٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٢٤	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٤٦	٠,٥٠	أليانز للتأمين
٠,٣٢	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٢٨	رويال
٠,٦٣	٠,٧٥	٠,٦٥	٠,٦٧	٠,٧٤	٠,٥٧	٠,٧٦	٠,٧٢	٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٤٧	إيه أي جي
٠,٥٦	٠,٥٥	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٥٩	٠,٥٢	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٥٢	جي أي جي
٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٣٣	٠,٣٨	٠,٣٩	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٦٢	٠,٣٥	٠,٢٩	٠,٦٣	٠,٥٧	٠,٦١	٠,٦٧	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٨	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٣٢	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٧	٠,٤٠	٠,٥٣	٠,٥٠	وثاق تكافلي
٠,٤٧	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٥٧	٠,٦٣	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٢٣	إسكان
٠,٥٣	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٤	٠,٦٣	٠,٥٩	٠,٥٢	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	بوبا
٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٩	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٥٧	٠,٥٦	٠,٤٧	أورينت تكافلي
٠,٤٤	٠,٥٣	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٤٢	٠,٥٠	٠,٣٩	٠,٣٢	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٧٦	٠,٧٨	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٤	٠,٧٥	٠,٧١	٠,٦٤	٠,٧١	٠,٧٠	تشب للتأمين
٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٣٤	٠,٢٣	٠,١٢	٠,٠٩	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

سابعاً: معدل المصروفات التشغيلية

الجدول التالي يوضح معدل المصروفات التشغيلية لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (٧-١)

معدل المصروفات التشغيلية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	مصر للتأمين
٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٤١	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٤٣	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٠	قناة السويس
٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٤٣	٠,٤٤	٠,٤٣	٠,٤١	٠,٤١	٠,٢٤	المهندس للتأمين
٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٣٠	الدلتا للتأمين
٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٢	أليانز للتأمين
٠,٣٥	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٣٠	٠,٢٧	رويال
٠,٤٠	٠,٣١	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٥٢	٠,٤٥	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٤٠	إيه أي جي
٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٧	جي أي جي
٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٣٧	٠,٣٤	٠,٣١	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٢٤	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,١٩	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٨	وثاق تكافلي
٠,٣٤	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٢٩	إسكان
٠,٢٨	٠,٣٣	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٣٠	٠,٢٨	بوبا
٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٢٦	أورينت تكافلي
٠,٣٣	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,٣١	طوكيو مارين جينرال تكافل
٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٩	تشب للتأمين
٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣٩	٠,٣٨	أروب ممتلكات ومسنوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

ثامناً: نسبة حقوق المساهمين / المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق)

الجدول التالي يوضح نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (٨-١)

نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٠,٩٠	١,٣٨	١,٠٩	١,٢٥	١,٥٤	١,٣٩	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٤١	٠,٤٦	مصر للتأمين
٠,٥٢	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٥٩	٠,٦٣	٠,٧٠	٠,٣٠	قناة السويس
٠,٨٨	١,١٢	١,٠٨	١,٠٠	١,٠٣	١,٠٤	٠,٩٨	١,٠٠	١,٠٤	٠,٢٧	٠,٢٩	المهندس للتأمين
١,٠٨	١,٥٦	١,٣٦	١,٣٧	١,٤٧	١,٤٧	١,٠٣	١,٠٣	١,٠٠	٠,٢٥	٠,٢٨	الدلتا للتأمين
٠,٥٧	٠,٨٢	٠,٦٨	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٤٤	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٥٠	٠,٤١	٠,٤٢	أليانز للتأمين
٠,٣٧	٠,٤٦	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٦	٠,٣٨	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٤٠	٠,٤٤	رويال
١,٩٩	٤,٩٤	٢,٧١	٢,٢٣	١,٥٩	١,٥٠	٢,٣٦	١,٧٣	١,١٢	٠,٨٩	٠,٨٨	إيه آي جي
١,١٤	١,٣٧	١,٤٢	١,٤٢	١,٢٠	١,١٧	١,٠٩	١,٠٩	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٨٣	جي آي جي
٠,٦٥	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦٨	٠,٩٥	٠,٩٣	٠,٥٤	٠,٤٥	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٦٢	بيت التأمين المصري السعودي
٠,٦٨	٠,٣٥	٠,٢٩	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٦١	٠,٨١	٠,٨٢	٠,٨٦	٠,٩٦	١,١٠	المصرية تكافلي ممتلكات
٠,٥٢	٠,٥٨	٠,٥٧	٠,٥٣	٠,٥٧	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٤٦	٠,٤٥	٠,٤٨	٠,٤٦	وثاق تكافلي
١,٠١	١,١٠	١,٠٢	٠,٨٠	٠,٨٩	١,١٠	١,١١	٠,٩٠	١,٠٤	٠,٩٥	١,١٧	إسكان
١,٥٤	١,٤٨	١,٤٢	١,٥٩	٢,٢٢	٢,٠١٦	١,٢٩	١,١١	١,١٤	١,٣٤	١,٦٥	بوبا
١,١٦	١,٦٩	١,٦٠	١,٣٥	١,٢٠	١,١٣	٠,٩٧	٠,٩٧	١,٠٢	٠,٧٨	٠,٨٨	أورينت تكافلي
٠,٩٨	١,٠٩	١,٠٣	٠,٨٩	٠,٨٩	٠,٩٥	٠,٩٣	١,٢٧	١,٢٩	٠,٦٨	٠,٨١	طوكيو مارين جينرال تكافل
٦,٤٢	٨,٦٦	٩,٧٤	٩,٠١	٦,٨٩	٧,٠٨	٤,٦٨	٤,٢٢	٣,٧٥	٥,١٦	٥,٠٤	تشب للتأمين
٢,٣٨	٢,١٢	١,٩٧	١,٥٥	١,٥٨	١,٦٠	١,٤٩	١,٧٥	٢,٦٥	٤,٩٢	٤,١٦	أروب ممتلكات ومسنوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

تاسعاً: عُمر الشركة

الجدول التالي يوضح عُمر شركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (١-٩)

عُمر الشركة

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٤,١٨	٤,٢٢	٤,٢٣	٤,٢٢	٤,٢٠	٤,١٩	٤,١٧	٤,١٦	٤,١٤	٤,١٣	٤,١١	مصر للتأمين
٣,٦٤	٣,٧١	٣,٧٤	٣,٧١	٣,٦٩	٣,٦٦	٣,٦٤	٣,٦١	٣,٥٨	٣,٥٦	٣,٥٣	قناة السويس
٣,٦٢	٣,٦٩	٣,٧١	٣,٩٦	٣,٦٦	٣,٦٤	٣,٦١	٣,٥٨	٣,٥٦	٣,٥٣	٣,٥٠	المهندس للتأمين
٣,٥٧	٣,٦٩	٣,٦٦	٣,٦٤	٣,٦١	٣,٥٨	٣,٥٦	٣,٥٣	٣,٥٠	٣,٤٧	٣,٤٣	الدلتا للتأمين
٢,٧٩	٣,٠٤	٣,٠٠	٢,٩٤	٢,٨٩	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧١	٢,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	أليانز للتأمين
٢,٧٢	٣,٠٠	٢,٩٤	٢,٨٩	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧١	٢,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	رويال
٣,١٥	٣,٣٣	٣,٣٠	٣,٢٦	٣,٢٢	٣,١٨	٣,١٤	٣,٠٩	٣,٠٤	٣,٠٠	٢,٩٤	إيه آي جي
٣,١١	٣,٣٠	٣,٢٦	٣,٢٢	٣,١٨	٣,١٤	٣,٠٩	٣,٠٤	٣,٠٠	٢,٩٤	٢,٨٩	جي آي جي
٢,٦٥	٢,٩٤	٢,٨٩	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧١	٢,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	بيت التأمين المصري السعودي
٢,٢٠	٢,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	المصرية تكافلي ممتلكات
٢,٠٨	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	١,٣٩	وثاق تكافلي
٢,٠٨	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	١,٣٩	إسكان
٢,٥٠	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧١	٣,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	بوبا
١,٩٣	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	١,٣٩	١,١٠	أورينت تكافلي
١,٩٣	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	١,٣٩	١,١٠	طوكيو مارين جينرال تكافل
٢,٥٨	٢,٨٩	٢,٨٣	٢,٧٧	٢,٧١	٢,٦٤	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	تشب للتأمين
٢,٠٨	٢,٥٦	٢,٤٨	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٢٠	٢,٠٨	١,٩٥	١,٧٩	١,٦١	١,٣٩	أروب ممتلكات ومسئوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

عاشراً: حجم أصول الشركة

الجدول التالي يوضح حجم الأصول لشركات التأمين محل الدراسة:

جدول رقم (١-١٠)

حجم الأصول

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

المتوسط	السنوات										شركة التأمين
	/٢٠٢٠ ٢٠٢١	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١١ ٢٠١٢	
٢٣,٨٧	٢٤,٣٦	٢٤,٢١	٢٤,٢٤	٢٤,٣١	٢٤,٢٠	٢٣,٥٨	٢٣,٥٣	٢٣,٥٠	٢٣,٣٩	٢٣,٣٤	مصر للتأمين
٢٠,٩٢	٢١,٣٦	٢١,٢٨	٢١,٢١	٢١,٠٦	٢٠,٩٣	٢٠,٧٤	٢٠,٦٨	٢٠,٦١	٢٠,٥٣	٢٠,٧٨	قناة السويس
٢٠,٤٣	٢٠,٨٢	١٨,٦٦	٢٠,٧٢	٢٠,٦٣	٢٠,٥٤	٢٠,٢٣	٢٠,٢٣	٢٠,٨٩	٢٠,٨١	٢٠,٧٥	المهندس للتأمين
٢٠,٣٨	+٢٠,٨٩	٢٠,٧٦	٢٠,٥١	٢٠,٣٣	٢٠,٢٦	١٩,٩٦	١٩,٩٣	١٩,٨٩	٢٠,٦٩	٢٠,٥٩	الدلتا للتأمين
٢٠,٦٣	٢١,٤٧	٢١,٣١	٢١,١١	٢٠,٩٠	٢٠,٦٣	٢٠,٣٨	٢٠,٢٢	٢٠,٢٢	٢٠,١٢	١٩,٩٧	أليانز للتأمين
٢٠,٤٤	٢١,٠٤	٢٠,٩٢	٢٠,٨١	٢٠,٧٧	٢٠,٦٢	٢٠,٤١	٢٠,٢٥	٢٠,٠٨	١٩,٩٣	١٩,٥٩	رويال
٢٠,٣٠	٢٠,٦٠	٢٠,٥٨	٢٠,٥٣	٢٠,٥٣	٢٠,٦١	٢٠,٣١	٢٠,٠٤	١٩,٩٩	١٩,٩٣	١٩,٨٦	إيه آي جي
٢٠,٧٢	٢١,٥١	٢١,٣٢	٢١,٢٠	٢١,٠٥	٢٠,٨٣	٢٠,٥٦	٢٠,٣٩	٢٠,٢٦	٢٠,١٧	١٩,٩٣	جي آي جي
٢٠,٢٤	٢٠,٨٩	٢٠,٧١	٢٠,٥٧	٢٠,٥١	٢٠,٣٩	٢٠,١١	٢٠,٠٦	١٩,٩٢	١٩,٧١	١٩,٤٩	بيت التأمين المصري السعودي
٢٠,٥٣	٢١,٦٤	٢١,٤٩	٢١,٢٠	٢٠,٩١	٢٠,٥٧	٢٠,٢٨	٢٠,٠٧	١٩,٩٢	١٩,٦٩	١٩,٥٣	المصرية تكافلي ممتلكات
١٩,٩٢	٢٠,٨٣	٢٠,٧١	٢٠,٥٤	٢٠,٢٤	٢٠,٠٠	١٩,٦٩	١٩,٥٢	١٩,٣٨	١٩,٢٠	١٩,١١	وثاق تكافلي
١٩,٤٩	٢٠,٠٤	١٩,٩٤	١٩,٩٧	١٩,٨٦	١٩,٦	١٩,٣٨	١٩,٣٢	١٩,١٨	١٨,٨٩	١٨,٧١	إسكان
٢٠,٨٩	٢١,٣٦	٢١,٥١	٢١,٣٨	٢١,٤٠	٢١,٥٤	٢٠,٦٦	٢٠,٥٧	٢٠,٢٨	٢٠,٣٠	١٩,٩٢	بوبا
٢٠,٣٧	٢١,٤٩	٢١,٢٩	٢١,١٨	٢٠,٨٧	٢٠,٩٥	٢٠,٠٩	١٩,٩٧	١٩,٧٣	١٩,٢٥	١٨,٩٠	أورينت تكافلي
١٩,٢٦	٢٠,١١	٢٠,٠	١٩,٩٣	١٩,٨٤	١٩,٦٣	١٩,١٤	١٨,٨٦	١٨,٧٧	١٨,٣١	١٨,٠١	طوكيو مارين جينرال تكافل
١٩,٣٥	١٩,٨٢	١٩,٨٢	١٩,٦١	١٩,٧٧	١٩,٨٠	١٩,٢٧	١٨,٩٨	١٨,٩٢	١٨,٨٧	١٨,٦٤	تشب للتأمين
١٩,٤١	٢٠,٠٣	١٩,٩٤	١٩,٨٤	١٩,٧٤	١٩,٦٠	١٩,٥٢	١٩,٣١	١٩,٠٤	١٨,٨٢	١٨,٣٠	أروب ممتلكات ومسنوليات

المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

حادي عشر: معدل الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يوضح معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات محل الدراسة:

جدول رقم (١١-١)

معدل الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

السنوات	معدل الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٢/٢٠١١	٠,٠٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٠,٠٢٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٠,٠٢٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٠,٠٤٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٠,٠٤٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٠,٠٤٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٠,٠٥٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٠,٠٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	٠,٠٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٠,٠٣

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات وزارة التخطيط.

ثاني عشر: معدل التضخم

الجدول التالي يوضح معدل التضخم خلال السنوات محل الدراسة:

جدول رقم (١٢-١)

معدل التضخم

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)

السنوات	معدل التضخم
٢٠١٢/٢٠١١	٠,١١
٢٠١٣/٢٠١٢	٠,١١٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٠,١٠١
٢٠١٥/٢٠١٤	٠,١١١
٢٠١٦/٢٠١٥	٠,٢٢٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٠,٢١٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٠,١٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٠,١٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٠,٠٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٠,٠٥

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات البنك المركزي المصري.

ملحق رقم (٢)

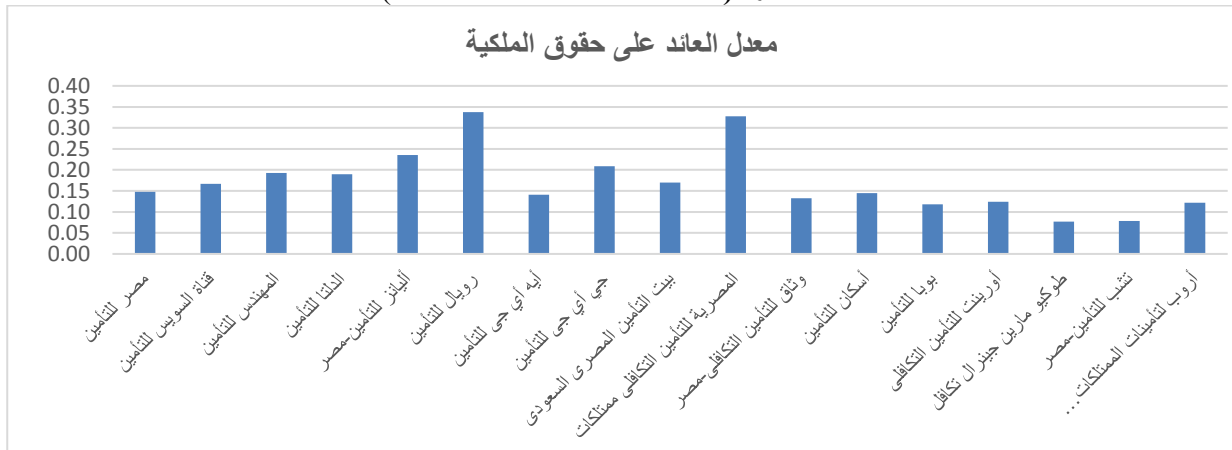
الأشكال البيانية للمؤشرات المالية للإنذار المبكر للشركات والسنوات محل الدراسة

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

الشكل البياني التالي يوضح معدل العائد على حقوق الملكية للشركات والسنوات محل الدراسة:

شكل رقم (٢-١)

متوسط معدل العائد على حقوق الملكية
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



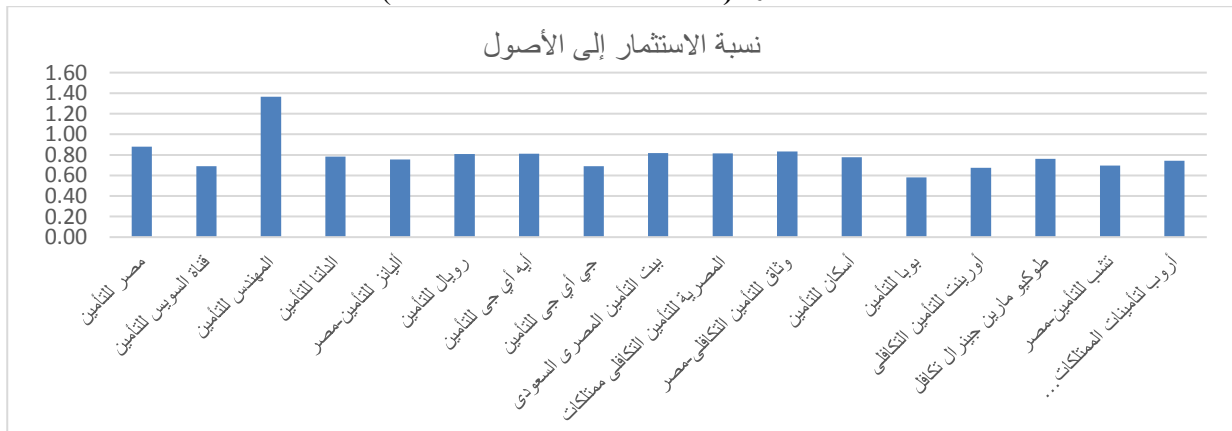
المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

ثانياً: نسبة الاستثمار إلى الأصول

الشكل البياني التالي يوضح نسبة الاستثمار إلى الأصول للشركات والسنوات محل الدراسة:

شكل رقم (٢-٢)

متوسط نسبة الاستثمار إلى الأصول
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



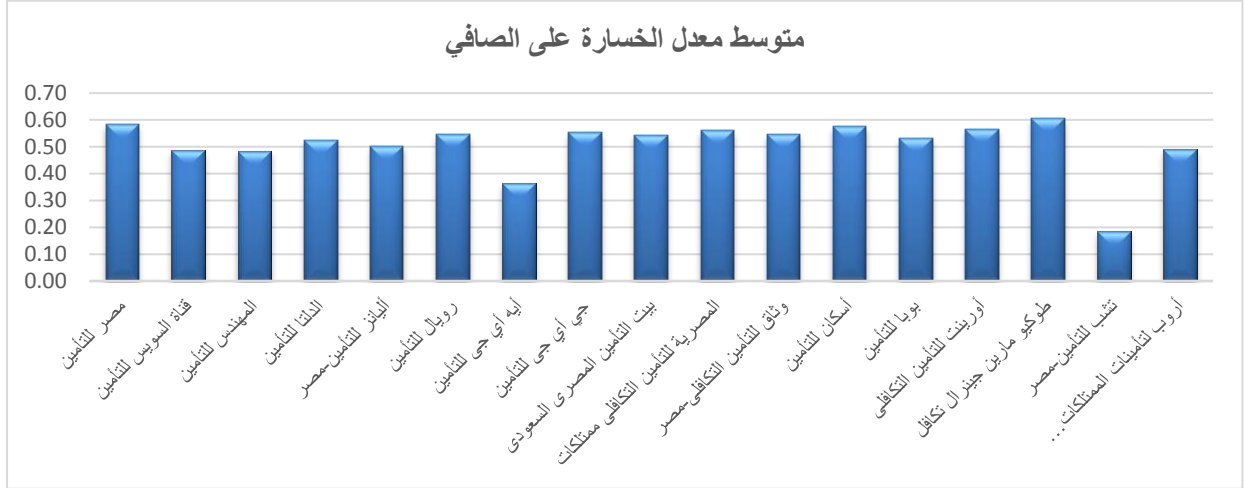
المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

ثالثاً: معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات

الشكل البياني التالي يوضح معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات على مستوى أداء الشركات والسنوات محل الدراسة:

شكل رقم (٢-٣)

متوسط معدل الخسارة الفني عن صافي العمليات عن صافي العمليات
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



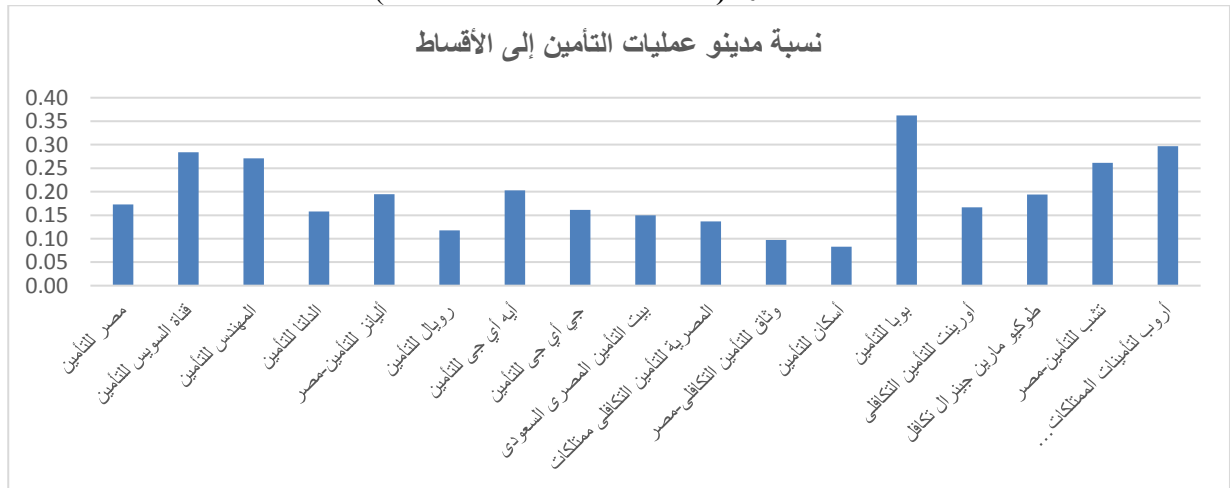
المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

رابعاً: نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط

الشكل البياني التالي يوضح نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط لشركات التأمين والسنوات محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (٢-٤)

متوسط نسبة مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأقساط
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

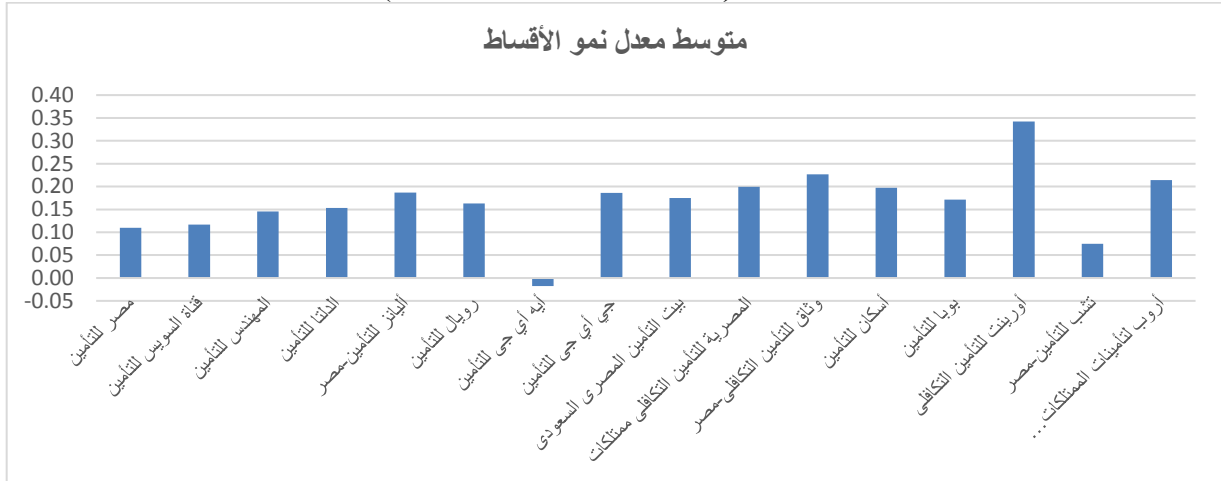
خامساً: معدل نمو الأقساط

الشكل البياني التالي يوضح معدل التغير في إجمالي الأقساط لشركات التأمين محل الدراسة:

شكل رقم (٢-٥)

متوسط معدل نمو الأقساط

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

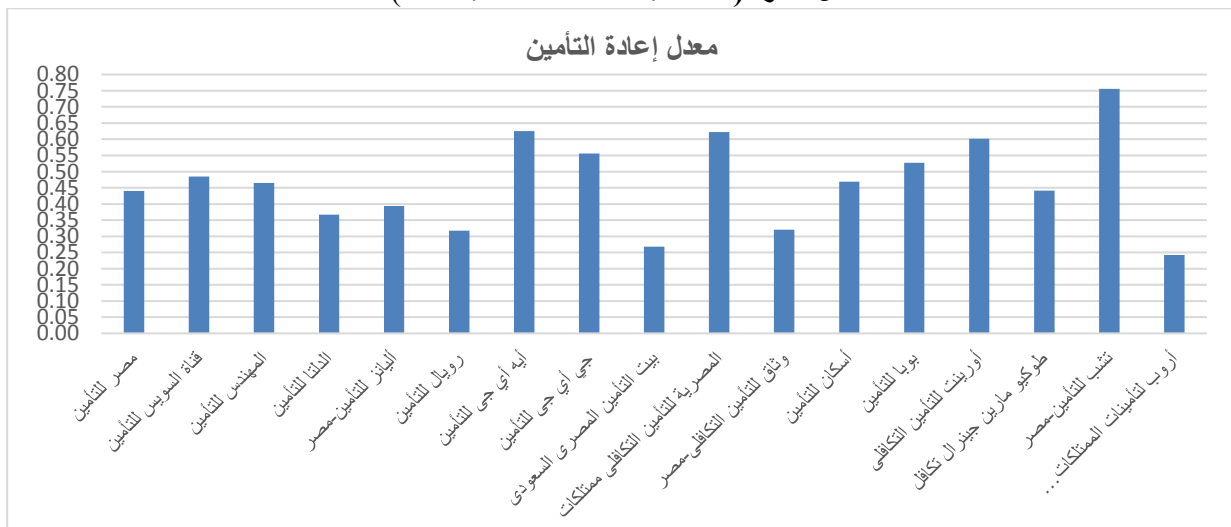
سادساً: معدل إعادة التأمين

الشكل البياني التالي يوضح معدل إعادة التأمين للأقساط لشركات التأمين ومتوسط السنوات محل الدراسة:

جدول رقم (٢-٦)

متوسط معدل إعادة التأمين

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

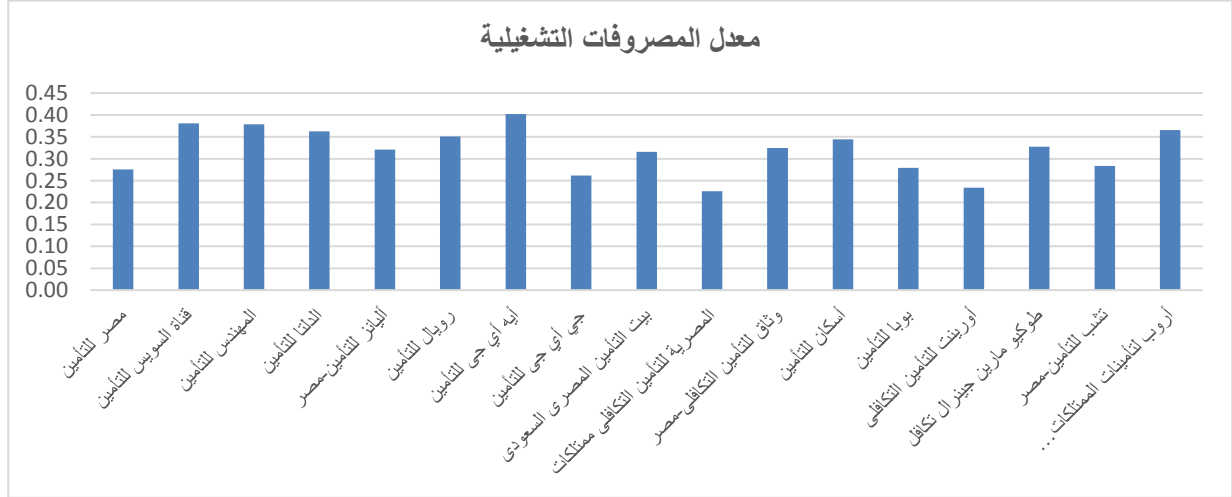
سابعاً: معدل المصروفات التشغيلية

الشكل البياني التالي يوضح معدل المصروفات التشغيلية لشركات التأمين متوسط السنوات محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (٧-٢)

متوسط معدل المصروفات التشغيلية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

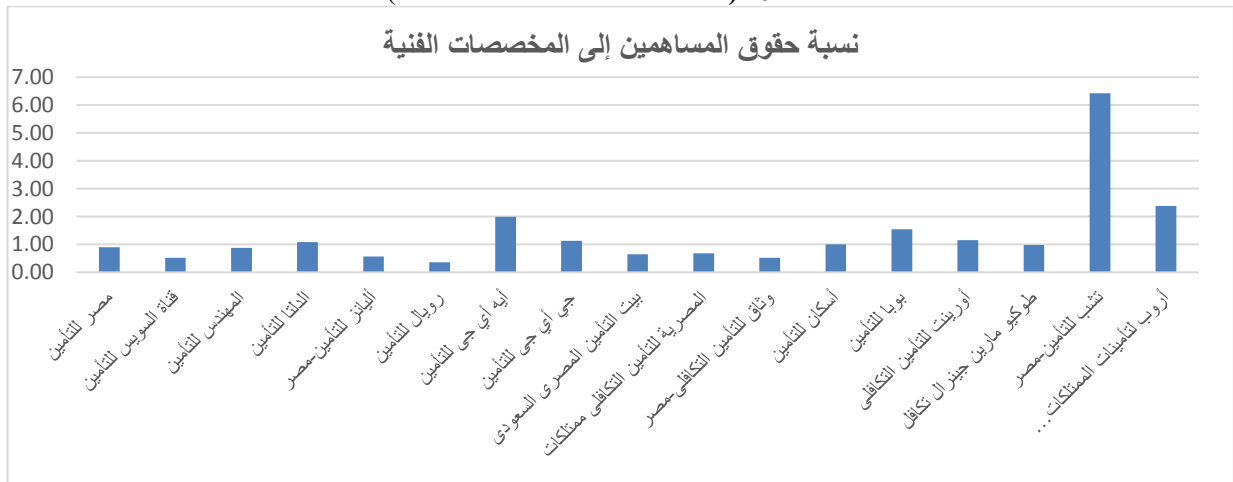
ثامناً: نسبة حقوق المساهمين / المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق)

الشكل البياني التالي يوضح نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية لشركات التأمين ومتوسط السنوات محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (٨-٢)

متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

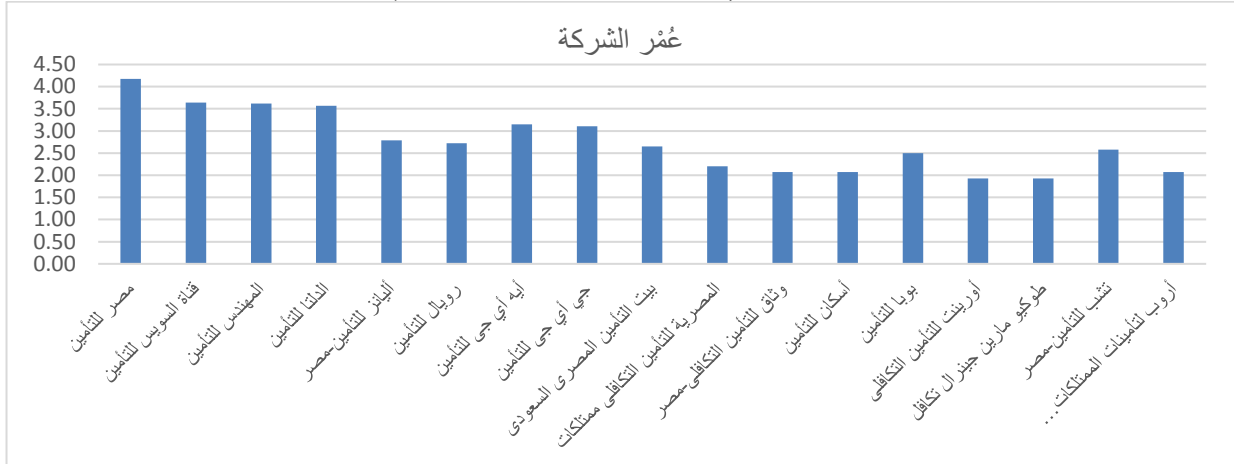
تاسعاً: عُمر الشركة

الشكل البياني التالي يوضح عُمر شركات التأمين محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (٢-٩)

متوسط لوغاريتم عُمر الشركة

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

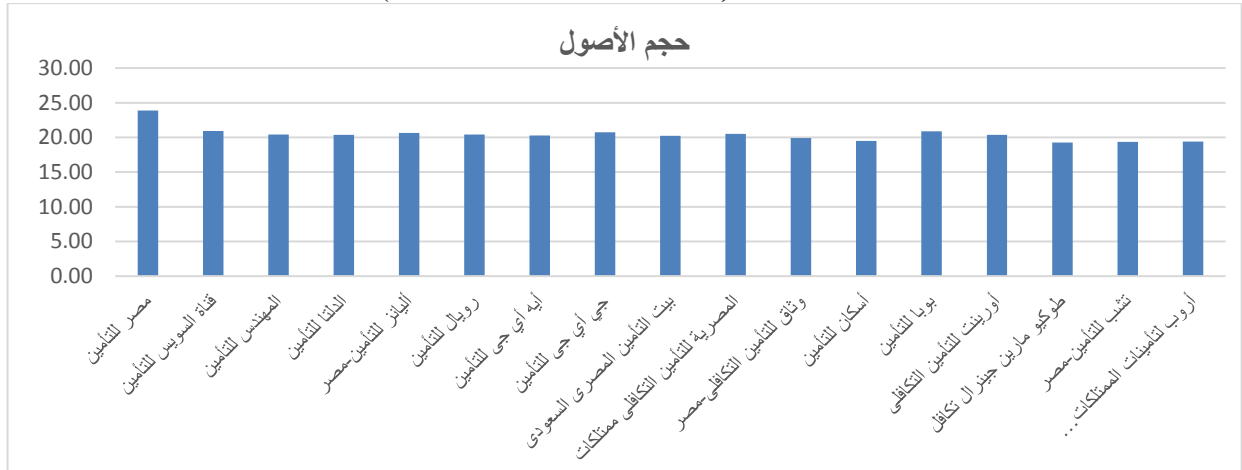
عاشراً: حجم أصول الشركة

الشكل البياني التالي يوضح حجم الأصول لشركات التأمين لمتوسط السنوات محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (٢-١٠)

متوسط لوغاريتم حجم الأصول

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



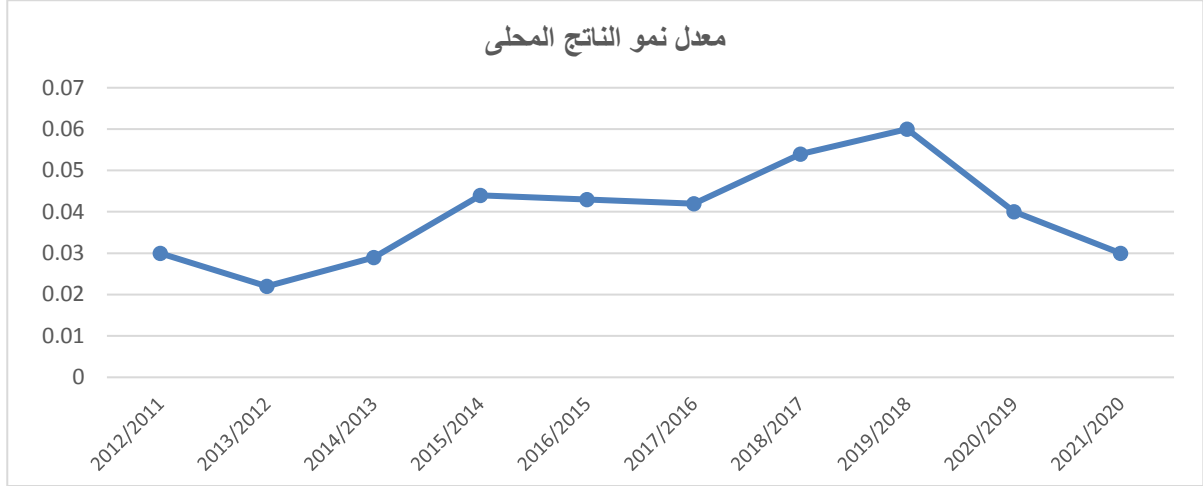
المصدر: إعداد الباحثة من الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية - للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠٢٢).

حادي عشر: الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يوضح معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات محل الدراسة:

الشكل البياني رقم (١١-٢)

متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي المحلي
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



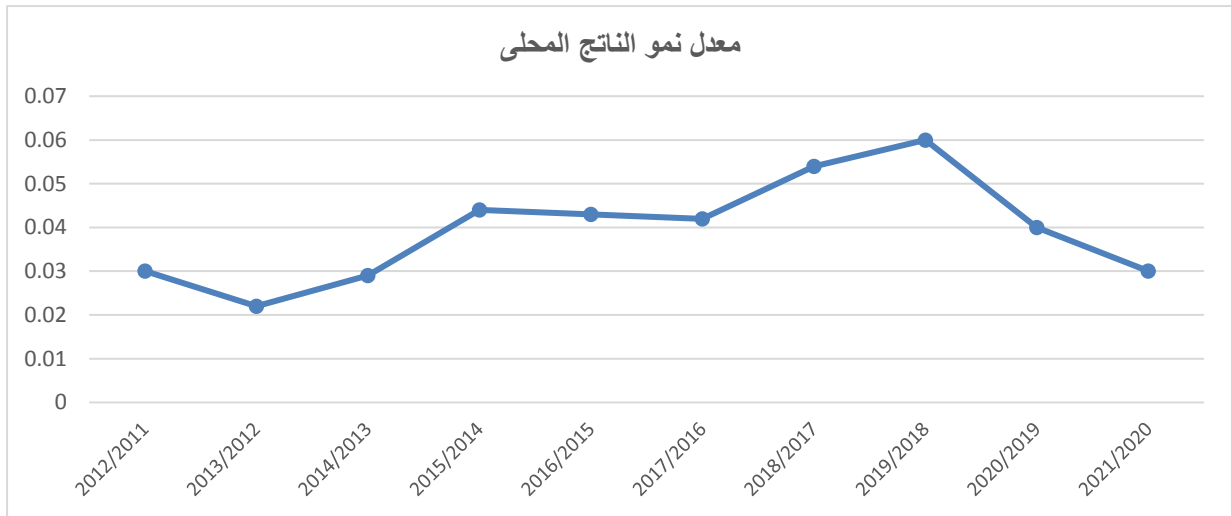
المصدر: إعداد الباحثة من بيانات وزارة التخطيط.

ثاني عشر: التضخم

الشكل البياني التالي يوضح معدل التضخم خلال السنوات محل الدراسة:

جدول رقم (١٢-٢)

معدل التضخم
خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات البنك المركزي المصري.

ملحق رقم (٣)

نتائج التحليل الاحصائي

الجدول التالي يوضح القيمة العظمى والصغرى والوسط الحسابي والانحراف المعياري وبعض المقاييس الوصفية الأخرى للتوزيعات الاحتمالية لمتغيرات محل الدراسة:

	Y_ROE____	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	X ₇	X ₈	X ₉	X ₁₀	X ₁₁	X _{12_D}
Mean	0.174514	0.759203	0.162568	0.18729	0.319725	0.514671	0.464526	2.752187	20.4206	1.340482	0.0394	0.129747	0.5
Median	0.161308	0.775285	0.133012	0.171358	0.318662	0.520702	0.46689	2.674025	20.27922	0.965386	0.041	0.117	0.5
Maximum	0.437506	0.911838	0.918638	0.502807	0.520626	0.799187	0.838796	4.234107	24.36487	9.739763	0.06	0.5	1
Minimum	-0.061824	0.388341	-0.314651	0.021115	0.161829	0.002372	0.0854	1.1	18.00872	0.249299	0.022	0.05	0
Std. Dev.	0.090848	0.091297	0.183136	0.092381	0.063886	0.127186	0.16358	0.721815	1.141893	1.53232	0.011287	0.064359	0.50148
Skewness	0.068071	-1.043541	0.950642	0.67258	0.109459	-1.134236	0.196376	0.090924	1.343084	3.390861	0.277986	1.431036	0
Kurtosis	2.880489	4.517683	5.022843	3.36552	2.503461	6.075244	2.387416	2.457305	6.03475	15.55203	2.152164	8.034339	1
Jarque-Bera	0.232457	46.89241	54.58967	13.76336	2.08587	102.2217	3.750721	2.320401	116.3452	1441.779	7.281183	237.5469	28.3333
Probability	0.890272	0	0	0.001026	0.352419	0	0.1533	0.313423	0	0	0.026237	0	1E-06
Sum	29.66744	128.3053	27.63652	31.83932	54.35331	86.46473	78.96936	467.8717	3471.502	227.882	6.698	22.057	85
Sum Sq. Dev.	1.394824	1.400296	5.668043	1.442274	0.689771	2.701433	4.5222	88.05175	220.3626	396.8128	0.021529	0.700006	42.5
Observations	170	169	170	170	170	168	170	170	170	170	170	170	170

نتائج اختبار

مصفوفة ارتباط بيرسون Correlation matrix

لتوضيح قوة واتجاه العلاقة الخطية بين (المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة) و (المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض):

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 07/15/22 Time: 20:45

Sample: 2012 2021

Included observations: 167

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

Probability	Y_ROE____	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	X ₇	X ₈	X ₉	X ₁₀	X ₁₁	X _{12_D}
Y_ROE____	1												

X ₁	0.1196	1											
	0.1237	-----											
X ₂	0.1774	-0.17048	1										
	0.0218	0.0276	-----										
X ₃	-0.1494	-0.51374	-0.005	1									
	0.054	0	0.9486	-----									
X ₄	-0.1151	0.101319	-0.1096	0.038197	1								
	0.1384	0.1926	0.1585	0.6241	-----								

Probability	Y_ROE____	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	X ₇	X ₈	X ₉	X ₁₀	X ₁₁	X _{12-D}
X ₅	0.0504	0.152067	0.09151	-0.29434	-0.14673	1							
	0.518	0.0498	0.2395	0.0001	0.0585	-----							
X ₆	-0.0882	-0.25017	-0.1839	0.259661	-0.34208	-0.26964	1						
	0.2571	0.0011	0.0174	0.0007	0	0.0004	-----						
X ₇	0.1811	0.149798	-0.1722	0.337004	0.254178	-0.1419	0.020334	1					
	0.0192	0.0533	0.0261	0	0.0009	0.0674	0.7942	-----					
X ₈	0.2345	0.147392	-0.0288	0.2542	-0.16423	0.088442	0.012878	0.750259	1				
	0.0023	0.0573	0.712	0.0009	0.0339	0.2557	0.8688	0	-----				
X ₉	-0.3357	-0.19372	-0.1069	0.244056	-0.10405	-0.69064	0.411636	-0.08809	-0.22576	1			
	0	0.0121	0.1693	0.0015	0.1809	0	0	0.2576	0.0034	-----			
X ₁₀	0.1828	0.006948	0.18625	0.107438	0.138054	-0.16736	0.01439	0.165145	0.203474	0.031157	1		
	0.018	0.929	0.016	0.167	0.0752	0.0306	0.8536	0.0329	0.0084	0.6894	-----		
X ₁₁	0.1275	0.021098	0.27564	-0.02874	0.063132	-0.04923	-0.00822	0.026604	-0.05605	-0.00512	0.280149	1	
	0.1005	0.7867	0.0003	0.7124	0.4176	0.5275	0.9161	0.7329	0.4719	0.9476	0.0002	-----	
X _{12-D}	0.2576	-0.05468	0.22121	0.237277	0.063265	-0.21056	0.014412	0.25894	0.379072	0.106117	0.513514	-0.05872	1
	0.0008	0.4828	0.0041	0.002	0.4167	0.0063	0.8533	0.0007	0	0.1723	0	0.451	-----

نتائج اختبار

Variance Inflation Factors (VIF) Test

لاكتشاف مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

Variance Inflation Factors

Date: 07/15/22 Time: 20:47

Sample: 2012 2021

Included observations: 167

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
X1_INVESTMENT_RATIO	0.006814	121.7833	1.726143
X2_PREMIUM_GROWTH	0.001389	2.589269	1.420491
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	0.007501	9.931547	1.946493
X4_EXPENSES_RATIO	0.018064	58.92119	2.215134
X5_UWR_RISK_RATIO	0.004713	40.71167	2.322518
X6_REINSURANCE_RATIO	0.001961	14.35104	1.576088
X78_AGE	0.000278	68.44365	4.425238
X8_ASSETS_SIZE	0.000122	1569.656	4.866385
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	4.20E-05	4.63336	2.503763
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	0.41748	21.35592	1.617301
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	0.010357	6.731194	1.306588
X12_D	0.000248	3.728157	1.897565
C	0.051457	1577.661	NA

نتائج اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM) Test

لاكتشاف مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى "AR(1)"

Analysis_1st Lag(e):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	39.19912	Prob. F(1,153)	0
Obs*R-squared	34.05975	Prob. Chi-Square(1)	0

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 07/15/22 Time: 20:48

Sample: 1 170

Included observations: 167

Presample and interior missing value
lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1_INVESTMENT_RATIO	-0.013431	0.073923	-0.181685	0.8561
X2_PREMIUM_GROWTH	-0.008053	0.033386	-0.241205	0.8097
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	0.009412	0.077541	0.121385	0.9035
X4_EXPENSES_RATIO	-0.022436	0.120359	-0.186409	0.8524
X5_UWR_RISK_RATIO	0.016456	0.061505	0.267547	0.7894
X6_REINSURANCE_RATIO	0.002202	0.039644	0.055548	0.9558
X7_AGE	0.006711	0.014951	0.448871	0.6542
X8_ASSETS_SIZE	-0.003308	0.00991	-0.333828	0.739
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	0.000136	0.005799	0.023451	0.9813
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	0.001287	0.578366	0.002224	0.9982
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	-0.022807	0.09117	-0.250155	0.8028
X12_D	-0.002268	0.014091	-0.160969	0.8723
C	0.060297	0.20328	0.296619	0.7672
RESID(-1)	0.459942	0.073462	6.26092	0

R-squared	0.203951	Mean dependent var	9.47E-17
Adjusted R-squared	0.136312	S.D. dependent var	0.071085
S.E. of regression	0.066063	Akaike info criterion	-2.51631
Sum squared resid	0.667738	Schwarz criterion	-2.25492
Log likelihood	224.112	Hannan-Quinn criter.	-2.41022
F-statistic	3.015317	Durbin-Watson stat	1.955633
Prob(F-statistic)	0.000569		

نتائج اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM) Test

لاكتشاف مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية "AR(2) .. Autocorrelation

Analysis_2nd Lag(e)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	19.77379	Prob. F(2,152)	0
Obs*R-squared	34.4794	Prob. Chi-Square(2)	0

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 07/15/22 Time: 20:49

Sample: 1 170

Included observations: 167

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1_INVESTMENT_RATIO	-0.01462	0.074067	-0.19743	0.8438
X2_PREMIUM_GROWTH	-0.00627	0.033534	-0.186912	0.852
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	0.003976	0.078036	0.05095	0.9594
X4_EXPENSES_RATIO	-0.02718	0.120742	-0.225108	0.8222
X5_UWR_RISK_RATIO	0.014808	0.061652	0.240188	0.8105
X6_REINSURANCE_RATIO	0.003205	0.039736	0.080652	0.9358
X7_AGE	0.006557	0.014978	0.437757	0.6622
X8_ASSETS_SIZE	-0.00327	0.009927	-0.328901	0.7427
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	-3.04E-05	0.005814	-0.005236	0.9958
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	0.020695	0.57997	0.035683	0.9716
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	-0.02129	0.091349	-0.233053	0.816
X12_D	-0.0023	0.014115	-0.163044	0.8707
C	0.062625	0.203651	0.307511	0.7589
RESID(-1)	0.485664	0.08173	5.942318	0
RESID(-2)	-0.0597	0.082532	-0.723315	0.4706

R-squared	0.206463	Mean dependent var	9.47E-17
Adjusted R-squared	0.133375	S.D. dependent var	0.071085
S.E. of regression	0.066175	Akaike info criterion	-2.5075
Sum squared resid	0.66563	Schwarz criterion	-2.22744
Log likelihood	224.376	Hannan-Quinn criter.	-2.39383
F-statistic	2.824827	Durbin-Watson stat	1.992085
Prob(F-statistic)	0.000878		

نتائج اختبار

Breusch-Pagan-Godfrey (BPG) Test

لاكتشاف مدى وجود مشكلة اختلاف التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.834104	Prob. F(12,154)	0.6152
Obs*R-squared	10.19177	Prob. Chi-Square(12)	0.5991
Scaled explained SS	14.8846	Prob. Chi-Square(12)	0.2478

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/15/22 Time: 20:49

Sample: 1 170

Included observations: 167

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.007684	0.028872	-0.26613	0.7905
X1_INVESTMENT_RATIO	0.002392	0.010507	0.227706	0.8202
X2_PREMIUM_GROWTH	-0.002362	0.004744	-0.497836	0.6193
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	0.00104	0.011024	0.094299	0.925
X4_EXPENSES_RATIO	0.002244	0.017106	0.131163	0.8958
X5_UWR_RISK_RATIO	-0.010529	0.008737	-1.205068	0.23
X6_REINSURANCE_RATIO	-0.009316	0.005637	-1.652737	0.1004
X7_AGE	-0.003374	0.00212	-1.591408	0.1136
X8_ASSETS_SIZE	0.001362	0.001407	0.968231	0.3344
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	-0.000737	0.000825	-0.893706	0.3729
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	0.05726	0.082238	0.696266	0.4873
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	0.002096	0.012953	0.16182	0.8717
X12_D	-0.000134	0.002003	-0.06673	0.9469

R-squared	0.061029	Mean dependent var	0.005023
Adjusted R-squared	-0.012138	S.D. dependent var	0.009337
S.E. of regression	0.009394	Akaike info criterion	-6.422946
Sum squared resid	0.013589	Schwarz criterion	-6.180228
Log likelihood	549.316	Hannan-Quinn criter.	-6.324432
F-statistic	0.834104	Durbin-Watson stat	1.804796
Prob(F-statistic)	0.615233		

نتائج اختبار

Hausman Test

لتحديد النموذج المستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		15.889802	12	0.1963

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1_INVESTMENT_RATIO	0.037943	0.047581	0.001462	0.801
X2_PREMIUM_GROWTH	0.038464	0.032642	0.000023	0.2276
X3UN_COLLECTED_PREMIUM	-0.048067	-0.082859	0.001907	0.4256
X4_EXPENSES_RATIO	-0.32877	-0.388733	0.002271	0.2083
X5_UWR_RISK_RATIO	-0.14448	-0.181199	0.000166	0.0044
X6_REINSURANCE_RATIO	-0.000015	0.010369	0.000605	0.6729
X7_AGE	0.170585	0.064251	0.001703	0.01
X8_ASSETS_SIZE	-0.051568	-0.019928	0.000546	0.1758
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	-0.019444	-0.03034	0.000029	0.0444
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	-0.36418	-0.077045	0.012086	0.009
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	0.187747	0.16688	0.000078	0.0178
X12_D	0.029518	0.044716	0.000119	0.1629

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: Y_ROE_____

Method: Panel Least Squares

Date: 07/15/22 Time: 20:51

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 17

Total panel (unbalanced) observations: 167

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.914146	0.523651	1.745716	0.0831
X1_INVESTMENT_RATIO	0.037943	0.096249	0.394219	0.694
X2_PREMIUM_GROWTH	0.038464	0.032266	1.192081	0.2353
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	-0.048067	0.102948	-0.46691	0.6413
X4_EXPENSES_RATIO	-0.32877	0.149383	-2.200856	0.0294
X5_UWR_RISK_RATIO	-0.14448	0.062433	-2.314179	0.0221
X6_REINSURANCE_RATIO	-1.46E-05	0.05616	-0.00026	0.9998
X7_AGE	0.170585	0.049857	3.421526	0.0008
X8_ASSETS_SIZE	-0.051568	0.029438	-1.75172	0.082
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	-0.019444	0.009662	-2.012336	0.0461
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	-0.36418	0.556436	-0.654487	0.5139
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	0.187747	0.085989	2.18338	0.0307
X12_D	0.029518	0.019289	1.53033	0.1282

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.619126	Mean dependent var	0.174528
Adjusted R-squared	0.541847	S.D. dependent var	0.090403
S.E. of regression	0.061191	Akaike info criterion	-2.593061
Sum squared resid	0.516722	Schwarz criterion	-2.051613
Log likelihood	245.5206	Hannan-Quinn criter.	-2.373299
F-statistic	8.011574	Durbin-Watson stat	1.477049
Prob(F-statistic)	0		

النتائج الإحصائية

لتحليل مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

باستخدام نموذج GMM Regression Model للشركات والفترة الزمنية محل الدراسة

Dependent Variable: Y_ROE_____

Method: Panel GMM EGLS

(Cross-section random effects)

Date: 07/15/22 Time: 20:52

Sample (adjusted): 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 17

Total panel (unbalanced) observations: 133

2SLS instrument weighting matrix

Swamy and Arora estimator of component variances

Instrument specification:

Y_ROE_____

Y_ROE_____(-1)

Y_ROE_____(-2)

X1_INVESTMENT_RATIO

X2_PREMIUM_GROWTH

X3_UN_COLLECTED_PREMIUM

X4_EXPENSES_RATIO

X5_UWR_RISK_RATIO

X6_REINSURANCE_RATIO

X7_AGE

X8_ASSETS_SIZE

X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY

X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE

X11_ANNUAL_INFLATION_RATE

X12_D

C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y_ROE____(-1)	0.486881	0.076891	6.332093	0
Y_ROE____(-2)	0.068481	0.073944	0.926116	0.3563
X1_INVESTMENT_RATIO	0.047077	0.069085	0.68143	0.4969
X2_PREMIUM_GROWTH	-0.030403	0.030302	-1.00334	0.3177
X3_UN_COLLECTED_PREMIUM	-0.076189	0.072538	-1.050333	0.2957
X4_EXPENSES_RATIO	-0.591177	0.12919	-4.576023	0
X5_UWR_RISK_RATIO	-0.187602	0.061593	-3.045853	0.0029
X6_REINSURANCE_RATIO	0.011547	0.037706	0.306235	0.76
X7_AGE	0.043315	0.014775	2.931664	0.0041
X8_ASSETS_SIZE	-0.03314	0.009789	-3.385477	0.001
X9_S_H_EQUITY_P_H_EQUITY	-0.037634	0.006631	-5.675238	0
X10_ANNUAL_GDP_GROWTH_RATE	-0.428665	0.551571	-0.777172	0.4386
X11_ANNUAL_INFLATION_RATE	0.153011	0.07533	2.031213	0.0445
X12_D	0.032545	0.012933	2.516356	0.0132
C	0.937516	0.202312	4.63402	0

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0	0
Idiosyncratic random	0.054145	1

Weighted Statistics

R-squared	0.629803	Mean dependent var	0.186091
Adjusted R-squared	0.585881	S.D. dependent var	0.090712
S.E. of regression	0.058375	Sum squared resid	0.402105
Durbin-Watson stat	2.119497	J-statistic	118
Instrument rank	16	Prob(J-statistic)	0

Unweighted Statistics

R-squared	0.629803	Mean dependent var	0.186091
Sum squared resid	0.402105	Durbin-Watson stat	2.119497